جامعة مؤتة
كلية الدراسات العُليــا

أثر الاتفاق النووي الإيراني على الأمن القومي العربي

إعداد الطالب
عبدالله شهـــاب أبو ونـــدي

إشراف
الدكتور رضوان المجالي

رسالة مقدمة إلى كليــة الدراســات العليــــــــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجـــة الماجســتير
فـــي العلاقات الدولية قسم العلــوم السياسيــــــــة

جامعة مؤتة، 2016

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عبداالله شهاب أبو وندي الموسومة بـ:

اثر الاتفاق النووي الايراني على الامن القومي العربي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. رضوان محمود المجالي		21/4/2016	مشرفاً ورئيسا
أ.د. صداح أحمد الحباشنة		21/4/2016	عضواً
د. وليد عبدالهادي العويمر		21/4/2016	عضواً
د. مدثر جميل أبو كركي		21/4/2016	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

إلى المربية الفاضلة، والشمس الوضاءة التي أنارت لي دروب النجاح في الحياة

إليك أمي ..

إلى المربي الفاضل، الذي نسج لي طريق النجاح في حياتي وألهمني الصبر والإيمان إليك أبي ..... فأنتم سبب وجودي في الوجود

إلى أُخوتي الذين وقفوا بجانبي في هذا المشوار : غازي، فيصل، شاكر، كايد، خالد. ...

إلى زوجتي العزيزة التي ساعدتني وقويت بها عزيمتي ...

إلى أبنائي حفظهم الله ورعاهم : محمد، شاكر، زيد ...

عبدالله شهاب أبو وندي

الشكر والتقدير

بعد الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على الرسول العربي الأمين مُحمد صلى الله عليه وسلم، وعلى اله وأصحابه أجمعين، وبعد.......

أسأل الله تعالى جلّ جلاله، أن يتقبل عملي هذا خالصاً لوجهه، ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان **لأستاذي الدكتور رضوان محمود المجالي،** الذي وجهني بمنارته العلمية العريقة، ولولا عظيم جهده وإرشاداته المتميزة، ما كان لهذا العمل أن يظهر في صورته الجلية الحالية، كما أتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د صداح الحباشنة

د. وليد العويمر

د. مدثر أبو كركي

لتفضلهم بقبول مناقشتي، ولهم مني جزيل الشكر والإمتنان على توجيهاتهم .

كما أود أن أشكر جامعة مؤتة هذا الصرح العلمي الشامخ الذي تشرفت بأن أكون أحد تلامذتها .

عبدالله شهاب أبو وندي

فهرس الدراسة

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	ه
الملخص باللغة الإنجليزية	و
الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها	1
1.1 خلفية الدراسة	1
2.1 مشكلة الدراسة	4
3.1 أسئلة الدراسة	4
4.1 أهمية الدراسة	5
5.1 أهداف الدراسة	6
6.1 منهجية الدراسة	6
7.1 مصطلحات الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	9
1.2 الإطار النظري للدراسة	9
2.2 الدراسات السابقة	17
الفصل الثالث: لمحة تاريخية حول العلاقات الإيرانية العربية وتطور البرنامج النووي الإيراني	22
1.3 تطور البرنامج النووي الإيراني	22
1.1.3 مراحل البرنامج النووي الإيراني	22
2.1.3 العقوبات الدولية على البرنامج النووي الإيراني	26
3.1.3 الإتفاق النووي الإيراني	28
2.3 تطور تاريخ العلاقات الإيرانية العربية	30
1.2.3 العلاقات العربية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية	30

2.2.3 العلاقات العربية الإيرانية أثناء الثورة الإسلامية الإيرانية 32
3.2.3 العلاقات العربية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية 38
4.2.3 العلاقات العربية الإيرانية فترة الربيع العربي 40
الفصل الرابع: الأمن القومي العربي ومصادر التهديد الإيراني 44
1.4 مفهوم الأمن القومي العربي ومصادر تهديده 44
1.1.4 مفهوم الأمن القومي العربي ومقارباته 46
2.1.4 مصادر التهديدات الخارجية والمخاطر الموجهة للأمن القومي العربي 56
2.4 محددات وأشكال التهديد الإيراني على الأمن القومي العربي 60
1.2.4 التهديد الإيراني على المنطقة العربية 61
2.2.4 الموقف العربي من تطورات البرنامج النووي الإيراني، وأليات المواجهة 65
الفصل الخامس: الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته 70
1.5 الاتفاق النووي الايراني 71
1.1.5 نشوء وتطورات الاتفاق 71
2.1.5 المكاسب من الاتفاق النووي الإيراني 73
3.1.5 الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران 76
2.5 تأثير الإتفاق النووي الإيراني على الأمن القومي العربي 79
1.2.5 تداعيات الاتفاق النووي على أمن الخليج العربي 81
2.2.5 تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على أمن دول المشرق العربي 90
3.2.5 الانعكاسات الأمنية للاتفاق النووي الإيراني من منظور مؤسساتي (جامعة الدول العربية) 94
3.5 الخاتمة 101
4.5 التوصيات 102
المراجع 104

الملخص

أثر الاتفاق النووي الإيراني على الأمن القومي العربي

عبدالله شهاب أبو وندي

جامعة مؤتة، 2016

تبحث هذه الدراسة في نتائج الاتفاق النووي الإيراني المحتمل، على داخل وخارج إيران، وما قد ينتجه الاتفاق من تأثيرات على ملفات الصراع الإقليمي، وتحديداً في المنطقة العربية. فكان لابد من دراسة خطر إيران إن امتلكت سلاحاً نووياً وما تأثير هذا الخطر على الأمن القومي العربي، وكيف ستكون مواجهته دولياً وعربياً، حيث تزايدت في الآونة الأخيرة مؤشرات سلوك تدخل إيران تجاه بعض الدول العربية وتهديد الأمن القومي العربي، إذ حدث هذا بعد توقيع إيران الاتفاق النووي مع مجموعة دول 5+1 والتي تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا .

كما تناولت الدراسة على خمس فصول تم تقسيمها على النحو التالي : في الفصل الأول والثاني تطرقنا إلى طرح عنوان الدراسة ضمن إطار مفاهيمي نظري، حيث قامت الدراسة على توظيف النظريات والمناهج في موضوع البحث، ومن ثم تناولنا في الفصل الثالث أهم وجوانب مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني وتاريخ العلاقات الإيرانية العربية، ضمن فترات زمنية محدده. بعد ذلك تطرقنا إلى الفصل الرابع الذي جاء في مجمله يتحدث عن الأمن القومي العربي بما فيه من تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، وحاولنا في هذا الفصل أن نضع محددات وأشكال تهديد الأمن القومي العربي من خلال البرنامج النووي الإيراني. ومن ثم وضعنا الفصل الخامس والأخير في الدراسة والذي تناول موضوع الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الداخلية، والخارجية (على الساحة العربية وتهديد الأمن القومي العربي)، كما وضعت الدراسة آليات لمواجهة هذا الاتفاق وتداعياته، وأخيراً حاولت الدراسة في السعي إلى وضع سيناريوهات مستقبلية بشأن هذا الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته.

Abstract

The impact of the Iranian nuclear deal on Arab national security

Abdullah Abu Wendy
Mutah University .2016

This study examines the likely outcome of the Iranian nuclear deal, on the inside and outside of Iran, and what has been produced by the agreement of the effects of the regional conflict files, and specifically in the Arab region. Was to be the study of the risk of Iran that possessed nuclear weapons and what the impact of this threat to Arab national security, and how it would be an international and Arab confrontation, where increased in recent indicators behavior of Iran's intervention towards some Arab countries and threaten Arab national security, as this happened after signing the Iran deal nuclear states with a 5 +1, which includes the five permanent members of the Security Council plus Germany.

The study dealt with the five chapters has been divided as follows: in the first quarter and the second we talked to put the study address within a conceptual framework my view, where the study on the employment of theories and approaches to the subject of research, and then we dealt with in the third quarter the most important aspects of the stages of development of the Iranian nuclear program and the history of the Arab-Iranian relations, within the time periods specified. Then we talked to the fourth quarter, which was largely talking about the Arab national security, including political and economic threats, social, military, and we have tried in this chapter to put determinants and forms of Arab national security threat by the Iranian nuclear program. And then we put chapter fifth and last in the study, which dealt with the subject of Iran's nuclear agreement and internal repercussions, and external (on the Arab arena and the threat to Arab national security), as the study was developed to meet this agreement and its implications mechanisms, and finally tried to study in the quest to develop future scenarios on the nuclear deal Iran and its repercussions.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة :

تحتل جمهورية إيران الإسلامية مكانة جغرافية مهمة بالنسبة لدول العالم وتحديداً في الشرق الأوسط، حيث تحدها من الشمال مجموعة دول الإتحاد السوفيتي السابق، ومن الشرق أفغانستان وباكستان ومن الغرب العراق وتركيا ومن الجنوب خليج عُمان والخليج العربي .

إضافة إلى ذلك فأن موقع جمهورية إيران بالنسبة لكتل اليابسة والماء أثراً كبيراً في قوتها، إذ أنها تمتلك سواحل بحرية مهمة على الخليج العربي ذو الأهمية الاقتصادية الكبيرة، فضلا عن دورها في تعزيز قوة إيران العسكرية على حين يقتصر دور بحر قزوين على الأهمية الاقتصادية المحدودة، كما تقع إيران في موقع جيوستراتيجي مهم جعلها محل اهتمام الدول الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا، باعتبارها تقع في منطقة صراع إستراتيجي دائم، فضلاً عن أثرها في سياساتها وعلاقاتها الدولية.

المنطقة العربية تصنف على أنها أكثر مناطق العالم أهمية وعُرضة للأطماع، بسبب أهمية موقعها الجغرافي والإستراتيجي الذي يربط القارات الثلاث أسيا وإفريقيا وأوروبا، وتأثيرها السياسي والحضاري على شعوب هذه القارات، وأيضاً إحتوائها على مصادر كبيرة من الثروات الطبيعية، كما يجلب للمنطقة العربيةأيضاً أمناً متغيراً، ومتحولاً، ومتأثراً من الأحداث السياسية الغير مستقرة والقوى الصاعدة والطامعة بأمنه وخيراته، تحديداً من دول الجوار ونذكر هُنا إيران التي تملك حدود مع العالم العربي، حيث تعود الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية إلى بداية القرن السابع عشر عند محاولتهم إحتلال البحرين، ثم إنسحابهم منها بعد التفاهم الإنجليزي – الإيراني، ومازالت إيران إلى هذا اليوم تهدد باحتلال البحرين بين الحين والاخر.

أصبح الحديث عن مفهوم الأمن القومي العربي من الجدليات التي أثارت إمكانية وجود هذا الأمن من عدمه، في ظل ضعف خيارات وجود النظام الإقليمي العربي، إلا أن هذا المفهوم أصبح يعاني من تهديدات عديدة، ومن أبرزها التهديد الإيراني عبر برنامجها النووي. حيث تسعى إيران إلى إستخدام برنامجها النووي وتوظيفة في سياستها الخارجية التي تخفي الكثير من الجدل حول أهدافها واستراتيجيتها المستقبلية في المنطقة، فهناك أطراف عديدة تسعى إلى اللعب بورقة هذا الملف وأولها بالطبع جمهورية إيران، التي تستخدم ورقة التخصيب في لُعبة أصبحت معروفة لجميع أطراف المجتمع الدولي، علماً بأن هذا المشروع النووي كان هدفه لغايات سلمية في الماضي، ويعود اهتمام إيران النووي إلى حقبة الخمسينات، ففي عام 1953م أطلق الرئيس الأمريكي أيزنهاور مشروع "الذرة من أجل السلام"، والذي يتجلى في فتح طريق النووي أمام دول العالم، من خلال نقل التكنولوجيا النووية السلمية، بالإضافة إلى مشاركة الحكومات الأوروبية في هذا البرنامج، حيث كانت تربطهما علاقة طيبة مع شاه إيران، ومع مطلع الستينات، وبعد أن وصل النفوذ الأمريكي إلى ذروته وضعف النفوذ السوفييتي، فقد وصل عدد الخبراء والمستشارين الأمريكيين في إيران أربعين ألفاً من المدنيين، بعد ذلك أدت قيام الثورة الإسلامية عام 1979 إلى الإطاحة بنظام الشاه وتصفية الوجود الأمريكي في إيران، وحل الحلف السياسي العسكري "السنتو" الذي أقيم برعاية أمريكية – بريطانية والتي كانت إيران وقتها عضواً فيه. بعد ذلك توقف عمل البرنامج النووي الإيراني بسبب نظرة الإزدراء من رجال الدين الثوريين لهذا البرنامج، وإلغاء صفقات الأسلحة والمشاريع بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وفرنسا، وأيضاً من المراحل المهمه في إيقاف عمل البرنامج النووي الإيراني إندلاع الحرب العِراقية- الإيرانية في فترة حكم الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، حيث قامت إيران بإخلاء الوقود المستخدم في المفاعلات إلى مواقع أخرى بعيداً عن مواقع المفاعلات التي كان يجري بناءها آنذاك، تخوفاً من أي هجوم للقوات العسكرية العراقية.

من تأثيرات إمتلاك إيران لتكنولوجيا نووية، خلق حالة من عدم التوازن والإستقرار على المستوى الإقليمي، كما سيؤثر أيضاً على خلق حاله من سباق التنافس في هذا الإقليم لإمتلاك تكنولوجيا نووية، خصوصاً بعد وصول هذه التكنولوجيا لإسرائيل وإيران، وعدم إمتلاك باقي دول المنطقة هذه التكنولوجيا خصوصاً "المنطقة العربية" التي أَصبح إستقرارها مهدداً. وعلى ذلك تنظر المنطقة العربية إلى إيران بتوجهها لإمتلاك سلاحاً نووياً بحذر وشيء من الفتور، إذ تخشى من أن يؤدي الوضع الجديد إلى تقوية طهران التي يتهمونها بالتدخل بشؤون المنطقة إنطلاقاً من حالة التنافي التي كانت وما زالت بين العرب والفُرس، وبالتالي فإن إمتلاك إيران للأسلحة النووية قد يساعدها على بسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة، خصوصاً بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وغيابه عن الساحة الدولية وخروجه عن معادلة التوازن الإستراتيجي التي كانت تخشاها إيران، تطورت السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية بعد إحتلال العراق عام 2003، حيث بدأ تقارب المصالح الإيرانية- الأمريكية تجاه العراق في مقابل زيادة التدخل والدور الإيراني في العراق والمنطقة العربية .

فالمتابع للسياسة الخارجية الإيرانية يلاحظ أن الإسلام "الشيعي" والقومية الفارسية، هما من العناصر الأساسية في تعاملها مع دول المنطقة العربية، التي أصبحت تشعر بالخطر الإيراني وخصوصاً الدول الخليجية العربية، والتي تخشى من أن تقوم إيران بتصدير الثورة بإتجاهها خصوصاً بأن الشيعة في المنطقة العربية يشكلون نسبة كبيرة بشكل عام، تحديداً العراق الذي يعد أكبر ساحات النفوذ لإيران هذه الأيام بعد أن تعمقت فيه لإستغلال موارده النفطية والمواقع الجغرافية بمساعدة أبناء طائفتها الشيعية، والذي يبلغ تمددهم الان في العراق من 60-65% وسوريا ولبنان بشكل خاص.

قامت الدول الخمس الكبرى (أمريكا، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا) بالإضافة إلى ألمانيا للتدخل في حل مشكلة الملف النووي الإيراني. حيث في بداية المشوار أيدت هذه الدول بفرض عقوبات ضد إيران حينَ قررت تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 %، إلا أن روسيا تقر بحق إيران في امتلاكها تكنولوجيا

نووية لأغراض سلمية، وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تؤيد فرض عقوبات رادعه فقط، وفي حدود معينة، ولكن بعد الشد والجذب لسنوات طويلة من العقوبات الغربية على إيران توصلت أخيراً مجموعة (5+1) في 2 نيسان 2015 إلى " اتفاق إطاري"، حيث صرح الرئيس الأمريكي أوباما " بأن الحل الدبلوماسي لموضوع الملف النووي الإيراني أفضل بكثير من العقوبات التي استمرت عشرون عاماً"، ومن جهته صرح الرئيس الإيراني حسن روحاني بأن "هذا الاتفاق هو انتصار لإيران" .

من هُنا تحاول الدراسة، أن تقدم تحليل أكبر لأثر الإتفاق النووي الإيراني في السياسة الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي، مابين ثابت ومتغير، وتحليل سياسة إيران الخارجية، وموقع البرنامج النووي الإيراني من سياستها الخارجية.

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة الرئيسة للدراسة في تحديد توجهات السياسة الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد الإتفاق النووي الإيراني، في الوقت الذي كان يشكل فيه البرنامج النووي الإيراني مصدر لتهديد إستقرار الأمن القومي العربي، إلى جانب إمتلاك إسرائيل للسلاح النووي. كما أن إتفاق إيران مع الدول الغربية- وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية- يفتح المجال للحديث عن مستقبل المنطقة وحدود الدور والسياسة الإيرانية تجاه أزمات وقضايا المنطقة العربية، ومستقبل الأدوار الإقليمية.

3.1 أسئلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما أثر ومستقبل توجهات إيران من بعد الإتفاق النووي على الأمن القومي العربي ؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهم المراحل التاريخية في تطور البرنامج النووي الإيراني، وما النتائج والأهداف المترتبة عليه ؟
2. ماهو مفهوم الأمن القومي العربي، وما هي محددات وأشكال التهديد الإيراني عليه؟
3. ما هي الإنعكاسات والتحديات المترتبة على الإتفاق النووي الإيراني، وأثره على الأمن القومي العربي، وما هي آليات مواجهة هذا التحدي؟

4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من انها تركز على فترة زمنية حديثة في العلاقات الإيرانية- العربية، والتي تتابعت خلالها الأحداث والتغيرات الإقليمية والدولية من خلال سياسة إيران الخارجية في مرحلة ما بعد الإتفاق النووي الإيراني، ومن هنا فأن أهميتها تأتي من جانبين الأول علمي والآخر عملي:

الأهمية العلمية: تبحث في السعي إلى شرح وتحليل الجوانب الأكاديمية والعلمية في العلاقات الإيرانية العربية، وتأثير سياسة إيران الخارجية على الأمن القومي العربي من خلال برنامجها النووي وتحديداً من بعد الإتفاق النووي الإيراني، بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية الموضوع بالتمعن في أدبيات السياسة الخارجية الإيرانية، بعيداً عن سعي مرحلة "التدبير والأمل" إلى إصلاح الاقتصاد باحتياجات المجتمع الإيراني، وتعزيز مكانة إيران الدولية .

الأهمية العملية:

تكمن أهمية هذه الدراسة كون الموضوع يتعلق في أمن المنطقة العربية، وفي التعرف على مجمل الظروف والتأثيرات التي ستترتب على مواصلة إيران للتسلح النووي وردة فعل المنطقة العربية في ظل الإتفاقية النووية الإيرانية، وأثر سباق التسلح الذي يشهده هذا الإقليم منذ عقود على تطورات في المنطقة العربية، كما تفيد في أهميتها صانع القرار السياسي العربي في فهم حقيقة الإطار الإستراتيجي للسياسة الإيرانية، وتأثيرات برنامجها النووي على الساحة الدولية، وكيفية التنبؤ بشكل المرحلة القادمة من بعد الإتفاق النووي.

5.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة في التعرف على تفسير طبيعة العلاقات الإيرانية العربية، وبيان كيفية مواجهة المنطقة العربية لهذا البرنامجي النـــووي، ودراســـة الآثـــار السياسية والاقتصادية، وتحليل تداعيات اتفاقية الملــف النـــووي الإيرانـــي علـــى المستوى الإقليمي عامة وعلى مستوى المنطقة العربية خاصة في ظل ما يســـمى بالربيع العربي، وتأسيساً على ما تقدم، كما يهدف هذا البحث لبيـــان آثـــار إتفـــاق البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على طبيعة الأمن في منطقة الوطن العربـــي، ثم الوقوف على الإضافة المتوقعة للإتفاق النووي الإيراني على سياســـة إيـــران الخارجية تجاه المنطقة العربية .

6.1 منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على توظيف مجموعة من المناهج العلمية، بغية الوصـــول إلى تفسير واضح لموضوعات وفرضيات الدراسة كالآتي :

1. **المنهج التاريخي :** وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية فـــي فهـــم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أي حالة سياسية إلا بالعودة إلـــى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت سلبية أو ايجابية، ومن ثـــم اســـتنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات ويمكـــن اســـتخدامها بشـــكل صحيح، حيث أن دراسة العلاقات الدولية هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبـــرة التي يشهدها تاريخ الدول ومن أهم رواد هذا المنهج أرسطو وابـــن خلـــدون، حيث نستدل من هذا المنهج بإستخدام المعلومات التاريخية والوثائق والسجلات لفهم العلاقة بين إيران والدول العربية وبرنامجها النووي في ضوء التعاملات السابقة بين بعضهم البعض.
2. **المنهج الوصفي التحليلـــي :** حيث يركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدولية من خلال تحليل الظواهر المتكررة فـــي سياســـات الأُمـــم الأخرى، فإذا كان المنهج الوصفي يقوم على وصف تلك السياسات الخارجيـــة لإيران وملفها النووي بإبعادها المختلفة وتأثيراتها، فأن التحليل بعد الوصـــف

يطابق غايات وأهداف الدراسة، إذ أن المنهج التحليلي سيركز على فهم وتحليل أسس ومحددات العلاقات الإيرانية – العربية في المستقبل في ظل الإتفاق النووي بإبعاده المختلفة، والإبعاد الأساسية لتلك العلاقات، والذي سيساعد بدوره في فهم وتدقيق وتحليل طبيعة العلاقات الإيرانية – العربية في ضوء المتغيرات في دور الملف النووي الإيراني المؤثر على العلاقات في المستويين الإقليمي والدولي.

3. **منهج صنع القرار** : وهو المنهج الذي يقوم على إفتراض أن السياسة الخارجية لأي دولة من دول العالم، ما هي إلا إنعكاس للمعتقدات الفكرية، أو المذهبية لصانع القرار، وفي هذا الجانب الدراسي ننطلق في تناول السياسة الإيرانية وتوجهاتها الخارجية، حيث أنّ نظامها السياسي يعتنق مذهباً دينياً .

7.1 مصطلحات الدراسة :

السياسة الخارجية : هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، أي أنها مجموعة قرارات وإجراءات تتخذها الدولة عند ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية وهي أيضاً رد فعل الدولة على المؤثرات الخارجية (بوقارة، 2012) .

البرنامج النووي الإيراني : وهو ذلك التوجه القائم في إيران على إمتلاك عناصر القوة الشاملة بما فيها الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها إيران في إمتلاك قدرات نووية يمكن أن تتحول مستقبلاً لإغراض عسكرية، وبناء الذات وتحقيق طموح الهيمنة والنفوذ في المنطقة وصولاً إلى مستوى قوة إقليمية يعتد بها من قبل جميع دول المنطقة (الراوي، 2006) .

سباق التسلح : وهو التنافس على تكديس الأسلحة على الأقل من قبل فاعلين إثنين أو مجموعة متصارعين، والعملية الأساسية في سباق التسلح هي نمط الفعل ورد الفعل، وأشهر حالات التسلح، هو الذي شهدته الحرب الباردة بين

الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفييتي " السابق " منذ عام 1945 وحتى 1991(ايفانز ونيونهام، 1998) .

اتخاذ القرار : وهو الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها، ولكن لا يجب أن يعني ذلك أن من يتخذ القرار توضع أمامه سلسلة من البدائل إذ أنه في السياسة الخارجية يكون عدد البدائل محدوداً، وبذلك فجوهر نظرية اتخاذ القرار هو " الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة" (الفضل، 2004)

المنطقة العربية : مصطلح يطلق ليضم جميع الدول العربية والعرب معاً لإشتراكهم في خصائص معينة تجعلهم شعباً واحداً لا فرق بين أفراده، تطلق تسمية "المنطقة العربية" على المنظقة الجغرافية التي تمتد من المحيط الأطلسي غرباً حتى تصل إلى بحر العرب والخليج العربي في الشرق، لتشمل كل الدول التي تشترك في جامعة الدول العربية في آسيا الغربية وشمال إفريقيا وشرقها(البكري، 2014) .

الأمن القومي: ويعرف الأمن القومى بأنه " تلك المجموعة من القواعد الحركية التى يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية، ومفهوم الأمن القومى ليس إلا عملية تقنين لمجموعة من المبادىء تتضمن قواعد السلوك القومى التى تمثل الحد الأدنى للحماية الذاتية "، وبهذا المعنى يتكون الأمن القومى من مبادىء مقننة تنبع من طبيعة الأوضاع الاستراتيجية والخصائص المختلفة والمتعلقة بعلاقات التعامل مع الامتداد الإقليمى وخصائصه من جانب والعنصر البشرى وسلوكياته من جانب آخر(الربيع، 1985).

الإتفاق النووي الإيراني: هي مفاوضات نووية بين إيران والدول الست الكبرى، توصلا إلى اتفاق بشأن برنامج إيران النووي وهو بإلغاء العقوبات الاقتصادية والمالية والنفطية، والسماح لإيران بتصدير منتجات نووية كاليورانيوم المخصب والماء الثقيل، ورفع الحجز عن عشرات المليارات من الأرصدة الإيرانية في البنوك(الجزيرة، 2015)

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري للدراسة:

تستند هذه الدراسة في إطارها النظري على استخدام نظريات القوة، والنظم، واتخاذ القرار في تناول توجهات السياسة الإيرانية النووية تجاه الأمن القومي العربي، من بعد اتفاقها النووي لتكون مدخلا لفهم وتحليل جوانبها المختلفة، كما يلي:

أولاً: نظرية القوة.

تعتبر نظرية القوة في العلاقات الدولية من النظريات التي فرضت نفسها بتحليل الواقع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة تفاقم الصراع الدولي تجاه بعض القوى الكبرى، مما أدى إلى خلق مراكز قوى تستطيع بثقلها وتأثيرها أن تصنع واقعا دوليا يتوافق مع مصالحها، إذ أن النظرية الواقعية في العلاقات الدولية تعود إلى قناعات قديمة والى فترات زمنية بعيدة، بالتأكيد على مفهوم القوة بكل أدواتها، وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب، فمن أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الايطالي مكيافيللي، صاحب كتاب "الأمير"، الذي بين فيها أن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية، هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم، حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة، بطرحه مفهومه الشهير "الغاية تبرر الوسيلة"، وأكد أيضاً الكاتب توماس هوبز، وهو من مؤيدي الفلسفة الواقعية بشدة، أيضاً إتضح ذلك في كتابه "اللوفتيان"، والذي أكد فيه على عامل القوة، وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول(ناصر، 2007).

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على القوة والقوات المسلحة، والتي يشكل سباق التسلح جزء لا يتجزأ منها فهي ليست في الواقع إلا تعبيراً مباشراً عن مصالح الإحتكارات الكبيرة التي تستفيد من سباق التسلح، وهي على إستعداد لإستخدام القوة المسلحة في سبيل الإبقاء على سيطرتها، وما التوجه الواقعي للدبلوماسية والقانون الدولي إلا انعكاساً لسياسة مركز القوة، وأن الأحداث التي تدل عليها هي

ظواهر لهذه العلاقات وأن الرغبة في السيطرة هي السِمة الأساسية والمميزة للعلاقات الدولية، ومن أشد الداعين إلى هذا المفهوم هو الأمريكي "هانز مورجنثوا" الذي ينتقد الوسائل القانونية في حل مشكلات السياسة الدولية، ويدعو الدبلوماسية إلى التخلي عن القانون الدولي وألا تستهدي في سعيها إلا بعلاقات القوة، وكذلك يمجد لستر بيرسون وزير خارجية كندا السابق مفهوماً مماثلاً في كتابه " الدبلوماسية في العصر الذري "، وكذلك جورج كينان سفير الولايات المتحدة السابق في الاتحاد السوفيتي والمعروف بدعوته إلى سياسة القوة وفرضها على الواقع (ناصر، 2007).

أثبتت نظرية القوة بأنها العمود الفقري للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، وذلك بأنها حجر الزاوية في الفكر الواقعي وهو التأثير أو النفوذ، حيث تعرف القوة على أنها المقدرة في جعل فاعل آخر يقوم بما كان سوف لا يفعله في حالة عدم ممارستها، وليس ما كان سيفعله، وتأسيسا على ذلك فإن أي طرف يعتبر فاعلاً إلى الحد الذي يؤثرون به في أخرين أكثر مما يؤثر الأخرون فيهم، إلا أن تلك الرؤية بخصوص القوة في الفكر الواقعي تتعامل معها من منظور التأثير، وعلى هذا تتجلى في الأفق إشكالية غاية في الأهمية وهي : ما هو الحال الذي سيكون عليه الفاعل الآخر في حالة غياب قوة الاول، فالقوة تفسر التأثير، والتأثير يقاس بالقوة، وهكذا فإنه من الصعب أن تستخدم القوة لتفسير أسباب الأحداث السياسية الدولية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستخدام الشائع يتعامل مع مفهوم القوة كشئ آخر غير العملية، ويعتقد منظرين العلاقات الدولية أن مثل هذا التأثير الذي تفرزه القوة ينبني على سمات محددة أو مقدرات الدول مثل مساحتها، ومستوى الدخل، وحجم وقدرات القوات المسلحة فتلك القوة هي القدرة، والقدرة أسهل في قياسها عن التأثير، وإن قياس القدرة لتفسير التأير ليس سهلاً ومع ذلك فإنه يتطلب مجموعة من أنواع القوى المحتملة لمحاولة تفسيرها (دورتي بالستغراف، 1985).

وعلى هذا نضع أهم مقولات "نظريات القوة" ومبادئها وفلسفتها ودواعي إستخدامها:

1. مقولات نظرية القوة

وضع هانس مورجانثو، وهو من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية تصورا شاملا لمفهوم القوة، ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير(السياسة بين الأمم)، حيث يفرق ما بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم، كذلك مهما كانت الأهداف المادية لأية سياسية خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية، أو إجراء تغيرات إقليمية، فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين، وينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول، وبناء على ذلك فإن فكرة المصالح لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب، وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، فالمصلحة تمثل هدفا أساسيا لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه، (مقلد، 1987).

أما فردريك شومان، أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيذهب إلى القول: أن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة، وتملك المقومات الأساسية للقوة، ولا تعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية، إذ تعمل هذه الدول على تأمين مصالحها القومية بوسائل القتال، وضعضعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى، (مقلد، 1987).

ويعتقد فردريك شومان، أنه في نظام دولي تلعب فيه القوة دورا حاسما في علاقات الدول، فإن توازن القوى يصبح الأداة العملية المنظمة لصراعات القوى على المستوى الدولي العام، (مقلد، 1987).

أما آرنولد ولفر والذي يعد من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، فيذهب للقول: "أن القوة لا تكتسب كهدف نهائيا في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها"، ويقول: "أنه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانيات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتم اختيارها، أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعا من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تبريه ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف"، (العقابي، 1996).

ب- المبادئ الفلسفية للنظرية :

مبدأ القوة :

مصطلح القوة من أكثر المصطلحات التي تستخدم في علم السياسية، لقناعة المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية، إذ يعد عامل القوة عاملا غير ثابت في المعايير الدولية، فالعلاقات بين الدول تتبع معيار القوة، فهي غير ثابتة، ودائما تتغير، وكثيرا ما يكون صديق اليوم عدو الغد وكذا العكس، وفي هذا الصدد يقول شوارزنجر: "في غياب مجتمع دولي شامل وأمن فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية، بدل ما يجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية، فالقوة ليست نوعا من الشهرة المدمرة"، (دورتي، 1985).

مبدأ المصلحة القومية :

مفهوم القوة يرتبط بالمصلحة الوطنية ارتباطا وثيقا، إذ يرى كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية هي نفسها القوة، باستناد تحليلهم لذلك أن الدول في كثير من الأحيان تجعل القوة سبيلا لتحقيق أهدافها ومصالحها، فتوفر عوامل القوة لدى كل دولة هو مطلب أساس، وهدف تسعى له كل الدول، لأن الواقع يفرض أن العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكه من قوة، وفي هذا يقول هانس مورجانثو: "أن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت ذلك"، كما أنّ مفهوم المصلحة القومية في النظرية الواقعية تحدد في إطار القوة، أي المصلحة المدعومة بالقوة وفكرة المصلحة القومية، هي تعبير واضح عن الأهداف الإستراتيجية العليا للدولة تجاه منطقة من مناطق العالم، برغم التحول الذي قد يحدث في نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو التبدل للزعامات السياسية (دورتي، 1985).

دواعي استخدام نظرية القوة

هذه النظرية فرضت مفاهيمها وأدواتها وواقعها على مختلف النظريات الشمولية الأخرى التي كرست جل اهتمامها لتفسير وتحليل الواقع الذي تعيشه الدول، وذلك لمحاولة وضع الإجراءات الوقائية الداعمة لعوامل الاستقرار والأمن

الدولي، ومبعدة العوامل المسببة للصراع الذي سيؤدي إلى الحروب واستخدام القوة، وفي حالة التفاوضات بخصوص البرنامج النووي الإيراني، حيث القطب الأقوى في هذه العلاقة متمثلا في الجمهورية الإيرانية، من حيث القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، وماذا سيكون تأثيرها على أمن المنطقة العربية في المرحلة المقبلة.

ثانياً: نظرية النظم:

نظرية النظم يستعان بها لاستخدامها بشكل أساسي في الحكم والتطبيق على التفاعلات في النظام الدولي، إذ لاشك أن العمل بها يؤدي إلى تحليل منطقي يذهب بنا إلى فهم السياسة الخارجية في مختلف جوانبها المتعددة، ومدى تميزها وحضورها عن مثيلاتها من النماذج التي تتبعها الدول في سياستها الخارجية، إذ إن هذا التصور أو المفهوم للنظام في العلاقات الدولية هو نتيجة مباشرة لمفهوم النظام الذي يستخدم في نظرية النظم العامة، والتي كانت على الدوام ركيزة أساسية علمية مثمرة أثرت بمساهمات في إيجاد الروابط بين حقول المعرفة، ولهذا السبب الرئيس فقد سعت الدراسات ضمن هذا المجال لأن تكون هذه الحقول والروابط المتنوعة مصدراً أساسياً جاذباً للكثير من المدركات والتطلعات لنخبة المنظرين في العلاقات الدولية، وفي هذا الإطار تعود هذه الأفكار والرؤى إلى "فون برتالنفي "حيث تشكل امتداداً لأطروحاته وأفكاره ضمن هذا المجال، كما كان لـ "ديفيد ايستون "وتالكوت بارسونز "الخوض في بناء أفكار بناءه لتشكل إحدى الركائز المتطورة لعملية المنهج السلوكي، والتي تم من خلال هذه النظرية الوصول إلى وضع عدد من الافتراضات حول النظام ومنها (طعمة، 2010):

1. إن أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.
2. إن النظام تشكله مجموعة ذات روابط متعددة، تجتمع على شكل أجزاء مترابطة.
3. إن لكل جزء من الأجزاء المترابطة في النظام خصوصية واستقلالية تامة عن باقي أجزاء النظام.

وهنا أشار تشارلس ماكليلاند، ليعطي تعريفا لنظرية النظم ويصفها بأنها أداة في التحليل، تقوم على محاولة تحديد نماذج العمليات التفاعلية وطبيعتها التي تحدث بين مكونات النظام الدولي الرئيسة والفرعية، وهي تحاول التطرق إلى ظواهر السلوك المختلفة التي تدور أو تحدث في مجال النطاق الواحد ضمن النظم الدولية الفرعية وحصر مدى انعكاساتها على باقي النظم، ويشير تشارلس إلى أن هذه التصورات أو التحليلات في مختلف المستويات تسهم بفاعلية لإدراكنا حقيقة الارتباطات بين النظم القومية والنظم الدولية رغم تنوع التأثيرات المتبادلة (macCIIeand ,1967).

كما ذهب مودلسكي في تحليله للنظام الدولي بالإشارة إلى أنه نظام اجتماعي يرتكز على دعائم ومقومات أساسية تشمل الهيكلية والوظيفية لكنها محددة في جوانب كثيرة، ويؤكد على أن النظم الدولية تشمل أشكالاً وأنماطاً متعددة ومتباينة من التفاعلات السلوكية، وهي التي تحدد بالتالي تميز أداء كل واحد منها (Snyder,1962).

ويذكر إن "مود لسكي"استخدم منهج تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية في مطلع الستينيات من القرن العشرين، وعمل على وضع نموذج مبسط لتحليل المدخلات والمخرجات وجعل بين كلٍ منها تميزا بين عناصرها الآتية:

1. مدخل القوة:

يعني الموارد المتاحة لدى صانعي السياسية الخارجية، والتي تكون بشقين: خارجي وداخلي، ويتضمن هذا المدخل الجزء الداخلي مجموعه من المؤسسات الحكومية والأجهزة الخاصة والمرتبط عملها بسياسة الدولة الخارجية، كما يشمل معايير رئيسة لقياس مدى الخبرة والكفاءة، وحصر الثروات المادية والمعنوية التي تملكها الدولة، وهناك مدخل قوة خارجي، وهي تعنى بكل الموارد المتاحة للدولة، والتي تنبع من الخارج ومن ذلك مجموعة الفوائد والحوافز أو المزايا والمساعدات التجارية وغيرها، والتي تبنى على نتيجة التزامات أو تعهدات بين الدول الموقعة للالتزام أو التعهد أو الاتفاقية بينهما.

2. **مخرج القوة:** وهنا يشار إلى أن المحافظة على الموارد الموجودة أو إيجاد منافذ جديدة لهذه الموارد، هي مجموعه السياسات الموجهة إلى العالم الخارجي.

3. **مجموعة الأهداف والمصالح:**

وتحتوي في مضمونها مجموعة المصالح والمطالب للجماعات المختلفة في الدولة.

4. **صانعوا السياسة:**

هم المنفذون للتوجهات السياسية، والذين يشكلون حلقة الوصل الفاعلة في تحويل المدخلات إلى مخرجات، ولذلك فإن التغيير في سياسة الدولة الخارجية ممكن في حالة حدوث أي تغيير في عناصر هذه السياسة، والذي قد يكون هذا التغيير خارجياً أو داخلياً، كما أشار "مود لسكي"، وهنا فان اعتبار نظرية النظم معتمده لهذه العلاقة التي شملتها الدراسة كون هناك مجموعة أسباب يمكن اختصارها بالجوانب التالية (مهنا، 1984).

1. شمول هذه الظاهرة من الدراسة للتحليل النظمي، والذي يشمل كافة عناصرها وجوانبها، ويتطرق بالتفصيل لهذه العلاقات العضوية بين السياسات الخارجية والداخلية، ودراسة عناصر بيئة العمل السياسي بشقيه الداخلي والخارجي وكذلك دراسة مضمون السياسية ذاتها.
2. إن وحدة التحليل في هذا الإطار أو المنهج هي مفهوم "النظام "بعد تحوله من الخوض في العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية، ويتم استعارته لعلم السياسية، ويستخدم التحليل النظمي أدوات متعدد لتحليل المعلومات التي ترتكز على النظام ومفاهيمه وعلاقاته.
3. إن هذه النظرية تسمح بالتحليل الحركي والتفاعلات في بعضها بعضاً ومجموعة المدخلات والمخرجات لفهم هذه الظاهرة وتحليلها.
4. إن هذه النظرية ومنهاج تحليلها، تمتاز بتعدد المداخل، الأمر الذي يسمح بالاستعانة والاستخدام للمناهج الأُخرى في تحليل الكثير من الظواهر، سياسية كانت أم اجتماعية، ومثل منهج صنع القرار.

ثالثاً: نظرية اتخاذ القرار

تعد نظرية اتخاذ القرارات من النظريات الرئيسة التي تحظى باهتمام المحللين لحقائق السياسة الدولية، إذ تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تتعرض لها، وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، وتبحث كذلك في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي، من خلال اتخاذ القرارات الخارجية المحددة التي تبرز، وتدافع مصالحها إزاء الإطراف الدولية الأخرى التي تتعامل معها، (الفضل، 2004).

فأهمية هذه النظرية تكمن في تركيزها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، إذ أنها تساعد على تحديد السلوك الخارجي للدولة، وآلية التفاعل والعمل حيال مواقف سياسية متعددة، وهي تخوض في البحث عن كيفية تفاعل النظم القومية مع بعضها، وتحاول التعرف على الكيفية التي يظهر بها التفاعل مع الواقع السياسي الدولي (طعمة، 2010).

إن القرارات هي التي تتضافر فيها الجهود وجميع الإمكانيات والمستلزمات الأساسية التي من شأنها زيادة الدقة ومضاعفة النتائج الإيجابية التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف، وتأتي عملية اتخاذ القرار لتمثل المضمون العامل لنشاط الإدارة على جميع مستوياتها التنظيمية، ذلك أن اتخاذ القرارات لا يكون مقصورا على مستوى معين فهي تمارس في جميع المستويات (حقي، 2006).

كما تستمد النظرية أهميتها هذه من أنها تضع الحلول والطرق المناسبة للإجابة عن المعلومات، لكي يكون النظام مهيئا لبيئة متغيرة، وكذلك الحصول على معلومات دقيقة ذات أهداف مباشرة للبيئة السياسية، وهي تدرس في العلاقات الدولية (أي النظرية) على أساس دراسة الدولة من خلال صناع القرار، إذ إن تحديد الدولة يرتكز على صناع القرار الرسميين، وهي تركز على سلوك المسئولين عن اتخاذ القرار، لتمكين تطبيق الكثير من المبادئ والنظريات في علم النفس والتوصل إلى طروحات جديدة أو فرضيات بناءً على الكثير من النتائج والدوافع، باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانب العقلاني والآخر غير العقلاني (مقلد، 1991).

مقولات النظرية :

تعد نظرية اتخاذ القرارات من النظريات المهمة وخاصة في تحليل واقع العلاقات الدولية، حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية، كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع مؤثرات البيئة الخارجية للدولة التي تنعكس عليها من النظام الدولي والذي تعمل في إطاره، حيث تبرز أهمية اتخاذ القرارات الخارجية، لتدافع الدولة عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (الفضل، 2004).

رابعاً: توظيف النظرية في الدراسة:

تم توظيف هذه النظريات في الدراسة لأن المضمون الرئيسي لكل من نظرية القوة، ونظرية النظم، ونظرية اتخاذ القرار يؤدي إلى فهم طبيعة العلاقات الدولية والتي تتشكل من النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، والتي تشكل الإطار النظري لهذه الدراسة، ويمكن توظيفهم لتحليل المحددات والعوامل المتعددة وأثرها على عملية اتخاذ القرارات الخارجية أو العلاقات الدولية لكل من إيران والمنطقة العربية، من خلال تحليل التوجيهات الإيرانية لإمتلاك قدرات عسكرية وتحديداً تطوير برنامجها النووي وأثر المفاوضات الجارية عليه بالنسبة لردود الفعل في المنطقة العربية. حيث يبرز البرنامج النووي الايراني وما تمخض عنه من اتفاق بين الدول الغربية كأحد أهم المؤثرات الخارجية في النظام الاقليمي، حيث يؤثر على الأمن القومي العربي كعامل خارجي، ينتج عنه مجموعة من العمليات والتفاعلات تخرج في صورة قرارات وتوجهات في سياسات الدول العربية.

2.1 الدراسات السابقة:

تتضمن وتتنوع الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة والتي بحثت في طبيعة العلاقات الإيرانية – العربية من جهه، والأمن القومي العربي وتهديد برنامج إيران النووي لها من جهه أُخرى، كما بحثت في تطورات مفاوضات

الاتفاق النووي الايراني، وتداعياته على النظام العربي. ومن هنا يمكن استعراض هذه الدراسات على الشكل التالي:

دراسة (الدسوقي، 2015)، الثوابت والمتغيرات بعد الاتفاق النووي، وتناولت الدراسة جوانب دولية عديدة ذكر منها على الصعيد الإقليمي، أن الاتفاق النووي الإيراني أحدث متغيرات جديدة، وهي تعميق حالة التعاون العربي – العربي عن ذي قبل، خاصة بين معظم دول الخليج العربية، والأردن، ومصر، والمملكة المغربية، وقد تجسدت هذه الروح في الدعوة إلي إنشاء قوات عربية مشتركة، منوط بها القيام بعمليات التدخل السريع، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها بما يحفظ استقرار الدول العربية، وسلامة أراضيها، واستقلالها وسيادتها، وهي الدعوة التي لاقت استجابة عربية في القمة العربية السادسة والعشرين التي عقدت في شرم الشيخ المصرية في مارس .2015.

دراسة (العتوم، 2015)، بعنوان: المفاوضات النووية مع الغرب، حيث تحدث الكاتب عن الديناميات الداخلية المعقدة في إيران فهي تشكل عقبة رئيسية أمام التوصل إلى اتفاق شامل طويل الأمد، وسوف يعتمد مسار المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني على عدة متغيرات منها رؤية المؤسسات الصلبة المنضوية تحت قيادة بيت القائد والرئاسة لعملية التفاوض، فالمسألة النووية لا تنحصر فقط في ذلك الإطار، ففي الوقت الذي تتسم تركيبة النظام فيه بالتعقيد، وأحياناً يختلف قادته حول أفضل السبل لخدمة ما أصطلح علية في تحقيق المصالح القومية بالنسبة للمرشد، فهناك دعم حذر يبديه المرشد الأعلى علي خامنئي للمحادثات النووية مع الغرب في ظل محاولاته المتكرره التأرجح في المواقف بين دعم الفريق المفاوض من خلال اطلاق ما أصطلح عليه " نرمش قهرمانه " المرونة البطولية، وبين القبول والرضوخ لمنطق التيار المتشدد الداعي لعسكرة البرنامج النووي، حيث تم تحملها في سبيل الاستمرار في البرنامج النووي وتوقع المخاطر.

دراسة (سلامة، 2015)، بعد الإتفاق النووي كيف يتعامل العربي مع إيران، حيث تبحث الدراسة في وضع المنطقة العربية وردود فعله من الأطماع

المحيط به خصوصاً إيران، حيث وضع طبيعي أن يكون العالم العربي منطقة جاذبة تسعى القوى الإقليمية للتأثير فيها والهيمنة عليها، وذلك يعطي للعالم العربي ثقلا في السياسات الدولية وعلى خريطة العالم، وهو ما يجعل منها نقطة تأثير، كما أنه من الطبيعي أيضا أن تتصارع القوى على العالم العربي، في ضوء حجم الدول العربية، وكيف ستتعاطى معها إيران من بعد الإتفاقية النووية، حيث أنّ المؤشرات تدل على استمرارية السياسة الإيرانية وربما تصاعد أدوارها في المنطقة العربية، استمرار أدوار ميليشيات "حزب الله" و"الحشد الشعبي" و"الحرس الثوري" في العراق وسوريا، واستمرار القبض على خلايا تابعة لإيران تخطط لممارسات العنف بعدد من دول الخليج، من ذلك ما أعلنته كل من مملكة البحرين والكويت عن إحباط مخططات إرهابية والقبض على خلايا تخطط للعنف (تنظيم "سرايا الأشتر" في البحرين وحادث "سترة" الذي تسبب في مقتل رجلي شرطة وإصابة ستة، وارتباط التفجير بالحرس الثوري الإيراني، وخلية "العبدلي" في الكويت التي اتهمت بالارتباط بحزب الله، ونقلت ترسانة الأسلحة التي بحوزتها عن طريق إيران)، والتي تشير جميعها إلى استمرار السياسات التدخلية الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية ودول الخليج، وأن التحول في سياسات إيران مع الولايات المتحدة والغرب لم يغير سياساتها تجاه العالم العربي .

دراسة (الطراونة، 2015) محاكاه الإدارة الأمريكية بالوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية للملف النووي الايراني، والتي بحثت عن الية استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للمرتكزات السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية في مجابهة الملف النووي الإيراني، حيثُ تعد أزمة البرنامج النووي الإيراني واحدة من أبرز الأزمات الدولية التي تعمل الولايات المتحدة على مواجهتها ومعالجتها في جميع المحافل الدولية في الماضي والحاضر والمستقبل. كما تطرح الدراسة أيضاً عن إستخدام الإدارة الحديثة للبيت الأبيض بالنسبة للملف النووي الإيراني وإتفاقيته الحديثه في ظل إدراة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، والتي عمل فيها اوباما وفريق عمل من الجيل الجديد على الترويج لشعار التغيير في إدارة شؤون

الدولة داخلياً والتركيز الدبلوماسي الكبير على التعامل الدولي، وسُبل حل الأزمات الدولية.

دراسة (الصمادي، 2014) مفاوضات "النووي الإيراني" روحاني يحتاج اتفاقًا نهائيًا، حيث تبحث هذه الورقة الإمكانيات المتاحة في عملية التفاوض الجارية لإنجاز الاتفاق النهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني، كما تبحث المعوقات التي تعترضه واحتمالات التمديد للاتفاق المؤقت لإحراز مزيد من الوقت للتفاوض بشأن نقاط الخلاف، وتجادل الورقة بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق يمكن وصفه بـ"النموذجي"، وتخلص الدراسة إلى أن مؤسسة الرئاسة في إيران، وضمن صراعها مع القوى الأخرى، تحتاج إلى إنجاز اتفاق نهائي، خاصة أن الظروف التي توافرت لإنجازه لن تتكرر، ولذلك سيسعى روحاني إلى تحقيق ذلك في الفترة المتبقية. وتؤكد الباحثة أن الظروف التي حكمت الفترة الماضية من العلاقة بين واشنطن وطهران، كانت استثنائية، وهو ما قد لا يتوافر مستقبلاً مع الاستحقاقات الانتخابية في كلا البلدين، لعل أهمها انتخابات مجلس الخبراء التي ستُجرى في إيران العام المقبل

دراسة (العكلة، 2013)، التحدي النووي الإيراني لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية، وتحدثت الدراسة الملف البرنامج النووي الإيراني خلال الفترة الزمنية الممتدة من نهاية ستينيات القرن العشرين وحتى فترة الدراسة بطريقة علمية قانونية معمقة، وقراءة تداعياته على منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكل خاص، وأبرز السيناريوهات السلمية والعسكرية المقترحة لتسويته، إضافة إلى عرض وتحليل كافة التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال إدارتها للأزمة النووية الإيرانية من الفترة الممتدة من عام 2003 وحتى نهاية عام 2013، ومدى تأثرها بالضغوط الدولية خلال قيامها بذلك.

دراسة (Schake , Yaphe ,2001)، بعنوان "The Strategic Implications Of a Nuclear- Armed Iran"، والتي تناولت أربعة فصول ناقشا فيها المشهد الإيراني والأسلحة غير التقليدية، والطموح الإيراني للمنطقة،

ومساعي الحصول على العناصر الأساسية للبرنامج النووي الإيراني، والخيارات السياسية المتاحة. فهما يريان أن تطوير إيران لأسلحة نووية هو ضرورة لتثبيت نظام حكمها وطموحها للقيادة الإقليمية، واستندا على وثائق تثبت سعي إيران للحصول على العناصر الأساسية في تطوير البرنامج النووي إلى جانب رغبات النخبة في إيران في جعلها قوة إقليمية تعتمد على أسلحة الدمار الشامل.

ما يميز هذه الدراسة:

مايميز هذه الدراسة، عند التمعن في الدراسات السابقة، يلاحظ إنها دراسات جزئية لم تغط مجالات العلاقات بين الدولتين كافة، كما إنها ركزت على حقبة تاريخية معينة ومحددات معينة أيضاً، أو إنها لم تمتد للحقبة التاريخية المحددة لهذه الدراسة، حيث خاضت في مجالات تاريخية لحقب متعددة دون حصرها في مراحل، كما إن معظم الدراسات أسهبت في التركيز على المحددات والمرتكزات الخارجية أكثر منها داخليا، على اعتبار إنهما ذات تأثير سياسي في محور العملية السياسية الدولية.

أما هذه الدراسة والتي تناولت موضوع "أثر الاتفاق النووي الإيراني على الأمن القومي العربي، خلال فترة زمنية حديثة، مليئة بالإحداث والتغيرات الإقليمية والدولية، في ظل إتفاقية مهمه دوليه وهي رفع العقوبات عن برنامج إيران النووي، ومن مخرجات ثورات عربية، وكذلك الوقوف على أثر هذه المتغيرات ومحدداتها بشتى مجالاتها على طبيعة تلك العلاقات، وأهمها العوامل الأمنية، والاقتصادية والجغرافية، والأيديولوجية، والعسكرية التي ارتبطت جميعها مع بعضها البعض.

الفصل الثالث

لمحه تاريخية حول العلاقات الإيرانية العربية وتطور البرنامج النووي الإيراني

شهدت العلاقات الإيرانية مراحل تطور مختلفة، امتدت في حقبات تاريخية قديمة إلى الفترة الحالية، اتسمت في معظم مراحلها في الطابع الصراعي أكثر منه تعاوني، ويعود سبب ذلك إلى مجموعة من الاعتبارات القومية والدينية، وتأثيرات الابعاد السياسية والاقتصادية والجيوبولتكس، وتأثيرات الديموغرافيا، والعومل الأمنية والعسكرية. كما ظهرت قضية البرنامج النووي الإيراني من أبراز التحديات التي لعبت دوراً مؤثر في التأثير في الأبعاد الأمنية وزيادة فرص التهديد والتدخلات الايرانية في المنطقة العربية. الأمر الذي دفع الباحث في هذا الفصل لتناول موضوعين وهما:

1. مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني.
2. العلاقات العربية الإيرانية.

1.3 تطور البرنامج النووي الإيراني.

شكل البرنامج النووي الإيراني ومنذ نشأته، حالة من القلق الإقليمي لِما سيترتب عليه من تداعيات، تؤثر في قضايا المنطقة وتوجهاتها، وتأثير ذلك على زيادة الأدوار الإقليمية والتسلح، وحجم التدخلات الإقليمية والدولية، فكانت فرصة هذا البرنامج في زيادة دور السياسة الإيرانية وتدخلاتها في المنطقة، والدفع في إيران للدخول في مفاوضات مع الدول الغربية، يتمخض عنه أدوار وسياسات جديده لها في المنطقة، على حساب الدول العربية.

1.1.3 مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني:

بدأ البرنامج النووي الإيراني بأربعة مراحل متمايزة، يمكن إن نضعها على النحو الأتي:

المرحلة الأولى : مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية (1958-1978)

ترجع البداية الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه(محمد رضا بهلوي)، الذي كان اهتمامه بالطاقة النووية يمثل جزءا من جهوده الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى كما ذكر في كتابه نحو الحضارة العظيمة(السعيد، 2010)

في عام 1951 م , انشأ الشاه مركزاً للأبحاث النووية في جامعة طهران للقيام بأبحاث الفيزياء النووية، ثم وقع مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1957 م على اتفاقية حصل بموجبها على مفاعل نووي بمقدار (5) ميغواط من نوع (pool – type)، خاضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، علاوة على إنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في عام 1974م، واتفاقه على البدء في تنفيذ مفاعلات نووية كبيرة الحجم في بلاده، ومن الثابت إن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى هي التي شجعت شاه إيران على ارتياد المجال النووي، حيث سمحت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق(ريتشارد نيكسون) للشركات الأمريكية بالتفاوض مع نظام الشاه بشان بيع التكنولوجيا النووية المتطورة إلى إيران، كما إن كل من فرنسا وألمانيا تنافستا على بيع وتركيب المفاعلات النووية الضخمة في إيران(محمود، 1998)

المرحلة الثانية : مرحلة عدم الإكتراث أو اللامبالاة بالطاقة النووية(1979-1985)

مع قيام الثورة الإسلامية في عام 1979م، دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة مختلفة تماما عن سابقتها، إذ أصاب الجمود جميع الأنشطة النووية الإيرانية، واتخذ صناع القرار في إيران، وفي مقدمتهم الإمام الخميني، موقفا سلبيا تجاه الطاقة النووية، والذي عده من علامات جنون العظمة للشاة (فهد، 2012)

أضف إلى ذلك، إن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدول الغربية الأخرى رفضت مواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي، بل فرضت حظراً شاملاً ضد إيران في كافة مجالات التسلح، لاسيما بعد أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران لأكثر من عام(مأمون، 2003)

ليس هذا فحسب بل تعرضت المنشـــات النوويـــة الإيرانيـــة للقصـــف الجـــوي والصاروخي العراقي إثناء الحرب العراقية – الإيرانية، مما انعكس بالسلب علـــى البرنامج النووي الإيراني

المرحلة الثالثة : مرحلة الاهتمام الجزئي (1986 –1990)

أثناء حقبة منتصف الثمانينات بدأ البرنامج النووي الإيراني يشهد مزيداً مـــن قوة الدفع، ومن الواضح إن تطورات الحرب العراقية– الإيرانية أدت إلى إحـــداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي عموما، وفي المجال النووي خصوصـــا، فالقيادة الإيرانية وجدت إن من الحيوي بالنسبة لها إن تهتم بإعادة إحياء البرنـــامج النووي، ونفذت إيران في ذلك الوقت كثيراً من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي، كما قامت بتقويـــة منظمـــة الطاقـــة الذرية، وتخصيص إمكانات مالية كبيرة إلى مركز أمير أباد، بالإضافة إلى تأسيس مراكز أبحاث نووية جديدة في جامعة أصفهان بمساعدة فرنسا (البراء، 2002)

بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية اكتسبت الجهود الإيرانية فـــي المجـــال النووي المزيد من قوة الدفع، باعتبارها جزءا من المجهود الإيراني الشامل لإعادة بناء قدراتها العسكرية لتعويض الخسائر الهائلة التي لحقت بإيران إثنـــاء الحـــرب على الأصعدة كافة، وعلى هذا الأساس، كان البرنامج النووي احد أبرز عناصـــر برنامج التحديث العسكري الإيراني .

كما اعتمدت إيران في تلك الفترة بشكل أساسي على الاتحاد السوفييتي حيـــث جرت محادثات بين الجانبين، شارك فيها عن الجانب الإيراني "هاشم رافسنجاني " الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الشورى "البرلمان" وقتها، ووافقت موســـكو خلالها على تصدير أسلحة تتراوح قيمتها من 2-4 مليـــار دولار إلـــى إيـــران، بالإضافة إلى التعاون في المجال النووي (المالكي، 2012)

إلا إنه من الثابت أنّ إيران لم تلجأ إلى التعاون مع هذه الدولة إلا بعد إن فشلت جهودها الرامية للتعاون مع دول غرب أوربا، حيث تفاوضت إيران فـــي أواخـــر الثمانينات مع أسبانيا من اجل إصلاح وإكمال المفاعلات النووية في بوشهر، كمـــا تفاوضت مع شركات ألمانية للغرض نفسه، إلا إن هذه الجهود فشلت تماماً.

المرحلة الرابعة : مرحلة الإهتمام الكثيف بالطاقة النووية (1991- 2005)

تميزت هذه المرحلة بنشاط مكثف للبرنامج النووي الايراني على المجالات كافة، واستحوذ على حيز كبير من اهتمام الحكومة الإيرانية، وقد برز هذا التوجه جلياً في تصريح الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني حينما قال : " إن إيران لا تستطيع إن تتجاهل الواقع النووي في العالم الحديث " (الشيخ، 2001، ص15)

وهنا اعتمدت إيران في هذه المرحلة على إستراتيجية مزدوجة تقوم على السعي للحصول على المساعدة لإعادة العمل في مفاعلات بوشهر، والحصول على مفاعلات نووية جديدة وأخرى للأبحاث، ولتحقيق هذين الهدفين وجدت إيران ضالتها في تفكك الاتحاد السوفيتي، فقد تمكنت إيران من استغلال حالة الفوضى التي أعقبت انهياره للحصول على البلوتونيوم واليورانيوم المخصب، فضلا عن الاستعانة بالعديد من علماء الذرة السوفيت لتسريع برامجهم النووية والتكنولوجية (Knrao, 2010)

إضافة إلى أن التعاون الروسي مع إيران مثل النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني، فقد وقع الجانبان على اتفاقيتين في عام 1992م، تنص الأولى على التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بينما تتعلق الثانية ببناء محطة نووية في إيران لتوليد الطاقة الكهربائية والمعروفة بمفاعل بوشهر، ليس هذا فحسب، بل إن ثمة تعاوناً روسياً إيرانياً في مجال نقل التكنولوجيا النووية إلى إيران. وقد اخذ هذا التعاون أبعاداً حيوية عقب إعلان الحكومة الروسية في أواخر شهر تموز لعام 2000م، ويتجلى هذا التعاون في الوثيقة الصادرة عن وزارة الطاقة الروسية والتي بموجبها تم الإعلان عن خطط روسيا العشرية حتى عام 2012، والمتضمنة في طياتها تأكيد روسيا على بناء محطات نووية جديدة في إيران بالرغم من المعارضة الأمريكية. بعد ذلك انتظرت روسيا الانتهاء من بناء محطة بوشهر للبدء بالمشاريع الجديدة(زاهر، 2014)

لم تقتصر المساعي الإيرانية للحصول على التكنولوجيا النووية على روسيا الاتحادية، وإنما امتدت لتشمل الصين. في كانون الثاني عام 1991، وقع الطرفان

اتفاقية لبناء مفاعل بحوث يعمل بالبلوتونيوم طاقته "ط27" كيلــوواط فــي منشــاة بحوث إيرانية بأصفهان، وبدا العمل به في أوائل عام 1994، كما وقع الطرفــان اتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية لمدة "10" سنوات، زودت الصــين بموجبها إيران بمعلومات عن الفصل الكيميائي وغيرها من تكنولوجيا التخصــيب وتحويل اليورانيوم إلى سداسي فلوريد اليورانيوم من اجل صنع وقــود المفاعــل، ويصب هذا التعاون عموما في مجال الأنشطة البحثية النووية (معتز، 2011)

وتشير التقارير أيضا إلى وجود مؤشرات تعاوناً نووياً متطوراً للغايــة بــين باكستان و إيران، حيث تعتبر باكستان ثاني اكبر مصــدر لتكنولوجيــا الأســلحة النووية لإيران، وقد ساعد العالم (عبد القدير خان) الــذي يعــد العمــود الفقــري للمشروع النووي الباكستاني إيران على مدى عدة سنوات في مشروعها النــووي، لاسيما في تطوير تكنولوجيا أساسية لصنع مضخات الطرد المركزي في أواخــر التسعينات وعليه، فان جملة هذه التطورات تشير إلى إن البرنامج النووي الإيراني شهد العديد من مراحل التطور المختلفة، إلا إن استعراض هذه المراحل يشير إلى إن البرنامج المذكور يشهد في الفترة الراهنة قوة الدفع الأكثر أهمية مــن نوعهــا على الإطلاق، وهو ما يثير تساؤلات واسعة حول طبيعة الأهداف المحركة لهــذا البرنامج على وجه الدقة. (فهد، 2012)

2.1.3 العقوبات الدولية على البرنامج النووي الإيراني:

عام 2005، تم انتخاب أحمدي نجاد رئيساً جديداً للبلاد ليقوم في شهر أغسطس من نفس العام بفض الأختام عن معدات التخصيب في أصفهان، وهو ما اعتبرتــه المملكة المتحدة خرقاً لاتفاقية باريس، وهنا قدم الثلاثي الأوروبي عرضاً لإيــران مقابل وقف دائم لتخصيب اليورانيوم يتمثل في عدة فوائد في المجالات السياســية والتجارية والنووية منها ضمان إمدادات طويلة الأجل للمواد النووية، وضمان عدم الاعتداء من قبل الاتحاد الأوروبي وليس الولايات المتحدة، لكن إيــران رفضــت العرض. كما أعلنت الطاقة الدولية أن أثار اليورانيوم عالي التخصيب في إيــران

هي آتية من المعدات التي تم استيرادها من باكستان ولا تعد دليلاً علـــى برنـــامج نووي إيراني عسكري(Zweiri, 2012).

في عام 2006م، بدأ فصل جديد من الملف النووي الإيراني بعـــدما صـــوت أعضاء الوكالة الدولية على إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن برعاية الثلاثي الأوروبي والولايات المتحدة، في المقابل رفضت إيران التخلي عـــن حقهـــا فـــي تخصيب اليورانيوم، كما رفضت الولايات المتحدة في المقابل وجـــود أي عمليـــة لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية، وفي أبريل 2006م، أعلن الـــرئيس الإيراني نجاد عن نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3,5% باستخدام أكثر من 100 جهاز طرد مركزي، وهذا الأمر أغضب الولايات المتحدة التي طالبـــت بخطوات قوية مضادة لإيران، في حين ذلك صرح الـــرئيس الإيرانـــي محمـــود أحمدي نجاد بأن العقوبات التي تفرضها قوى الاستكبار هي غيـــر قانونيـــة، وأن إيران قررت متابعة مراقبة برنامجها السلمي بنفسها من خلال المســـار القـــانوني المناسب (الزويري، 2013)

بعد ذلك بقيت عمليات الشد والجذب بين إيران، والمجتمع الـــدولي بخصـــوص برنامجها النووي، إلا أن أصدر مجلس الأمن الدولي عدداً من القرارات تناولـــت أزمة الملف النووي الإيراني وهي (7) قرارات، معظمها ورد تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة خلال هذه الفترة جائت كالآتي : (السيد، 2015)

1. القرار رقم 1696 لعام 2006م طالب إيران بتعليق تخصـــيب اليورانيـــوم طبقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
2. القرار رقم 1737 لعام 2006م فرض عقوبات على إيران لرفضها وقـــف أعمال تخصيب اليورانيوم، وطالب بقطع التعاون النووي معها.
3. القرار رقم 1747 لعام 2007م وسع من قائمة العقوبات المفروضة علـــى إيران.
4. القرار رقم 1803 لعام 2008م قام بتمديد العقوبات على أشخاص وكيانات إضافية، بالإضافة لفرض قيود على سفر الأشخاص وتقييـــد الصـــادرات المتعلقة بالأنشطة النووية.

5. القرار رقم 1835 لعام 2008م قام بالتأكيد على العقوبات والقرارات السابقة، لكنه لم يندرج تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
6. القرار رقم 1929 لعام 2010م فرض حظر سلاح شامل على إيران، ومنع إيران من أي أنشطة تتعلق بالأسلحة الباليستية، وتمديد تجميد الأصول الخاصة بالحرس الثوري الإيراني وخطوط شحن جمهورية إيران الإسلامية.
7. القرار رقم 1984 لعام 2011م قام بتمديد العقوبات السابقة لمدة 12 شهراً أخرى.

في شهر نوفمبر نشرت الوكالة الدولية تقريراً أشار إلى توسع قدرات إيران الخاصة بتخصيب اليورانيوم، وأن إيران أنتجت 233 كيلوغراماً من اليورانيوم شبه المخصب بنسبة 20%، تقرير آخر أشار إلى أن إيران قد استخدمت 96 كيلوغراماً من هذا اليوارنيوم كوقود لمفاعل الأبحاث النووية في طهران.

بعد سنوات طويلة من العقوبات، وفي عام 2013م، تمكن حسن روحاني من الفوز في انتخابات الرئاسة الإيرانية، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تطوراً إيجابياً، ليبدأ فصل جديد في الملف النووي الإيراني باتجاه الحل الدبلوماسي. حيث صدرت في دول أوروبية عديدة بيانات إيجابية أعربت عن رغبتها في استئناف المفاوضات مع إيران وبشكل مباشر بعد التوقف لفترة طويلة، روحاني أيضاً أعرب عن نيته التواصل مع العالم بشكل إيجابي على عكس سلفه أحمدي نجاد الذي أدت نزعته التصادمية إلى فرض العقوبات الاقتصادية على إيران وتشديدها، اعتمد روحاني أيضًا على سياسة الواقع النووي لإجبار الغرب على القبول بالقدرات التخصيبية لإيران على الرغم من تصريحاته التي قال فيها بأن إيران لا تحتاج إلى أسلحة نووية. (السيد، 2015)

3.1.3 الإتفاق النووي الإيراني:

بدأت بعض المفاوضات بين إيران ومجموعة (5+1) والتي تضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وألمانيا منذ عام 2009م عندما

عقد أولى الاجتماعات في جينيف عام 2009م، ثم في إسطنبول عام 2011م، وفي جولة المفاوضات التي استضافتها إسطنبول عام 2012م، ألمح أحد المسئولين الأمريكيين إلى القبول بتخصيب إيران لليورانيوم بنسبة 5% لأن التصميم على عدم التخصيب نهائيًا معناه استحالة الوصول لاتفاق. إسرائيل رفضت وإيران صممت على ألا يقل التخصيب عن 20%، في شهري أكتوبر ونوفمبر 2013م، بدأت جولة مفاوضات في جينيف والتي انتهت إلى الموافقة على وقف إيران للمفاتيح الرئيسية ببرنامجها النووي لمدة 6 أشهر مقابل خفض العقوبات، وهو ما يعني تقليل إيران لقدراتها التخصيبية تحت 5% (نومكن، 2013).

أما خلال جولات المفاوضات في فيينا عام 2014م، بدأت سلسلة من الاجتماعات عالية المستوى التي انتهت بالاتفاق على وقف تجميد الولايات المتحدة لأموال إيرانية بقيمة 2,8 مليار دولار، مقابل استمرار إيران في تحويل اليورانيوم المخصب بنسبة 20% إلى وقود، وفي يوم 14 يوليو 2015م وبعد سلسلة من الجلسات والاجتماعات الكبيرة، خرج المسئولون الأوروبيون بتصريحات أشارت إلى التوصل إلى اتفاق نهائي بخصوص برنامج إيران النووي، و أبرز ما شمله هذا الاتفاق كان إلغاء العقوبات الاقتصادية والمالية والنفطية والعقوبات المفروضة على الطيران الإيراني المدني، والسماح لإيران بتصدير مواد نووية كاليورانيوم المخصب والماء الثقيل، ورفع الحجز عن العشرات من المليارات من الأموال الإيرانية في البنوك الأجنبية (جلود، 2015).

إنّ الاتفاق يشمل كذلك السماح لمفتشي الأمم المتحدة بدخول المواقع الإيرانية المشبوهة بما فيها المواقع العسكرية، مع التأكيد على سلمية البرنامج النووي الإيراني والحد من أنشطتها النووية بحد أدنى 10 سنوات، كما أن الاتفاق يشير إلى إمكانية إعادة فرض العقوبات على إيران خلال 65 يوماً إذا لم تلتزم إيران بتعهداتها. كما سيمكن هذا الاتفاق إيران من مواصلة تخصيب اليورانيوم والاستمرار في أبحاث وتطوير أجهزة الطرد المركزي بما لا يسمح بتراكم اليورانيوم المخصب (عليو، 2015).

2.3 تطور تاريخ العلاقات الإيرانية العربية.

1.2.3 العلاقات العربية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية:

الإمبراطورية الفارسية قبل الإسلام كانت قوة مترامية الأطراف في مناطق شاسعة من غرب وشمال وجنوب غرب آسيا، كما كان لها نزاعات كثيرة مع القوى العظمى التي كانت تجاورها في تلك العصور مثل الإمبراطورية الرومانية وبعض الحضارات القديمة المجاورة لها، وبظهور الإسلام وبروز العرب كرافعين لرايته وناشرين له، تضائل شأن الإمبراطورية الفارسية وتراجع نفوذها أمام الدولة العربية الإسلامية الوليدة، التي اجتاحت خلال فترة زمنية قصيرة الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية الرومانية معا، وفي أعقاب معركة القادسية الشهيرة انخرط الفرس في الإسلام وصاروا جزءا من الدولة الإسلامية، وتضائل شعورهم القومي أمام شعورهم الديني فتكون من التحام الشعورين قوة عظمى جديدة اختفت تحتها النزعة الفارسية في سعيها إلى السيطرة والتوسع، لان جيوش الدولة الإسلامية حققت الطموحات الفارسية التوسعية ولكن لصالح الدولة الإسلامية وليس لصالح القومية الفارسية(درع الوطن، 2015).

العلاقات بين إيران والعرب لم تسلم من حضور التاريخ بكامل ثقله، فالعرب انهوا الإمبراطورية الساسانية، التي كانت آخر مراحل الإمبراطورية الإيرانية قبل مجيء الإسلام، أما الإيرانيون، فيرون في أنفسهم أنهم الإمبراطورية التي وصلت إلى البحر المتوسط قبل الإسلام في عهد الإمبراطورية الإخمينية (أبو رمان، 2014).

لا يمكن بأي حال فصل التوتر الراهن في العلاقات العربية- الإيرانية عن الميراث التاريخي للعلاقات بين الجانبين، والذي جعل العلاقة مع إيران يشوبها شك وارتياب، فضلاً عن اعتبارات الجغرافيا والتصور الديني، حيث تعد إيران من أكثر الدول إثارة للجدل في منطقة الشرق الأوسط، نظراً للتصور الموجود حول تأثيرها، وكذلك التطورات السياسية التي شهدتها منذ القرن السادس عشر، وظهور هوية دينية مذهبية شيعية لها متمايزة عن بقية العالم الإسلامي، ويرتبط

هذا التأثير بعاملين أساسين، ألا وهما الجغرافيا السياسية، والدين (درع الوطن، 2015).

منذ دخول المنطقة إلى مشارف العصر الحديث بدأت أطماع الاستعمار الغربي في التوجه نحو المنطقة وقامت الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا بتقسيم منطقة الخليج العربي إلى مناطق نفوذ لها، ومن هنا عجزت إيران عن بناء إمبراطورية توسعية على حساب المنطقة بالنظر إلى القوة العسكرية الكبرى التي كانت تمتلكها بريطانيا مقارنة بالأسلحة الإيرانية القديمة، ومن هنا نستطيع أن نقول أن نزعة إيران التوسعية كانت كامنة متحفزة تتحين الفرص واللحظة المناسبة لمد وبسط سيطرتها على المنطقة والاستيلاء على أقصى حد يمكنها الاستيلاء عليه منها(اغا، 2002).

إضافة إلى ظهور النفط وما قام عليه من صناعات ومع التطور الهائل في وسائل المواصلات وأساليب الاتصال، ومع رحيل الاستعمار البريطاني عن منطقة الخليج عادت أطماع الإيرانيين إلى الظهور من جديد. تزامن ذلك مع ميلاد حلم كبير اخذ يراود أحلام إيران إلى إحياء مجد الإمبراطورية الفارسية القديمة التي قضى عليها الإسلام، وهكذا أخذ حاكم إيران الطموح الشاه محمد رضا بهلوي يعمل على تحقيق حلمه ويلجأ إلى كل الوسائل التي تمكنه من ذلك مستعينا بالغرب لنقل التكنولوجيا الصناعية العسكرية لإيران وانتهاء ببسط سيطرته على بعض الجزر العربية في الخليج وبناء قلعة عسكرية مسلحة في إيران تتزود بأحدث الأسلحة المتاحة التي تشتريها بالنفط الذي ظهر بكميات كبيرة في إيران(ميلاني، 1996).

شاه إيران كان يدرك أهمية سلاح الجو في ساحة القتال في العصر الحديث، لذلك كان يزود جيشه بالطائرات المقاتلة الحديثة التي يشتريها من الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأ يوثق علاقاته معها، ويستعين أيضا بإسرائيل في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تمثل خطراً كبيرا على مستقبل الأمة العربية وهذا يعتبر دليلاً على عدم اهتمام إيران بإقامة علاقات حسن الجوار مع الدول العربية وبخاصة الدول الخليجية، وبدأت المواجهة الساخنة بين العرب

وإيران بظهور المشكلة الكردية في شمال العراق، ومن ثم لجأت العراق إلى عقد معاهدة الجزائر في منتصف السبعينات من هذا القرن والتي نصت على أن تكف حكومة طهران عن دعم متمردي الأكراد ضد العراق مقابل اقتسام شط العرب في شمال الخليج العربي بالإضافة إلى سيطرتها على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى ونصف أبو موسى في الجنوب، ومن هنا وضح المخطط الإيراني الطامع في السيطرة على الخليج العربي بكاملة(مسعد، 2002)

في فترة حكم محمد رضا بهلوي لإيران سابقاً 1941-1979، بدأ واضحاً الحضور الخافت لرجال الدين، حيث كانت الحركة السياسية محصورة تقريباً في الكتل والتيارات التحديثية والليبرالية واليسارية، وكان تحييد رجال الدين عن الحياة السياسية في إيران الطابع الأكثر وضوحاً خلال حكم محمد رضا بهلوي، حتى أن فعالية طبقة رجال الدين الشيعة في الوقوف ضد حكمه كانت الأقل تأثيراً خلال المراحل الأولى من الاحتجاجات التي أدت لقلب نظام الحكم في إيران عام 1979، إذ اعتمدت هذه الاحتجاجات على تنظيمين أساسيين هما " فدائيان اسلام" وحزب توده الشيوعي و" فدائيان خلق" و"مجاهدي خلق" ذات الاتجاه الماركسي الاسلامي، ولم تتوضح معالم التيار الديني الشيعي المعارض للشاه حتى عام 1977م بعد أن أصبح لرجال الدين الشيعة موقف واضح من الثورة التي كانت قد بدأت على صورة أعمال متفرقة منذ سنواتٍ طويلة(السبكي، 1999).

2.2.3 العلاقات العربية الإيرانية أثناء الثورة الإسلامية الإيرانية.

تم القضاء على نظام الشاه الملكي في إيران في 11 شباط 1979 بنجاح الثورة الإسلامية الإيرانية على يد مرشد الثورة آية الله الخميني، وإعلان الجمهورية الإسلامية منذ قيام الثورة قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، والتي أدت إلى الإطاحة بنظام الشاه، وكان شعار الثورة الإسلامية (الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية)، وأعلن رسميا عن نظام الحكم في إيران تحت عنوان الجمهورية الإسلامية في نيسان 1979 وذلك بعد استفتاء عام تم بأمر من الإمام الخميني وجاء الاستفتاء بأغلبية 98.2% من قبل الجماهير، كما سعت

طهران إلى تأكيد استقلالية توجهات سياستها الخارجية عن القوتين العظميتين الأمريكية والاتحاد السوفييتي آنذاك في إطار شعارها "ثورة إسلامية، لا شرقية ولا غربية" (الحباشنة، 2013)

أولاً: إيديولوجية الثورة

على الرغم من تأكيد الدستور الإيراني لما اعتبره "عالمية" دور الثورة الإيرانية فإنه عانى من التناقض بين التزام إيران بإقامة حكومة عادلة عالمياً، وبناء الأمة الإسلامية الواحدة وبين التعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وهو ما يعكس مأزق التناقض بين الالتزامات الايدولوجية لإيران كثورة والالتزامات الدولية لإيران كدولة (المانع، 1996)

وهنا المادة (154) من الدستور الإيراني لعام 1979 م تدعو إلى الشيء ونقيضه في آن واحد، إلى عدم التدخل والتدخل، إذ تنص على أن "جمهورية إيران الإسلامية تقوم بحماية النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى، هذه الثورة كانت الانتصار الأول للمسلمين داخل المجتمع الإسلامي، ونظرت إلى نفسها على أساس أنها نواة ومركزاً للايدولوجية الإسلامية والحركات الإسلامية والانتصار السريع الذي حققته منحها ثقة بإمكانية الانتشار السريع في العالم الإسلامي، واعتقدت إيران انه باستطاعتها نشر أفكارها والمساهمة في نشر دولة إسلامية (المشاط، 1994).

إضافة انتصار الثورة بدأت مرحلة جديدة في تاريخ إيران المعاصر، حيث حملت أبعاداً دينية ومذهبية واضحة في تأسيس الدولة وصياغة آليات الحكم ومؤسساته، طبعتها نظرية "ولاية الفقيه العامة"، بعد نجاح الخميني في تجيير الثورة لصالح التيار الديني الذي قاده رجوعه من منفاه في فرنسا. بعد ذلك أدى الواقع السابق وسيطرة رجال الدين على الثورة عام 1979، إلى وصول الفكر الديني الشيعي لأول مرة للحكم في العصر الحديث، وتأسيس نظريته السياسية في الحكم والتي تقوم على فكرة "ولاية الفقيه العامة"، وتميز هذه النظرية النظام

السياسي في إيران، الذي يستحضر "المظلومية التاريخية" في إدارته للملفات السياسية وعلاقاته مع جيرانه (زهرة، 2015).

ثانياً: موقف الدول المجاورة من الثورة الإيرانية.

ظهر القلق العربي من الثورة الإيرانية، والتي أسست لمرحلة جديدة تختلف عن مرحلة التقارب العربية – الإيرانية في عهد الشاة، حيث كانت الرؤية السعودية الخليجية أكثر وضوحاً في رفض خيار انتشار الثورة لدول الجوار، وامكانية تأثيرها على أمن الخليج، والدول العربية بشكل عام،

وعلى هذا الأساس، بدأت قيام حكومة ثيوقراطية في إيران بعد الثورة يقودها رجال الدين في الدولة. ومن هنا تضمن مشهد العلاقات الأيرانية – العربية تدهوراً ملحوظاً ومتواصلاً، يمكن رده إلى كون إيران قد أصبحت تمثل تياراً مضاداً للعروبة ولغالبية المسلمين منهم، كما أعلنت إيران أنها تريد تصدير ثورتها لجيرانهم العرب، والأسوأ أنها اتخذت سياسات توسعية، تستهدف مد النفوذ الإيراني المتضمن محاولة بسط القومية الفارسية والمذهب الصفوي على الجوار العربي، أو على أكبر قدر ممكن منه، وبدأ المراقبون يلمسون بوادر مشروع هلال صفوي يمتد من أفغانستان شرقاً إلى البحر الأبيض المتوسط غرباً، بقيادة فارسية عنصرية، وكانت وسيلة إيران الرئيسة لتحقيق هذا الهدف هي التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ودعم الأقليات المتعاطفة معها، لإثارة القلاقل، ومحاولة تمكين هذه الأقليات للهيمنة على الغالبية، لحساب إيران (فاضل، 2015)

في عام 1979 بدأت التغيرات الدرامية العنيفة في إيران وكان أيضا بداية التدهور الكبير في العلاقات السعودية – الإيرانية، فلم يسبق للعلاقات بين البلدين عبر تاريخها أن شهدت مثل هذا التوتر والاضطراب الذي شهدته خلال الفترة التالية لعام 1979 م، فلقد بدأ واضحاً أن وصول (الملالي) إلى سدة الحكم في إيران سيفرض تغيرات سياسية كبيرة في العلاقات الإيرانية الخارجية، وعلى رأسها العلاقات الإيرانية السعودية، فقد أصبح الاسم الرسمي لإيران "جمهورية إيران الإسلامية" وكان هذا الاسم ينطوي على بعد جديد في العلاقات الإيرانية – السعودية (باديب 1983)

حيث ظهر ذلك واضحا في سلسلة المواقف العدائية التـي وقفتها الحكومة الجديدة في إيران ضد السعودية على امتداد العالم الإسلامي، ولم يكن العداء الإيراني للسعودية

خافياً على أحد، بل إن إيران لم تبذل جهداً في إخفاء هذا العداء، فقد ذهبت إلى تشجيع الأقلية الشيعية التي تسكن المنطقة الشرقية من السعودية على الخروج والانتفاضة ضد المملكة، وبدأت سلسلة من المحاولات الرامية إلى استخدام موسم الحج لنشر أفكار الثورة الإيرانية وتصديرها إلى الأقطار المجاورة (الجوهري، 2003).

ثالثاً: تصدير الثورة الايرانية:

انتهجت السياسة الخارجية الإيرانية مسلك تصدير الثورة ومبادئها إلى الدول الإسلامية عامة، وتزامن ذلك مع محاولات إيران فرض سيطرتها على منطقة الخليج، وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي تم إبرامها مع الشاه تجاه دول العالم كافة، وخصوصاً دول الخليج العربي، الأمر الذي دعا السعودية ودول عربية أخرى إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع إيران (مقلد، 1984).

كما أدركت الدول العربية أن إيران تسعى إلى محاولة تغيير خريطة منطقة الخليج، والتوازنات السياسية للقوى القائمة فيها، لاسيما بعد مرور عقد على احتلال الجزر الإماراتية، ومرور عام على اندلاع الثورة الإيرانية، وبداية الحرب العراقية – الإيرانية، التي رفضت إيران أن توقفها وسعت إلى استمرارها ورفض مبادرات السلام حولها، بعد ذلك فاجئ تشكيل مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 م، كرد فعل لهذه الحرب والتنسيق ضد المخططات الإيرانية الرامية لزعزعة أمن هذه الدول، والسعي من وراء الكواليس للحصول على الدعم الأمريكي لمواجهة التهديد الإيراني(الزاز، 2004).

بقيت العلاقات بين الطرفين (العربي والإيراني) في حالة قطيعة إلى فترة نهاية الحرب الباردة وأزمة الخليج الثانية، وذلك بعد موقف إيران الايجابي المحايد من الأزمة وكان لعودة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية عام 1993 بمثابة بوادر الانفراج في العلاقات مع دول مجلس التعاون حيث سعت دول الخليج إلى إعادة

درجة ما من العلاقات سياسياً وتجارياً مع إيران والتي لـم تنقطـع مـع عمـان، (سكوفيلد، 1993)

كانت إيران تسعى نحو هذا الانفراج لتعزيز دورها الإقليمـي فـي الخلـيج، ولاكتساب أرضية إقليمية، حيث قام رئيس الدولة رفسنجاني باستقبال عـدد مـن سفراء إيران لدول الخليج في 27 كانون الأول 1992 وتباحث معهم فـي سـبل تطوير هذه العلاقات (الزاز، 2004).

إلا أن تبادل السفراء بين إيران والإمارات تأخر فلم تبعث الإمارات سـفيرها إلا في عام 1991 بالرغم من أن السفير الإيراني كان علـى رأس عملـه منـذ حزيران عام 1982 حيث كان لدولة الإمارات شكوك ومخاوف من إيران، خاصة بعد احتلال إيران عام 1971 للجزر الإماراتية واحتفظت بها بادعاء أنها إيرانيـة ورفضت أي حل للأزمة أو مبادرة حل أو تحكيم دولي، ومع ذلك فالعلاقات غيـر مقطوعة بين إيران والإمارات فالسفير الإيراني موجود في الإمارات كمـا قـدم السفير الإماراتي أوراق اعتماده في شباط عام 2000، وكانت بعثة الإمارات على مستوى قائم بالأعمال منذ عام 1997(سلامة، 2000).

وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت مشاكل عارضت أي قدر من التقارب بـين إيران والمملكة العربية السعودية، منها مأساة مكة التي قتل فيها 400 حاج عـام 1987 واختلافهما حول عدد الحجاج الإيرانيين المسـموح بـه وتنافسـهما فـي أفغانستان وآسيا الوسطى وتعارضهما في السياسة النفطية فحالت هذه العوامل دون تحسين العلاقات بين البلدين. كما لعبت أميركا دوراً في خلق حالـة مـن الشـك والريبة في نظرة كل من البلدين إيران والسعودية وباقي دول مجلس التعاون أيضاً (عبدالله، 1998).

بالنسبة لدولة الكويت فقد بقيت علاقتها مع إيران ايجابية في أغلب المراحـل، إذ استمرت العلاقات السلمية مع حكومة المنفى ويستدل على ذلك مـن اسـتقبال رفسنجاني لسفير الكويت في تشرين الثاني 1990 وقد سـاندت إيـران الكويـت ودافعت عن شرعيتها واستقلالها أثناء اجتياح العراق للكويت في 1990 ورفـض

إيران لهذا الغزو كما شهدت علاقتهما تقدماً في عدة مجالات ثقافيا وأمنيا(السعودي، 1991).

أما دولة لدولة قطر فتحسنت العلاقات الإيرانية مع دولة قطر، حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات منها الثقافية والتربوية والإعلامية والصحية والقضائية وقضايا منع الازدواج الضريبي، ويتبين أنه بعد أزمة الخليج الثانية أعادت إيران العلاقات الدبلوماسية مع دول مجلس التعاون الخليج، وكان لاستئناف العلاقات مع الكويت بعد تحريرها مباشرة أول هذه المقدمات (ياسين، 1992) .

اتسم الموقف الإيراني بالواقعية أثناء أزمة الخليج الثانية، فكانت هذه الواقعية في المواقف أقوى الرسائل مصداقية وجهت إلى دول الخليج بشكل خاص وللعالم بشكل عام. حيث ساعدت هذه الرسائل بالإسراع في عودة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين جيرانها بعد أن كانت مقطوعة على خلفية محاولات إيران في العهد السابق لتصدير الثورة (عبدالله، 1998).

الثورة الايرانية، فتحت الباب أمام دور إيراني جديد في المنطقة. وكما اثبت الإسلام الثوري قوته، وبدأ خلق إمكانية نظام إقليمي جديد محوره إيران. تحرك النظام الجديد في طهران بسرعة لتعزيز علاقته مع سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن ظهور سلطة ثورية شيعية ذات ثروات كبيرة كامنة وقوة عسكرية ذات شأن كان بحد ذاته مزعزعاً للاستقرار بالمفهوم الإقليمي، حتى بدأت المخاوف العراقية التقليدية من النزعة التوسعية الفارسية تتضاعف بفعل ما يعتقد بالتهديد الانفصالي الداخلي من قبل الأغلبية الشيعية العراقية، الذي تشجعها إيران إضافة إلى ذلك هناك خطر محور إيراني – سوري يقوم بشكل فعال بدور كماشة جيوسياسية عملاقة ضد العراق، اضافة الى أن الحرب الإيرانية – العراقية اللاحقة كانت نتيجة لتفاعل المنافسة التاريخية والانقسامات الطافية والجغرافيا السياسية والتحدي الايديولوجي (Clawson,1993).

شكل اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 مرحلة فاصلة في التاريخ الإيراني الحديث وتاريخ منطقة الخليج العربي، إذ أثرت هذه الثورة في طبيعة أنماط العلاقات التي تربط إيران مع دول المنطقة العربية ومع دول العالم بشكل

عام، فقد كانت الثورة الإيرانية بمثابة تغيير جذري في طبيعة نظام الحكم، فكـان التحول من دولة ملكية علمانية وثيقة الصلة بالغرب، إلى دولة جمهورية إسـلامية شيعية المذهب ومناهضة لكل ما هو غربي وغير إسلامي (الحياة، 2006).

3.2.3 العلاقات العربية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية:

منذ مرحلة ما بعد 1979، طغى هدف تصدير الثورة على المفردات الخطابيـة للكثير من وجوه النظام الإيراني الجديد فانحصرت الآمـال بتطـوير العلاقـات، وجاءت الحرب العراقية – الإيرانية في العام 1980، والتي بدأها النظام العراقي لتخفق هذه الآمال وتحولها إلى جحيم أودى بحياة مئـات الألـوف مـن العـرب والإيرانيين في المعارك العسكرية التي استنفدت طاقات البلدين الجـارين، بحيـث يمكن القول إن عقد الثمانينات قد ميز العلاقات العربيـة – الإيرانيـة باعتبارهـا علاقة صراعية ومازالت آثاره تتطلب بعض الوقت والكثير من العمـل لمعالجـة ومداواة الجروح النازفة(العفيفي، 1999).

وفي حقيقة الأمر توجهت السياسة الخارجية الإيرانية في الثمانينات وبسـبب الحرب العراقية – الإيرانية إلى تمتين التحالف مع سورية حتى اختزلت العلاقات السورية – الإيرانية مجمل العلاقات العربية – الإيرانية. كما قدم نظـام الـرئيس العراقي الراحل صدام حسين بغزو الكويت في 2 أغسطس 1990، فرصة جديدة للنظام الإيراني لإعادة وصل ما انقطع في الثمانينات مـع دول الخلـيج، وعلـى رأسها المملكة العربية السعودية وذلك بحكم الثقل السياسي والتـاريخي والـديني والاقتصادي الذي تمثله الدولتان، وقد توجت العلاقات بتوقيع الاتفاقية الأمنية فـي ابريل 2001، حيث حولت التطورات الإقليمية إيران من صيغة "العدو" الإقليمـي إلى صيغة "الطرف" الإقليمي(معوض، 2000).

وعلى مدار عقد ونصف العقد (1990-2005)، لعبت التطـورات الداخليـة التي شهدتها إيران في عهد الرئيسين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، وخاصـة بالنسبة لفترة (1997-2005) دورا كبيرا في تغير طبيعة وأداء السياسة الخارجية الإيرانية، مما ساهم في تسريع وتيرة التحسن مع دول الجوار بالاستناد إلى مفاهيم

الحوار وتحسين الأجواء الإقليمية وتجسيد التعاون الإقليمـــي واســتبعاد سياســات التدخل في الشؤون الداخلية، والتخلي عن مفهوم تشكيل امة واحدة للــدفاع عــن المستضعفين في الأرض، وان تكون إيران مركزا لهذه الأمة فيما كــان يوصــف بنظرية أم القرى وهما المفهومان اللذان كانا مصدرا لكل الصدامات التي واجهتها إيران مع بيئتها الخارجية المباشرة والبعيدة على الســواء مثــل هــذا الخطــاب الخارجي الإيراني ساهم فــي زيــادة مســاحة الالتقــاء بــين الــدول العربيــة وإيران(احتشامي، 2001) .

هذه المتغيرات المتداخلة في مجملها جعلت العلاقــات العربيــة – الإيرانيــة تخضع لحالة من الشد والجذب، حيث تتراوح بين الصراع والتعاون ويمكــن فــي هذا السياق تقسيم الدول العربية تبعا لأنماط علاقاتهــا مــع إيــران إلــى ثــلاث مجموعات: المجموعة الأولى، هي الدول العربية التي كان الطابع التعاوني غالبــا على علاقاتها مع إيران وتنحصر هذه المجموعة في عمان وسورية، حيــث كــان يمكن حصر قضايا الصراع بينها وبين إيران وتوقيتات إثارتها، أمــا المجموعــة الثانية فتضم الدول التي غلب الجانب الصراعي على علاقاتها مع إيــران ويــأتي على رأسها العراق التي دخلت مع إيران في حرب طويلة، ومصر التــي تأجــل التطبيع الكامل للعلاقة معها حتى أغسطس 2005، وفي الحــالتين اقترنــت كــل محاولة للانفراج برد فعل مضاد أو متبوعة به من هــذا الطــرف أو ذاك، أمــا المجموعة الثالثة فتشمل دول مثل الكويت والبحرين التي خضعت سياســتها إزاء إيران لعوامل مثل المكانة الإقليمية المتباينة لدول منطقة الخليج والحسابات الدقيقة لتوازنات القوة فيما بينها، وهو ما دفعها إلى انتهاج سياسة متوازنة تجــاه الــدول الإقليمية الأكبر وهي: إيران – العراق – السعودية (أحمد، 2005) .

لكن ثمة نقطة جديرة بالملاحظة في هذا الإطار وهي أن العلاقات العربية – الإيرانية تعاني من ضعف الارتباط المؤسسي، الأمر الذي يجعلها أكثــر عرضــة للتغيير وعدم الاستقرار، وعلى الرغم من أن الدول العربية – وكــذلك إيــران – شرعت في تجاوز هذه السلبية بإيجاد الأطر المؤسسية التي تنظم علاقاتهــا علــى المستوى الثنائي (الرسمي والشعبي) إلا أن هذا الاتجاه لايزال في بداياته الأولــى،

ومما يذكر في هذا الخصوص إن عددا من اللجان الاقتصادية قد تشكلت بين إيران ودول عربية كثيرة، منها سورية والسودان والمغرب وتونس ولبنان والأردن والسعودية واليمن، نشطت في مجال تشجيع التجارة والاستثمارات المشتركة(آل هميل، 1999).

تكونت جمعيات لرجال الأعمال مع سورية وتونس وقطر، وللصداقة مع مصر، وهناك على المستوى البرلماني جمعية سورية إيرانية. ومثل هذا الاتجاه، إن استمر وتعزز، من شأنه أن يخلق شبكة من المصالح والفئات المستفيدة منها والمدافعة عنها، على كلا الجانبين العربي والإيراني على نحو يجعل من الصعب على الحكومات تجاهلها أو الإضرار بها فلا يمكن إحداث نقلة نوعية في مسار العلاقات العربية – الإيرانية إلا في إطار مؤسسي (عز العرب، 2007) .

وعلى هذا طرحت فكرة استحداث كيان جديد يسمى "جامعة الدول الشرقية" ليضم الدول العربية الراغبة في الانضمام وإيران وربما تركيا في مرحلة لاحقة، وهو ما يتطلب قراراً سياسياً ومجهودات قانونية لإخراج هذه الصيغة إلى حيز التنفيذ وقبل ذلك الاتفاق على حدود الإطار الجديد وآلياته، لكن الحديث عن علاقات عربية – إيرانية مؤسسية قوية لا يستقيم مع استمرار الخلافات العربية – العربية، وان كانت اقل حدة مقارنة بفترات سابقة، حتى بدت وكأنها نوع من الطقوس علاوة على أن الرابطة المؤسسية للعرب جامعة الدول العربية تتسم بالضعف والهشاشة، فكيف ستدخل أطراف أخرى إقليمية لتؤثر فيها وتتأثر بها (عز العرب، 2005).

4.2.3 العلاقات العربية الإيرانية فترة الربيع العربي:

قبل الثورات العربية، كانت إيران تستشعر تفوقاً معنوياً بصفتها الدولة الثورية الوحيدة في المنطقة، إضافة إلي استنادها إلي شرعية مذهبية، كانت إيران تحاول أن تترجم ثوريتها وشرعيتها عن طريق سلوكها السياسي، ومحاولة تصدير هذه الثورة إلي دول المنطقة عموماً وخصوصاً الدول العربية، ولكن مع انطلاق أول شرارة ما يسمي بالربيع العربي، تفاجأت إيران، وقلل ذلك من الإحساس بالتفوق المعنوي بسبب أحداث الربيع العربي المتسارعة التي غيرت طبيعة التفاعلات

السياسية في المنطقة بصورة لم تكن متوقعة، وعلي الرغم من أن حالة الإعجــاب بالنموذج الإيراني بدأت في الانخفــاض منــذ عــام 2009، والتراجــع بســبب الانتخابات الرئاسية التاسعة في إيران بسبب الاتهامات الداخليــة المتعلقــة بعــدم نزاهتها(الزويري، 2013) .

كما ان ردود الفعل الإيرانية تجاه ما يحدث في المنطقة، خلال فترة الربيــع العربي، أدي إلي تراجع الإعجاب في أوساط الرأي العام بإيران كدولــة ثوريــة، وذات أيديولوجيا تعمل علي نصرة المستضعفين، كمــا أن اخــتلاف ردة الفعــل الإيرانية للأحداث في مصر، وليبيا، وتونس عن ردة فعلها لما حدث في ســوريا، والبحرين، واليمن، لم تكن سوي تجسيد لتقديم إيران عامل المصلحة على عامــل المذهب، كما أنّ مبدأ نصرة المستضعفين بالنسبة لإيران لم يكن مقبولاً كمــا فــي التخلص من نظام معمر القذافي، عن طريق منظمة حلف شمال الأطلسي، ودعــم الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك إيماناً من إيران بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، كفرنسا وبريطانيا، كانت تحاول أن تسيطر علي زمــام الأمور في ليبيا(Zweiri, 2012).

وصفت إيران للوهلة الأولى ظهور الإسلاميين في المشهد السياسي الحاكم، بعد أحداث الثورات العربية في كل من مصــر، وتــونس، وليبيــا، امتــداداً للثــورة الإسلامية، أو صحوة إسلامية في المنطقة، كما أطلق عليها مرشد الثورة ايــة الله علي خامنئي، ولكن هذا التفسير لم يكن مقبولاً لدى الشعوب العربية التي شــهدت هذه الثورات وأشعلتها، وفي الوقت نفسه لم يحاول الإسلاميون نسبة هذه الثورات لهم، أو الادعاء بأنهم من كانوا السبب في الربيع العربي، وبالتــالي فــإن فكــرة الصحوة الإسلامية التي كانت تحاول إيران الترويج لها لم تجد صدي في أوســاط المنطقة العربية التي كانت تري أن الربيع العربي هو حراك نحو تحقيــق كرامــة المواطن العربي، وإلغاء قمع وظلم الحكومات الديكتاتورية، وإقامة دولة العدل في المنطقة (Rafati ,2013).

أما سوريا، فقد كان لإيران موقف مغاير تماماً، حيث تمثل في دعم نظام بشار الأسد، والادعاء بأن هناك من يحاول استغلال الأحداث في المنطقــة مــن أجــل

زعزعة الأمن في سوريا، والانتقام من النظام السوري لأسباب لا تتعلق بما يحدث في بلدان الربيع الأخرى، و في ذلك السياق كانت إيران تحاول أن تتبنـــي وجهـــة نظر النظام السوري، من خلال خطابها الإعلامي مثل جدية النظام السوري فـــي الإصلاح، وبالتالي لم يدل موقف إيران من الأزمة الســـورية علـــي أن الشـــعب السوري يعاني ظلم وقمع نظام بشار الأسد، مما بين أن إيران ثابتة علي موقـــف واحد وواضح تجاه المستضعفين في المنطقة، وأن الأمر لا يتعدي أن تجد إيـــران مصالحها القومية وعليه، يمكن القول إن الثورة السورية كانـــت ورقـــة الاختبـــار الأصعب بالنسبة لإيران، فانسحاب حركات أساسية ومســـاندة لكـــلا النظـــامين، كحركتي الجهاد الإسلامي وحماس، أدي إلي التأثير فـــي دور إيـــران السياســـي، ووضعها في محل انتقاد شديد من قبل أنظمة المنطقة وشعوبها بسبب عدم وجـــود أي مبرر لحماية النظام السوري من قبل إيران سوي البعد المذهبي (أبـــو رمـــان، 2014)

وعلى الرغم من أن إيران كانت تحاول أن تكسب الرأي العـــام العربـــي، وأن تحافظ علي الاتساق في سياستها الخارجية، فإن موقفها من البحرين و سوريا عزز الادعاء بأن إيران تستخدم الخطاب الديني، ومفهوم الثورة لتحقيق أهداف ومصالح سياسية فقط، كما كانت دائماً إيران تحاول الابتعاد عن وصفها بالدولة الطائفيـــة، ولكن سياستها تجاه البحرين لم تكن تحتمل سوي هذا الوصف، ففي الوقت الـــذي كانت تدعم فيه إيران النظام السوري، كانت تؤيـــد الاحتجاجـــات الشـــعبية فـــي البحرين، وتدعم مشروعيتها، ولم يتوقف الأمر عند وصـــف هـــذه الاحتجاجـــات بالمشروعة، بل تعداها إلي مهاجمة موقف دول الخليج، والجامعة العربيـــة الـــذي تمثل في حماية المؤسسات السيادية في البحرين عن طريق إرســـال قـــوات درع الجزيرة (الزويري، 2013).

تمتعت إيران بقبول الرأي العام، وتميزها بحضور إقليمـــي كونهـــا دولـــة ثورية، وتتبع ديمقراطية إسلامية، وبالترويج لهذه الصـــورة، اســـتطاعت إيـــران استخدام مبدأ القوة الناعمة لجذب المواطن العربي، وجعله يضع التجربة الإيرانية في مقارنة ليست في مصلحة حكومات المنطقة، في هذا السياق، يبدو أن الربيـــع

العربي قد أماط اللثام عن إستراتيجية إيران في استخدام المذهب كوسيلة لتحقيق مصالحها كدولة، وعلى الرغم من وجود إيران في المنطقة، وقدرتها علي التأثير فيها، فإن هذا الوجود لا يتعزز إلا في تلك المناطق التي تعاني عدم الاستقرار، فإيران حتي الآن لم تستطع التأثير في دولة محافظة علي استقرارها السياسي، ومستوي أمنها الداخلي. ولكن بالنظر إلي الدول التي استطاعت إيران الحضور في مشهدها السياسي، نجد أن أغلبها دول تعاني ضعف أو غياب نظام سياسي مؤثر وفعال (شوبين، 2013). فحضور إيران في اليمن على سبيل المثال ليس بسبب قدرة إيران السياسية والاقتصادية الفذة التي تمكنها من خلق أوضاع جديدة، أو إنشاء لاعبين غير حكوميين، ولكن بسبب تمكنها من الاستقادة من غياب الاستقرار، وتوجيه مجريات أحداث المنطقة في اتجاه مصالحها، وعلاقة إيران بالحوثيين في اليمن خير مثال قد يبدو للكثير أن هذا التكتيك والحضور ناجح، ويساعد إيران في تحقيق أهدافها الإقليمية. ولكن في ظل التغيرات التي تحدث في المنطقة، والحصار الاقتصادي المفروض علي إيران من جهة، وانخفاض أسعار النفط العالمية من جهة أخري، قد يصبح من المكلف والصعب علي إيران المحافظة علي حضورها ودورها الإقليميين، إلا إذا تم الإتفاق النووي على أكمل وجه (عبدالله، 2015).

الفصل الرابع

الأمن القومي العربي ومصادر التهديد الإيراني

يكمن ويتضمن الأمن القومى العربى بسلامة الوطن العربى من التهديدات التى تهدد من سلامته وبقائه، وتأمين مستقبلهم وجميع الممرات البحرية التى تمر عبـــر الوطن العربى، إلا أن البعض فى المدارس العربية يرفض المفهوم ويرى أنه لكل دولة أمنها الخاص منفردة، ولاسيما بعد رؤية فريق من المدرسة الحديثة أنه لـــيس هناك وجود للأمن القومى المطلق نظراً للتقدم التكنولوجى الرهيب وتشابك وتفاعل المصالح بل ووجود الحدود المشتركة التى يسهل اجتيازها(المشاط، 1987).

هنالك إشكالية حقيقية في مفهوم الأمن القومي العربي، كون هذا المفهوم اختفى في فترات ترسيخ الدول القُطرية، وفي حالة الإختلافات والصراعات العربيـــة – العربية، بيد أن الحديث عن النظام الاقليمي العربي وتفعيل مفهوم الأمن القـــومي العربي بدأ يظهر بشكل كبير مع تدخلات ايران في المنطقة العربية، وتـــم تنـــاول هذا الامر من خلال آلية تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك 1950، والتي تـــم التأكيد عليها بشكل مباشر في مؤتمر شرم الشيخ مارس 2015.

حيث تطورت مصادر تهديد الأمن القومي العربـــي، وشـــكلت كافـــة اشـــكال التدخلات الإقليمية والدولية في المحيط العربي، من تدخلات اســـرائيل واحتلالهـــا للأراضي الفلسطينية، والتدخلات الأمريكية في حـــرب الخلـــيج 1990-2003، بالإضافة إلى السياسة الإيرانية وتدخلاتها في المنطقة العربية(منذ الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، والتدخلات في لبنان والبحرين وسوريا واليمن)(المجالي، 2015).

1.4 مفهوم الأمن القومي العربي ومصادر تهديده:

في إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل "للأمن" هو: "القدرة التي تـــتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتهـــا الداخليـــة والخارجيـــة، الاقتصـــادية والعسكرية، في شتي المجالات في مواجهة المصادر التي تتهـــددُها فـــي الـــداخل

والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة"، فرغم المحاولات التنظيرية للأمن التي حاولت توسيعه إلى مضامين غير تقليدية، إلا أن استمرار الحراك العالمي الأمني أسفر عن إحداث تحول نوعي للتهديدات، كان من شأنها تغيير إدراكات مصادر اللاأمن، مثل بروز مواضيع البيئة، **السلاح النووي**، الأمراض، المخدرات، الإرهاب ... كتهديدات جديدة أثبت أن الدولة لم يعد بمقدورها حل هذه المشاكل بصفة منفردة، حيث تآكلت قدرتها أمام التدخل المتزايد لقوى المال وجماعات حقوق الإنسان (الحاج، 2005).

وعلى هذا الأساس تبرز أهمية تحليل المفهوم تبعاً لما عرفه من تحولات نابعة أصلا من ملامح البيئة الفكرية، والنظرية بعد الحرب الباردة. حيث تميزت هذه الفترة بظهور اتجاهات متباينة وحتى متناقضة، منها ما يدعوا إلى التوجه نحو إنشاء تكتلات كبيرة خاصة في المجال الاقتصادي، ومنها ما يسعى إلى التفكك والتوجه نحو كيانات صغيرة، أضف إلى ذلك إفرازات البيئية التكنولوجية الجديدة التي كان لها التأثير على طبيعة الترابط في النظم الإقليمية Regional Systems التي كانت تقوم على أسس وعوامل الاتصال الجغرافي، والحدود المشتركة، فتغيرت ملامح الترابط واتجهت نحو مرجعيات أخرى كالمصالح المشتركة مثل: التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تزيد من تدويل الحياة الاقتصادية) كل هذا أدى إلى اختلاف المقاربات النظرية لمفهوم "الأمن" في إطار العلاقات الدولية(سليمان، 2011).

استخدم مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر وخاصة بعد إبرام معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة الأمة (Nation - State) وشكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة، الإطار أو المناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وبنُى مؤسساتية وصولاً إلى طغيان استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي" منذ تسعينات القرن المنصرم وبدمغة أمريكية خالصة يتم استنساخها عالمياً(حسين، 2013) .

يمكن اعتبار عام 1947، المحطة أو المنصة لانطلاق مصطلح الأمن القــومي في المسرح الأمريكي، وبداية التشكيل التنظيمي المؤسساتي له بصـــدور "قـــانون الأمن القومي لعام 1947" عن الكونغرس الأمريكي، لكن بقية العالم تـــأخر فـــي استخدام هذا المصطلح منطلقاً من الإهتمام بـــ "الدراسات الإستراتيجية" كوســـيلة لصياغة اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول رؤى مستقبلية، دون التركيز على تقديم مقاربات لصياغة أجوبة على ما يمكن أن يهدد السيادة، أو وضعها فـــي قوالب مستقلة ضمن الهيكل البيروقراطي للدولة، فكل ما أتفق على تعريفه لاحقـــاً بالأمن القومي اندرج تحت إطار بنية الدفاع أو الأمن الداخلي وأجهزتهما (الحاج، 2005).

1.1.4 مفهوم الأمن القومي العربي ومقارباته :

الأمن القومي كان وما زالَ المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوّة التي تحت تصرّفها ونوعها، وتوفير الأمن على نسبيّته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة، وقدرة أجهزتها المختصّة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تُحدّد وفقـــاً لاعتبـــارات الأمـــن القومي، (حسين، 2013).

بدأ الفكر السياسي العربي في الاهتمام بصياغة محددة ومفهوم متعارف عليـــه في منتصف السبعينيات، وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحـــاث والدراسات والمؤلفات سواء في المعاهد العلميـــة المتخصصـــة، أو فـــي مراكـــز الدراسات السياسية، والتي تحاول تعريف ذلك الأمن، ولعل من المهم أن نشير إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية، والذي وضع عام 1944م، وأنشئت الجامعة على أساسه في مارس عام 1945م، لم يذكر مصطلح "الأمن"، وإن كان قد تحدث عن التكاتف ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضوه في الجامعة، سواء مـــن دولـــة خارجية أو دولة أخرى عضوه بها، كما أن معاهدة الـــدفاع المشـــترك والتعـــاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عـــام 1950م، قد أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع، ولكنها لم تشر إلى "الأمن"، كمـــا حثـــت

الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلاً، وشكَّلت لذلك مجلس الدفاع العربي المشترك، والذي يتكـون من وزراء الدفاع والخارجية العرب (هلال، 2002).

كما أُنشئت اللجنة العسكرية الدائمة، والتي تتكون من رؤساء أركان الجيـوش العربية، هذا ولم تبدأ الجامعة العربية في مناقشة موضوع "الأمن القومي العربـي" إلا في دورة سبتمبر 1992م، واتخذت بشأنه قرار تكليف الأمانة العامـة بإعـداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر تعـرض بعدها على مجلس الجامعة، وقد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم الأمن "القـومي العربي"؛ لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية، وحددت الورقة ذلك المفهوم بأنه : " قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسـيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسـكرية والدبلوماسـية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، و الإمكانـات المتاحـة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربـي"، هذا ولم تعرض الدراسة الشاملة عن الأمن القومي العربي على مجلس الجامعـة، كما أن العديد من المفكرين عبروا عن قصور المفهوم الذي توصلت إليه اللجنـة، حيث اتسم المفهوم بالغموض من جانب، والخلط بين التعريف والإجـراءات مـن جانب آخر، ولهذا فإن الورقة أفاضت بعد ذلك في تحديـد إسـتراتيجيات العمـل الوطني في كافة المجالات، ولم تحدد اختصاصات تنفيذ ومتابعة أي منها (حسين، 2013، ص60).

يمكن القول إن الفكر السياسي العربي لم ينتهي بعد إلى صياغة محددة لمفهـوم "الأمن القومي العربي" يواكب تحولات المنـاخ الإقليمـي والـدولي و توازناتـه وانعكاسها على تصور وأبعاد هذا الأمن، وإن هذا الموضوع مـا زال مطروحـاً للتحليل ومفتوحاً للمناقشة رغم كل ما كتب عنه.

أولاً: مفهوم الأمن القومي العربي في المقاربة الإقليمية:

بعد نهاية الحرب الباردة يستوجب تناول مفهوم الأمن القومي العربي، ضمن جملة من الاعتبارات الجيوسياسية، الإقتصادية التنموية، والمؤسساتية التي تحتوي على دلالات العالمية والخصوصية، إذ تشكل مداخل أساسية للإحاطة بالموضوع وتفاعلاته، ضمن علاقات دولية تتسم بالاضطراب والتهديدات اللامتناهية، مما يزيد من تعميق حالة عدم اليقين (مطر، 1985).

وُهنا يتعين كبداية من خلال هذه الإعتبارات بالنسبة لمفهوم الأمن القومي العربي تحليلها ومناقشتها كالتالي :

تعريف الأمن القومي العربي من منظور جيوسياسي :

يكمن تعريف الأمن القومي العربي انطلاقاً من الطرح الذي قدمه "ألكسندر دوفاي" Alexendre Duvay في كتابة "الجيوسياسة" La Geopolitique، حيث يشير إلى أن المجال الجغرافي شكل بعداً دائماً في الحسابات الجيوبوليتكية في منطقة "الشرق الأوسط" التي كانت منذ ظهور الدولة بالمعنى الحديث للكلمة حيث يقول: "مع ولادة الدولة في الشرق الأوسط قبل ثلاثة آلاف سنة من العصر الميلادي، اكتسب المجال بعداً جيوسياسياً دائماً، ذلك أن هذا المجال قد أصبح رهاناً وميداناً لنشر القوة عبر السيطرة على الطرق الإستراتيجية والثروات الحيوية"، ولكن أيضاً السيطرة على الأراضي أو على "الأمكنة الرمزية" يجعل من المجال الجغرافي خاصة في زمن العولمة وثورة الاتصالات أرضاً للمناورات المحلية والإقليمية والدولية (دوفاي، 2007)

وعلى هذا السياق يمكن القول أن المنطقة العربية تشغل مجالاً حيوياً في قلب العالم حيث تتربع على مساحة تقدر 11.969.706كم2، و تعتبر نقطة تقاطع مهمة بين أوروبا، وآسيا وإفريقيا وبين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وتتحكم المنطقة بمجموعة من أهم مواقع المرور الدولية، وهي: قناة السويس بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ومضيق باب المندب بين البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، ومضيق هرمز بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، ومضيق البوسفور والدردنيل بين البحر الأسود والبحر الأبيض

المتوسط، ومضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما يرى "الكسندر دوفاي" أن الجيوسياسة ثمرة تلاقي ثلاث مكونات : علمية، تكنولوجية، سياسية، ويحدد ثلاث دول ساهمت في ازدهار هذا المفهوم المعاصر وهي المملكة المتحدة، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فعودة الاهتمام بهذا المجال له صلة بنهاية الحرب الباردة حيث تزايدت الصراعات الإقليمية، إضافة إلى أن الجيوسياسة المعاصرة أصبحت تصنع الوسط الجغرافي، فالتقدم التكنولوجي المحقق يحرر السياسة من مستلزمات الوسط الجغرافي (دوفاي، 2007).

تتواجد المنطقة العربية ضمن إطار جغرافي تتجاذبه مصالح وأجندات القوى الكبرى، حيث أصبح إقليماً أو ساحة مفضلة لممارسة الصراع، وتدافع المفاهيم الأمنية المتناقضة والمتقاربة، وهو ما أثر على تراجع مفهوم الأمن القومي العربي، كما أصبح منطقة حضور تجاري وعسكري كثيف للدول الكبرى كضرورة لنمو هذه الأخيرة ومنفذاً لفرض سياستها (هلال، 2002).

ومن جهة أخرى نجد أن مفهوم الأمن القومي العربي يتأثر بالعمق الاستراتيجي للمنطقة التي يوجد فيها، إذ يمكن إيجاز بعض السلبيات الجيوسياسية للمنطقة ضمن النقاط الآتية : (طلعت، 2000)

1. استحالة الاعتماد على قوة مركزية للإقليم.
2. ضرورة وجود كثافة عسكرية في المناطق الضعيفة العمق الاستراتيجي.
3. تتطلب الطبيعة السهلية لتضاريس المنطقة العربية وجود قوات عسكرية عاملة واحتياطية كبيرة لتغطية نقص الموانع الطبيعية، وتكون ذات كفاءة.
4. تتطلب طبيعة السواحل قوات بحرية قوية وكافية مع نظام دفاعي بحري، خاصة مناطق المضايق البحرية هرمز، باب المندب، قناة السويس، مضيق جبل طارق.

وهنا أيضاً يعرف الكسندر دوفاي مفهوم الأمن القومي العربي " بتكامل جغرافي موحد، يظهر ككيان جغرافي منسق ومتداخل وكأنه يشكل "بحيرة" قومية حضارية متجانسة داخل الرقعة الجغرافية السياسية للعالم الإسلامي" وحسب هذا

المنطلق بنى دوفاي فرضيته حول إمكانية نقل العالم العربي (كنواة ورقعة جغرافية) عن طريق الفعالية السياسية الموحدة للدولة على المستوى الفرضي إلى (مرتبة – جيوبوليتيكية ثم مرتبة – جيوستراتيجية) (دوفاي، 2007).

ثانياً:مفهوم الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي تنموي:

تأسيساً على ما سبق فإنه لا يمكن اختزال مفهوم الأمن القومي العربي في مضامين جغرافية – سياسية أو إستراتيجية، فمن الأهمية عدم إهمال المنظور الاقتصادي التنموي للاقتراب من مفهوم الأمن القومي العربي.

من هذا المنطلق فإنه إذاً يتم اعتبار الأمن القومي العربي بـ "تنمية وتوظيف الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية"، فعلى الباحث في الأمن القومي العربي إيلاء المزيد من الاهتمام بهذا الجانب لما له من أهمية وتأثير كبيرين على المضمون الإيجابي أو السلبي لمفهوم الأمن بصفة عامة، حيث إذا أراد الباحث وضع رؤية علمية متماسكة وملائمة لتطور الأوضاع، فإنه لابد له أن يراعي التحولات الدولية في شقها الاقتصادي؛ وعليه فإنه المعطيات الاقتصادية العالمية تشكل مؤشراً هاماً لتوضيح وشرح قضية الأمن الاقتصادي العربي كحاجة مفاهيمية وعملية في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية المركبة والمتسارعة التي عبر عنها "جون غراي" John Gray بما يلي: "هناك اقتصاد عالمي حقاً يوجده الانتشار العالمي للتكنولوجيا الجديدة، وليس انتشار الأسواق الحرة، فكل اقتصاد آخذ في التحول نتيجة لمحاكاة التكنولوجيات واستيعابها وتطويعها، وليس باستطاعة أي بلد أن ينعزل عن هذه الموجة من التدمير الإبداعي والنتيجة ليست سوق حرة عالمية بل هي : (الجاسور، 2012)

1. فوضى دول ذات سيادة .
2. رأسماليات متنافسة.
3. مناطق لا تخضع لدولة معينة. " (الجاسور، 2012).

والعالم العربي ليس بمنأى عنه هذه التحولات، حيث يقع في قلبها ويشكل ميداناً لها، فمنذ الحرب الباردة برزت سمة رئيسية طبعت الصراع الدولي الجديد وهي انتقال موضوع الصراع من إيديولوجي إلى اقتصادي، وأصبحت درجة تحكم

الدولة في شؤونها الاقتصادية تتراجع بشكل مستمر، كما ساهمت التكنولوجيا في فترة لاحقة بشكل ظاهر في بلورة فكرة الاعتماد المتبادل؛ حيث جعلت كل دولة بحاجة إلى الدول الأخرى لتأمين حاجاتها، وقد أدى هذا التطور إلى جعل الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت رحمة الدول الأخرى (توهيل، 2010).

إذن فقد استطاعت التكنولوجيا محاصرة الإيديولوجيا وأسهمت في إضعاف الدولة القومية (وبالتالي المفاهيم القومية المنبثقة عنها) وزيادة مفهوم الاعتماد المتبادل، وبالتالي أفرزت وحدات جديدة للتحليل في العلاقات الدولية كالشركات متعددة الجنسيات في السياسة الدولية، وهو ما أدى إلى انفصال الظاهرة الاقتصادية عن الظاهرة العسكرية إذ تمثل اليابان مؤشراً على ذلك، ويضيف "بورتر" Porter في نفس السياق أن التكنولوجيا وإن دفعت نحو تعاون ما فقد خلقت تنافسا على الموارد بل وحتى على الكرة الأرضية برمتها (شعبان، 1990).

يؤكد إدوارد تيلر E.Teller أن "التكنولوجيا أصبحت أحد مجالات التحطيم الاقتصادي للطرف الأخر في العلاقات الصراعية، ويشير إلى نقطة هامة وهي استخدام التطور التكنولوجي العسكري لإرهاق اقتصاديات الدولة الخصم، وعلى هذا الأساس توجد الاقتصاديات العربية في حالة تأثر بارز بهذه التطورات التقنية، إذ يجد المتفحص لهذا الوضع المعقد العديد من المسائل ذات التأثير المباشر على قضية الأمن الاقتصادي، حيث أصبحت القضية الأولى الأكثر أهمية بالنسبة للدول العربية، كون أن الأمن الاقتصادي يمثل أحد الانشغالات الهامة لبناء مفهوم أمني عربي توافقي، فهو مفهوم لم يحسم بعد نظراً لحالة عدم اليقين التي تطبع المشهد العربي في ضوء التفاعلات والاضطرابات الأمنية الحادة التي تعرفها المنطقة العربية منذ نهاية الحرب الباردة (إستراتيجيا) وحتى يومنا هذا بدرجات متفاوتة الشدة لحالة اللاأمن (وليد، 2002).

إذن فحسم هذه القضايا هو الذي سيحسم أية مفاهيم يتم الاعتماد عليها كأساس للمفهوم الاقتصادي للأمن العربي؛ وهو ما يدعوا إلى تفكير جديد بشأن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع العربي، حيث أن هذه العلاقات وصلت إلى

مرحلة الانفجار الأمني، وكخلاصة يمكن التأكيد على مسألة هامة وهي أن الأمن الاقتصادي يشكل جزءاً من الأمن القومي، ويعتبر أحد شروطه الموضوعية، وهُنا نضع معادله هامه يمكن إعتمادها "لمفهوم الأمن القومي العربي من منظور إقتصادي " مفادها:

(اقتصاد مستقر متنام = مجتمع آمن) (طاهر، 2000).

ثالثا: تعريف الأمن القومي العربي من منظور مؤسساتي (جامعة الدول العربية):

يبقى هُنا ربط هذا الجانب بجانب آخر لا يقل أهمية عن الاقتصاد والتنمية وهو ضرورة توفر مؤسسات مشتركة لتحقيق هذا المفهوم والمحافظة عليه لأجل العمل به حاضراً ومستقبلاً كضرورة إستراتيجية، وهذا ما سعت لهُ جهود العمل العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية كآلية له؛ إذ يمكن إيجاز تطور هذا المفهوم في إطار جامعة الدول العربية كمحطات كرونولوجية من خلال النقاط الآتية: (ميثاق جامعة الدول العربية، 2009).

1. 1945 : نص ميثاق جامعة الدول العربية الموقع في 22 مارس 1945 من خلال المادة السادسة ليشير إلى أهمية صيانة الاستقلال للدول الأعضاء، وما يتصل بها من قضايا ذات علاقة حيث تضمنت: "إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه، فالدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا".
2. 1948 : ولادة مفهوم "الأمن القومي العربي" نتيجة شعور الحاجة إليه، (بمعني آخر نتيجة لاعتبارات آنية وظرفية) وهو ما جسدته "معاهدة الدفاع العربي المشترك.

والتعاون الاقتصادي" في المادة الثالثة التي تنص على: "في حال خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف".

وخلال فترة الخمسينات والستينات ومع تصاعد الخطاب القومي، الذي نجم عنــه الوحدة السورية – المصرية، لكن لــم تلبــث أن تتراجــع إلــى الــوراء نظــراً للاضطراب الذي أحدثته حرب 1967.

– لم تتغير الخريطة الأمنية منذ حرب 1967 إلى أن جاءت حرب 1973 التــي كانت بمثابة آخر محطة تاريخية لمفهوم الأمن القومي العربي كمشهد مطلوب.

– 1990 : جاءت حرب الخليج لتضع المفهوم أمام خريطــة متغيــرة للمنطقــة العربية سواء من الناحية الجغرافية السياسية أو من ناحية العلاقــات الإقليميــة إذ أرجعت المفهوم من قبيل الذكريات، وتركته حبيس الجدالات القوميــة القُطريــة، وزادت درجة التمسك بمفهوم السيادة وهو ما أفقد الجامعة العربية وأفرغها من أي مضمون يحمل دورا أمنياً لمنظمة إقليمية، وخلاصة القول أن تنــازع الســيادات داخل منظمة جامعة الدول العربية عقد من مهمة تأصيل مفهوم أمني عربي.

فإذا كان موضوع الخلافات العربية – العربية لم ينقطع منذ أكثر من ستين عاماً من القرن الماضي، فإن ما يلاحظ عليه اليــوم أنــه ازداد حــدة وضــراوة وخطورة، حتى أنه أصبح يهدد مستقبل العالم العربي كله، الأمر الذي يجعل مــن نشاط الجامعة العربية في مجال حفظ السلم والأمن في المنطقة ذو أهمية كبرى .

لكن الواقع يثبت عكس ذلك، حيث لم تكن المواقف العربية مبــررة بكــل المقاييس والأعراف، فعلى سبيل المثال لا الحصر، الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان صيف 2006 والتي لم يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانيــة، وما زاد من حدة هذا الوضع هو إسهامه في تعميق الهوة بين الدولــة والمجتمــع داخل الدول العربية، مما جعلها في حالة لا أمن اجتماعي، إذن فالنتيجة المتوصل إليها هي الضبابية المستمرة حول مفهوم الأمن القومي العربي، كون أن محاولــة التأصيل له محفوفة بالصعوبات العملية التي تنعكس مباشرة على كونــه انشــغالاً بحثياً علمياً، فالخلافات القُطرية جعلت منه مفهوماً جدلياً يدور في فلك تصــورات مرتبكة وغير ثابتة، تخضع لسيطرة الأفكار والمضامين الضيقة للأمن، أضف إلى ذلك غلبة الشك المتبادل بين الدول العربية التي هي بحاجة إلى أطــراف أجنبيــة لتطمئنها(دغبار، 2008).

يمكن إثبات ذلك بوضوح من خلال المحطات الأمنية الحاسمة التي عرفتها المنطقة العربية على مدار أكثر من عقدين، بداية من حرب الخليج وظهور صعوبة الإقرار بوجود أمن قومي عربي، وهو ما انعكس مباشرة على دور جامعة الدول العربية بصفتها الإطار الإقليمي والتنظيم الوحيد لضمان وحفظ الأمن بالمنطقة ومنه مفهوم الأمن القومي ؛ إذن يتعين التذكير بهذه المحطات من منطلق أهميتها في تفسير عجز الجامعة عن تأدية دورها المنوط بها في حفظ الأمن حاضراً ومستقبلاً ؛ وبناء مفهوم أمني توافقي عربي يحد من شدة الإنفلات الأمني الذي تعرفه المنطقة؛ وهي كالآتي: (عنتر، 2008)

1. عامي 1994 في الدار البيضاء و1995 في عمّان جمعت الولايات المتحدة الأمريكية قادة سياسيين ورجال أعمال عرباً وإسرائيليين من كل أنحاء العالم، في "قمتين" اقتصاديتن حيث بدأت مفاهيم السلام الاقتصادي تلوح في الأفق، بهدف بناء السلام بالمنطقة المهمشة اقتصادياً.
2. لكن بحلول عام 2001 جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لتشكل نقطة إنعطاف في مسار المشهد الأمني للمنطقة العربية حيث دخلت المنطقة في موجة اضطرابات لا نهاية لها.
3. فكان من أول انعكاساتها الحصار الاقتصادي الشامل على العراق عام 2003 وبالتالي فالوقائع لم تعكس قرارات ورؤى صناع السلام؛ ودون الخوض في التفاصيل بقيت المنطقة في حالة لا يقين أمني، ودون أدنى موقف حاسم يذكر لصالح جامعة الدول العربية.
4. أضف إلى ذلك أنه بقدوم عام 2006 شهد العالم العربي منعطفاً آخر، من خلال ما أسفرت عنه الحرب الإسرائيلية على لبنان تحديدا على مناطق (الجنوب، البقاع، الضاحية الجنوبية لبيروت) حيث كرست حالة الانقسام العربية، من خلال مواقف كل من المملكة العربية السعودية، مصر والأردن التي كانت ضد موقف حزب الله، هذه الحالة التي أصبحت من مكونات دينامية عدم التوافق العربي (الأمني) في النظام الدولي ؛ كما اتسمت قمة الخرطوم 2006 بكثرة الملفات المطروحة التي كان أبرزها

إنشاء مجلس عربي للسلم والأمن، أضف إلى ذلك حالة السكوت غير المبرر بكل المقاييس عن ما حدث من جرائم ضد الإنسانية بفلسطين ولبنان، لكن تغير الظروف لم يغير من وسائل جامعة الدول العربية لأن موقعها الذي آلت إليه لا يسمح بذلك (عنتر، 2008).

إذن تأثير النظام العالمي أسهم في جعل جامعة الدول العربية في موقف يفرض عليها خيارين: (قرم، 2006).

الخيار الأول: التكيف الإيجابي، مع المتغيرات العالمية وبالتالي القدرة على البقاء والتطور والتقدم.

الخيار الثاني: التراجع والإنزواء، ومواجهة خطر التحلل أو خطر الجمود والعجز.

في حقيقة الأمر إن ما آلت إليه جامعة الدول العربية كإطار إقليمي لم يتجدد، ويجعل الباحث يضعها في خانة الخيار الثاني كإطار معبر ومفسر لحالة الركود وعدم الفعالية التي تميز مواقفها السابقة والحالية من قضية الأمن القومي العربي كمسألة حيوية على جميع المستويات، وما يؤكد هذا التوجه هو التطورات الحالية المتمثلة في الحراك الاجتماعي الواسع الموسوم بـ: "الثورات العربية" أو الربيع العربي" فإنه يمكن ملاحظة نقطة بارزة في مواقف جامعة الدول العربية وهي أن استجابتها لم تكن في مستوى التغيير الذي يحدث بالمنطقة (قرم، 2006).

إذ يمكن التعبير عن ذلك من خلال الصيغة الآتية التي توصل إليها الباحث:

معدل التغيير في البيئة الأمنية العربية > معدل استجابة جامعة الدول العربية للمتطلبات.

فهذا ما يعمق من الهوة بين المجتمعات العربية والأنظمة التي تمثلها على مستوى جامعة الدول العربية، فهي لا تعبر عن المطالب الأساسية لشعوبها التي يأتي في مقدمتها مطلب الأمن كحاجة أساسية، إذن فالنتيجة المتوصل إليها هي أن مواقف جامعة الدول العربية بشأن مفهوم الأمن القومي العربي لم تتعامل معه كمفهوم شامل واستراتيجي، يحمل معاني الخصوصية، ويتوافق حول مصادر التهديد الداخلية والخارجية، إضافة إلى غياب الثقة بين أعضاء المنظومة العربية

الذي عمق من حالة اللاأمن وجعلها سمة تطبع المنطقة العربية، وعليه يمكن القول أنه بالرغم من هذه الإشكالات العملية إلا أنه لا يمكن إغفـــال القاعـــدة الأساســـية للمفهوم المتمثلة في: "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في مواجهة التهديدات في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف القومية"، على أن لا يتم القفز على معطيات الواقع التي تفرض التعامل مع أبعاد جديدة للأمن القومي مثـــل الأمن المجتمعي وموضوع الديمقراطية التي تشكل أساساً لمقاربة حديثـــة للأمـــن القومي العربي، كضرورة إستراتيجية لبناء منظومة أمنية عربية تتكيف إيجابيا مع المتغيرات العالمية لتؤسس لبقائها مؤمنة حاضراً ومستقبلاً (إدريس، 2014).

2.1.4 مصادر التهديدات الخارجية والمخاطر الموجهة للأمن القومي العربي.

تشكل دراسة التهديدات والمخاطر مدخلاً تطبيقياً هاماً لفهم تفاعلات البيئـــة الأمنية العربية، ضمن نظام لا يوجد في شكل محـــدد "Concrete Forme" فـــي العالم الواقعي، حيث هو عبارة عن تصور نستخدمه لتحليل جوانب موضوع الأمن القومي لتصبح البيئة الأمنية العربية عرضة لجميع احتمالات التهديدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والمخاطر التي تشكل فـــي مجملهـــا تحـــديات مستقبل المنطقة العربية وأمنها الإستراتيجي (إدريس، 2014).

إنه وباعتبار أن مصادر التهديدات الخارجية جُملة (مجموعـــة) متغيـــرات ذات صلة وثيقة بديناميات السياسة العالمية بمختلف تجلياتها، فإنه يتعين هُنا أخذ هـــذه الاعتبارات بالحسبان عند تحليل التهديدات الموجهة للأمن القومي العربي(عشقي، 2012).

من هنا يتوجب التنبيه إلى أن التهديدات في مجال الأمن القومي الخـــارجي ويمكن أن تشمل عدة جوانب لابد من مراعاتها، لرصد العملية التطورية لمفهـــوم الأمن في ضوء تعقد التفاعلات على المستوى الدولي، كالاعتماد المتبادل، إضافة إلى دخول هذا المفهوم في نسق العولمة كفضاء أوسع يسير به نحو مضامين غير تقليدية، وعليه فإنه بالرغم من أن العالم العربي يواجه تحدياً مصيرياً مع إسرائيل

إلا أنه لا يمكن إغفال جوانب أخرى للتهديدات ذات طابع اقتصادي، أو سياسي أو إجتماعي إضافة إلى العسكري بصفتها تهديدات ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بزعزعة الأمن القومي العربي والإخلال به حيث يمكن توضيحها من خلال العناصر الآتية: (عشقي، 2012).

1. **التهديدات الاقتصادية:** مثل فرض الحصار الاقتصادي، المقاطعة الاقتصادية، التكتلات الاقتصادية، إيقاف المساعدات الاقتصادية، الاعتماد على استيراد سلعة غذائية رئيسية من دولة واحدة كالقمح بصفته منتوج إستراتيجي، ويظهر في هذه الصورة: حصار الاقتصادي على العراق 1991-2003، والعقوبات الاقتصادية الدولية على سوريا بعد احتلال العراق 2003. والعقوبات الاقتصادية الدولية على السودان نتيجة أزمة دارفور... الخ.
2. **التهديدات السياسية:** ويمكن أن تتمثل في : فصل الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية، فرض العقوبات على الدولة من قبل المنظمات السياسية، قطع العلاقات الدبلوماسية، التحالفات والتكتلات السياسية التي تتناقص مع أهداف ومصالح الدولة، الجاسوسية، عدم الاستقرار السياسي في دول الجوار الجغرافي، هذا ويمكن القول أنه في ضوء تغيرات العولمة وعدم اعتراف التهديدات المعاصرة بالحدود السياسية (الوطنية) التي كانت نتيجة لتغير طبيعة الفواعل، فإن ذلك كفيل بالتأثير على أساليب وآليات التعامل معها بشكل فردي أو جماعي، وهي نقطة على قدر من الأهمية في تحليل التوازنات السياسية الراهنة لوضع رؤية واضحة حول الترتيبات الأمنية بالمنطقة العربية وأثرها على المشروع القومي (للأمن القومي العربي) (ودودة، 2003).

هذا ما يدعم التوجه نحو البحث في المستقبل لأنه يمكن من التنبه إلى طبيعة التحولات البنيوية التي قد تحدث داخل الوحدات السياسية القُطرية أو داخل النظام الدولي، وهو ما يساعد على إعادة النظر في الخيارات والأهداف، هذا من جهة ومن جهة أخرى تبرز تهديدات أخرى لا تقل أهمية عن التي سبق توضيحها، إذ

لا يمكن للدارس إغفال ما لها من قيمة تحليلية كبيرة، في فهم وتفسير واقع الأمـــن القومي العربي (بوقارة، 2004).

3. **التهديدات الاجتماعية والثقافية:** تهدف إلى تفتيت الشعب، وحتـــى أحيانـــاً إثارته ضد السلطة الحاكمة مثل: تصدير إيديولوجية سياســـية، اجتماعيـــة متناقضة مع تقاليد جماعات دينية داخل الدولة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حدوث التطرف والإرهاب، الحرب النفسية مثـــل: الإذاعـــات الســـرية أو المضادة، توزيع المنشورات، الشائعات حيث يمكن أن تحتوي على شـــيء من الحقيقة حتى يمكن الشعب تصديقها(توهيل، 2010).

وتظهر في هذه الصورة تأثيرات العولمة الثقافية وارهاصاتها على الدول العربية، ومحاولة تذويب واختراق للثقافة العربية، وتغيير الانمـــاط الاجتماعيـــة وفـــرض الثقافة الاستهلاكية كجزء من التهديدات التي فرضت على الدول العربية(عشـــقي، 2012).

في نفس السياق، تظهر مجموعة من أشكال التخريب الإجتماعي أيضاً:

التخريب الإيجابي: إذ تنفذه أجهزة الأمن السرية في الدولة المعادية، وعـــادة مـــا يكون مباشراً ويتسم بالعنف، حيث يستهدف النقاط الحيوية للدولة مثل: المفرقعات، الحرائق، اغتيالات لشخصيات هامة بالدولة، وهي مظاهر تعـــد مـــن مؤشـــرات اللاأمن المجتمعي، نظراً لأنها توجِد شرائح من المجتمع تجد مسوغات للتفجيرات الإرهابية ولعمليات عنف (منظمة) مما يمكن أن يكون أخطر من العمليات نفســـها كونه يضع مستقبل السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي علـــى المحـــك(ودودة، 2003).

التخريب السلبي: أو الغير مباشر بتأليب القوى الداخلية بإثارة الفئات الاجتماعيـــة التي تعاني من الناحية الاقتصادية، هذا إضافة إلى إثارة الأقليات والطوائف بإدعاء أنها مضطهدة (وهو ما يعني التفجير من الداخل دون ظهور للعنصر المحرك من الخارج). وما يزيد من حدة التفجير هو ما أسفرت عنه العولمة مـــن اختراعـــات وابتكارات تكنولوجية أثرت على السلوكيات الاجتماعية (وغيرها من الســـلوكيات الإنسانية) بأشكال تبدو عميقة لا يمكن التنبؤ بما ستسفر عنه من نتائج في الوقـــت

الراهن نظراً لتطورها السريع والمستمر و قربها الزماني من بؤرة الملاحظة العلمية حيث أن هناك من يسميها بالثورة الصامتة (Silent Revolution)(عنتر، 2008).

4. **التهديدات العسكرية / القضايا العسكرية:** وهي التي تتعلق بالاستخدام الفعلي للقوة العسكرية من خلال المظاهر الآتية: (ودودة، 2003)
   1. الهجوم المسلح لدولة معادية.
   2. حشد القوات المسلحة لدولة مجاورة على الحدود بين الدولتين.
   3. القيام بالمناورات والتدريبات العسكرية أثناء فترات التوتر إذ يمكن تحويل المناورات أو التدريبات إلى عملية هجومية (مفاجئة) وهي أحد عمليات الخداع الإستراتيجي مثل حرب أكتوبر 1973.
   4. تفوق دولة مجاورة في مجال الأسلحة ذات الطابع الهجومي (خاصة إذا كان هناك سوء علاقات).
   5. دخول دولة مجاورة في حلف عسكري مناقض لمصالح الدولة.
   6. وجود قواعد عسكرية أجنبية على أرض الدولة (خصوصا إذا ما اعتبرت القواعد المتمركزة بها تلك القوات خاضعة لسيادة الدولة الأجنبية).

ضمن هذه المعاني تحددت التهديدات العسكرية في المنظور الواقعي التقليدي للأمن، لكن تراجعت هذه المضامين ضمن الطروحات الحديثة التي أعقبته، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 جاءت ردة تاريخية لمفاهيم الأمن الحديث، إذ طرأ تمجيد مقولات المدرسة الواقعية الكلاسيكية في أدبيات العلاقات الدولية، رغم المحاولات العديدة من الباحثين لتهذيب الردة من خلال طرح أهداف جديدة للأمن: كالإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، حقوق الإنسان، الأمن الإنساني، لكن هذه السياسات لا يمكن أن توصف إلا بعودة عسكرة الأمن، حيث أوجدت القوى الكبرى العديد من المسوغات لتبرير الإبقاء على قوى دفاعية هائلة مثل: (علوي، 2005)

1. وجود عشرات آلاف الصورايخ النووية في الدول الناشئة (النووية) دون توفر شروط تضبطها.
2. احتمال اندلاع الحروب الإسرائيلية العربية مجدداً
3. بروز دول إقليمية كبرى مثل الهند والصين.
4. انتشار الأسلحة المتطورة عبر جميع المناطق الساخنة بالعالم.

هذا ما يؤكد للدارس حقيقة البيئة المركبة للتهديدات الخارجية للأمن القومي بصفة عامة، وعليه فالتهديدات الخارجية الموجهة للمنطقة العربية لا تخرج عن هذا الإطار؛ حيث تشهد المنطقة بوصفها إقليمياً أخذ يتعرض للإهتزاز بعد حرب الخليج الثانية، لاحتمالات التفكك إلى عدد من النظم الفرعية (Subregional) إضافة إلى وجود مفهوم الأمن القومي العربي في بيئة تتسم بعدم اليقين والتغيير والتهديدات "الغير مألوفة" العابرة للأوطان مثل التهديد النووي الإيراني للمنطقة العربية ؛ مما جعله نظاماً مهمشاً وأسهم في تفجير الأوضاع الأمنية بصفة تراتبية (إدريس، 2014).

2.4 محددات وأشكال التهديد الإيراني على الأمن القومي العربي

أظهرت السنوات الأخيرة تصاعداً غير مسبوقاً لتأثيرات " العامل الإيراني " في الشرق الأوسط، فقد تجاوزت السياسية الإيرانية كل الحدود التقليدية التي أحاطت بها خلال العقود الثلاثة الماضية، لتتحول إلى أهم العناصر المؤثرة في التطورات الإقليمية بحيث لم يعد من الممكن تجاهل الدور الإيراني في التعامل مع معظم القضايا المثارة في العراق و لبنان و قطاع غزة، مع وجود تأثير مباشر للسياسية الإيرانية على أوضاع سوريا واليمن والسودان وعدد من دول الخليج كالبحرين و الكويت، كما قد تم بروز سياستها في اتجاهات دفعت عموماً إلى تفاقم الصراعات عبر نهجها لسياسات انفرادية تستند على تصورات للهيمنة الإقليمية ودعم للفاعلين الغير الرسميين داخل الدول، والإستخدام المكثف لدبلوماسية المال والأدوات الاستخباراتية وزعزعة الاستقرار عبر الدعاية الدينيه المكثفة إضافة لتزايد قوة إيران في المنطقة بشكل كبير عقب انتشار خبر نجاحها في الاتفاق

النووي الأخير بمساعدة دول 5+1 في ذلك، ومن هُنا تتجلى التهديدات الإيرانية للأمن القومي العربي (السرجاني، 2014) .

كافتراض أولي يمكن اعتبار إيران كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط قد استغلت انهيار العراق وغزو أفغانستان، و حالة الانقسام التي أصابت تحالفات الدول العربية الرئيسية، لتتضح تهديداتها للأمن القومي العربي من خلال نهج لسياساتها التوسعية في المنطقة عبر مجموعة من القنوات كإثارة المسالة الشيعية و التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتوظيف الاستراتيجي للقدرات النووية، فكل هذا قد يدفع الدول العربية إلى إمكانية وضع آليات للمواجهة من خلال فرز استراتيجيات للتعامل مع الأزمة(السرجاني، 2014) .

وعلى هذا سنحاول أن نتتبع ذلك من خلال محورين أساسيين وهُما : (الزويري، 2014)

المحور الأول وهو رصد التهديد الإيراني للأمن القومي العربي في الشرق الأوسط، مع إبراز محدداته و أشكاله. أما المحور الثاني وسنتطرق فيه إلى الدول العربية وآليات المواجهة، مع توضيح كيفية تعامل هده الدول مع أزمة البرنامج النووي الإيراني، و استراتيجيات المواجهة للدفاع عن الأمن القومي العربي.

1.2.4 التهديد الإيراني على المنطقة العربية:

أولاً: مصادر التهديد:

هنالك دائماً اختلاف في تحديد المحددات التي تؤثر على السياسية الخارجية الإيرانية، على نحو أدى إلى تباين في الآراء، فيذهب المحللون إلى أن الطبيعة الدينية للنظام الإيراني طرحت سؤال ما إن كانت العوامل الإيديولوجية تمارس تأثيراً على السياسة الخارجية لإيران، أو أنها قد تذهب في الاعتقاد بأنها لديها مشكلة أمن بحكم تواجد القوات الأمريكية حولها من كل جانب.

لذلك فإن السياسة الخارجية الإيرانية تتميز بأنها ذات توجهات هجومية، لذا فان محاولة تقييم بعض العوامل المؤثرة على توجهات إيران الخارجية في الإقليم سوف تستند إلى مسلمات واضحة ومنها : (درع الوطن، 2015)

1. إن إيران واحدة من الدول القوية في المنطقة، سواء من حيث المساحة الجغرافية أو عدد السكان أو تماسك النظام السياسي داخلها .
2. أن للقوة العسكرية الإيرانية قدرة فائقة مستمدة من حروب الخليج السابقة، كما تتمثل عناصر هذه القوة في طبيعة التوازنات الإستراتيجية المحيطة بها بعد انهيار العراق.
3. إضافة إلى سيطرة المحافظين على السياسة الخارجية الإيرانية.

وضمن هذا الإطار أدت مجمل هذه العوامل إلى سيطرة مفهوم توسعي على التوجهات الإقليمية لإيران، فمن المفترض أن الطابع الدفاعي هو الذي يمثل جوهر مفهوم الأمن القومي لأي دولة، إذ عادة ما تهدف الدولة إلى الدفاع عن أراضيها و إيجاد بيئة تفرز اقل تهديدات لها، لكن مشكلة المفهوم الإيراني للأمن القومي يبدو كمفهوم هجومي، الذي يتضح من خلال تصور إيران أن لديها الحق في الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات الأمريكية من خلال تواجدها في العراق وبعض القواعد العسكرية الأمريكية – العربية المجاورة لها، لكن من الصعب الحكم على ما تقوم به إيران في العراق بهدف الدفاع عن أمنها دون أن يؤدي إلى انهيار امن الدولة العراقية. فالمحصلة إذاً أن هناك طرفاً إقليمياً قوياً لدية توجهات خارجية، ذات طابع هجومي، لا يسهل التعامل معه، فهذا هو مضمون تأثير الوجود الإيراني في الشرق الأوسط تجاه أمن دول جوارها العربية (إحتشامي، 2001).

ثانياً: أشكاله :

ملامح الحقبة الإيرانية في الشرق الأوسط أصبحت تتسم بالوضوح من حيث تصاعد التدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية، وصعود المشكلات المذهبية داخل المنطقة، والتوظيف الاستراتيجي للبرنامج النووي الإيراني، وفي هذا الإطار تمثلت أهم الأشكال المتعلقة بالتهديد الإيراني في الشرق الأوسط فيما يلي:

1. **إثارة المسالة الشيعية:** لاشك أن إيران تزرع لها جذور في كل ارض تنبُت فيها جذور التشيُّع، وهي تتعهدها على الدوام و في كل الظروف، و تحت أي مسمى، ولدى أي نوع من الحكومات، فقد أكد أية الله هاشمي رفسنجاني في حديث لمجلة الطريق عن مساعدته للشيعة في كل مكان

حتى ولو كان حزباً أو أقلية برلمانية خصوصاً في العالم العربي بعد قيام الثورة الإسلامية و إقرار نظام ولاية الفقيه، فالمهم من موجة التشيع هذه أنها اتخذت أبعاد سياسية حادة، خصوصاً عندما بدأ الحديث عن نطاق واسع حول الظاهرة الشيعية في الإقليم، والصراعات المذهبية، وعلى وجه الخصوص التي حدثت في العراق حيث وصلت فيها حدة المصادمات إلى مستويات دموية، كما أدت سلوكيات "حزب الله اللبناني" الموجه إيرانياً إلى زعزعة استقرار الأمن الداخلي والخارجي اللبناني، و التي وصلت إلى استخدام القوة المسلحة في الداخل اللبناني، إضافة إلى تصاعد صوت " الطوائف الشيعية " في المنطقة بطريقة غير معتادة كما جرى في البحرين و الكويت وباقي دول المنطقة العربية(الحباشنة، 2012).

فقد أصبح النظام الإيراني يعتمد في معاملته مع الدولة الشيعية أسلوب المبادأة، لان ذلك حسب تصوره يدخل ضمن نظرية الأمن الإيرانية، باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية و سياسية و عقائدية أن تضع نظرية أمن تحقق مصالحها وطموحاتها، إضافة إلى الجانب العسكري في مفهومها الأمني على الرغم من كونه الجانب الغالب فلم يعد أساسياً بعد الحرب العراقية الإيرانية و حرب الخليج الثانية، عموماً فقد أصبحت إيران تستعد لمواجهة ظروف إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط، فهي ترى تحركات الشيعة بمنظور أوسع من المصلحة المحلية، وأصبحت تتباحث معهم حول وحدة الشيعة وأهمية الاتصال و الترابط بين هذه القوى في العالم، و تشجيعهم على" ركوب الموجه الشيعيه" تحديداً في الدول العربية (مسعد، 2002).

2. **التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية:** أصبحت إيران اليوم تقوم بالتدخل بشكل مباشر في الشؤون الداخلية للدول العربية، فهي الطرف الثاني الأكثر تأثيراً في العراق بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تمثل إحدى القوى الممانعة المؤثرة في لبنان من خلال ارتباطها بحزب الله، كما تحاول الاقتراب من الجانب الفلسطيني من خلال علاقتها مع حركة حماس، فان هذه التدخلات التي تنتهجها إيران اتجاه الدول العربية

بشكل عام، أصبحت لا تهدد فقط الأمن القومي العربي وإنما تجاوزته إلى تهديد كيان أو بقاء الدول ذاتها، فإيران أصبحت تدعم نفوذها داخل بعض الدول العربية كالعراق ولبنان وسوريا واليمن والبحرين والكويت وتقترب بقوة من البيت الفلسطيني وباقي دول المنطقة استناداً على قوى سياسية مرتبطة بها، وتعتبر أن قدرتها على إزعاج الدول المجاورة لها داخلياً ورقة قوة، و تسعى لامتلاك أسلحة نووية مقلقة بالنسبة لدول المنطقة، كما أن مكمن خطورة إيران اتجاه الدول العربية وأمنها تتجلى في تعاملها مع جماعات تتبنى مواقف متشددة اتجاه القوى الأخرى في الدول، كما فعلت الجماعات الشيعية الموالية لإيران في العراق، فقد أدى الدعم الإيراني السياسي و المالي إلى حالة اضطراب داخل الكيانات التي تتدخل فيها إيران (الحباشنة، 2008).

3. **البرنامج النووي الإيراني:** تعود طموحات إيران النووية إلى فترة ما قبل الثورة خلال الستينيات، فكثيراً ما بنيت التصريحات الرسمية منذ ذلك الوقت إلى سياسة تطوير التقنية النووية لأغراض سلمية، و بعد فترة سكون بسبب الحرب مع العراق انبعث برنامج إيران النووي، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الشكوك الدولية تحذر من الطموحات النووية الإيرانية بحيث أصبح يشكل برنامجها المدني غطاء استراتيجي لتطوير تخصيب اليورانيوم بالمستويات التي يتطلبها تصنيع السلاح النووي، فالمشكلة أن إيران أصبحت تمتلك برنامجين نوويين وليس برنامجاً واحداً، فالأول مدني بالكامل كمفاعل بوشهر، و الثاني مزدوج ذو وجه مدني يمكن أن يستخدم كوقود نووي، كما يمكن استخدامه في حالة التخصيب بدرجة فعالة للاستعمال العسكري، في حين أن التقارير الدولية أشارت أن هناك بعداً استراتيجياً للبرنامج الإيراني، أما من ناحية تهديدها للأمن القومي العربي، فان اغلب الدول العربية لم تهتم بمشكلة البرنامج النووي في بدايتها، ولم تكن لها على الأرجح تقديرات خاصة بشأن تطوراتها، ولم تتخذ أي إجراءات لمعالجة هده الأزمة على الرغم من أنها ستفرز تأثيرات خطيرة

على أمن المنطقة، لكن بعد ذلك أصبحت الدول العربية سواء مصـــر، أو دول الخليج وعلى رأسها السعودية تعرب عــن هــواجس محـــددة بشـــأن البرنامج النووي الإيراني (همام، 2007).

ما يطرحه الملف الإيراني هو أن يقود في النهاية إلى امتلاك إيران للأســلحة النووية، وهو ما سيؤدي إلى حدوث تغير استراتيجي فـــي المنطقـــة مـــن حالـــة الاحتكار النووي الإسرائيلي الحالية، إلى حالة من الانتشار النووي المستندة علـــى نموذج القطبية الثنائية في الإقليم، فقد ساد فـــي التفكيـــر الاســـتراتيجي فـــي دول المنطقة اتجاهات متضاربة بشان تداعيات هدا الوضع، فالاتجـــاه الأول يـــرى أن الأزمة يمكن أن تحل لان إيران دولة إسلامية مجاورة ولا تتجه نواياها نحو تهديد الدول العربية، بل إنها يمكن أن توظف وضعها النووي في الضغط على إسرائيل لإزالة قوتها النووية. في حين يرى الاتجاه الثاني أن الدول العربية فـــي الإقلـــيم ستجد نفسها في مأزق، فمن المفروض عليها أن تتعامل مع دولتين غير عـــربيتين تمتلكان الأسلحة النووية، إضافة إلى تاريخ عـــدائهما وأطماعهمـــا الجيوسياســـيه وغيرها في المنطقة العربية، علماً أن كل المؤشرات تؤكد أن هـــاتين الـــدولتين لا ترغبان في نزع أسلحتهما النووية عبر مشروع لإخلاء الإقليم من الأسلحة النووية (زهرة، 2015).

2.2.4 الموقف العربي من تطورات البرنـــامج النـــووي الإيرانـــي، وأليـــات المواجهة:

أولاً: كيفية تعامل الدول العربية مع البرنامج النووي الإيراني.

شكل نجاح إتمام تخصيب اليورانيوم حدثاً مفصلياً في مسيرة البرنامج النووي الإيراني، ومن هنا انضمت إيران رسمياً إلى المنظومة النووية، و أصبحت ثـــامن دولة في العالم تمتلك هده التقنية، وجاء كل هذا بعد تصريحات رسمية للحكومـــة الإيرانية مفادها أن إيران أصبحت تتعامل الآن مع العالم من منطلق أنهـــا دولـــة نووية، وان العالم يجب أن يتعامل معها من المنطلق ذاته، وإذا كانت التصريحات الرسمية لطهران تتجه بالأساس إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإســـرائيل، فـــان

الوضع يفرض على الدول العربية هي الأخرى أن تفهم المعنى و الخلفيات من هذه التصريحات، باعتبار أنها جزء من هدا العالم الموجه إليه التصريحات ذو الصبغة التحذيرية، فعلى هده الدولة أن تعي مضامين هده التصريحات و أن تتعامل معها من منطلق أن إيران أصبحت تهدد بشكل فعلي الأمن القومي العربي(درع الوطن، 2015).

أكدت مجموعة من التطورات التي عصفت بالمنطقة العربية والإقليم سواء حرب العراق، ومرحلة ما يُسمى بثورات الربيع العربي، أو الإعلان الإيراني بتحولها إلى قوة نووية خاصة بعد الانفراج النسبي لحظر لبرنامجها بعد اتفاقها الأخير مع دول 5+1. أنّ العرب تبنوا سياسة الصمت، والتعامل السلبي مع الأحداث، و التطورات بالمنطقة، ففي الوقت الذي استفادت فيه إيران من كافة التحولات التي شهدتها المنطقة الحرب في أفغانستان، كان الاقتناع واضحاً في الصف العربي عن ولوج مباشر داخل الأزمة و طرحها للمناقشة، فالمشكلة هنا ليست في ظهور تصريحات أو انعقاد قمم عربية لرفض الوجود النووي الإيراني، لكن الدول العربية لا تملك آليات وأدوات للتأثير على قرار الأطراف الأخرى في المعادلة سواء إيران أو إسرائيل أو الولايات المتحدة(زهرة، 2015).

عموماً فإن الإعلان الإيراني الأخير لم يواجه بردود أفعال عربية قويه، وان وجدت فإنها تختلف بسبب اختلاف المصالح الخاصة لكل طرف.

دول الخليج : رغم القلق الذي أبدته الأطراف الخليجية فإن تصريحات القادة الخليجين كانت تتسم بصفة عامة بالهدوء و عدم التصعيد مع إيران، في حين أن المملكة العربية السعودية فقد اتخذت موقفاً متوازناً، فهي ترفض استخدام القوة اتجاه إيران، إلا أنها تدعوا إلى عدم التسرع في التعامل مع الملف الإيراني، عموماً فهناك حالة من القلق لدول الخليج من الخطوة الإيرانية الأخيرة، و رغم هذا فان هذه الدول، كغيرها من الدول العربية لا تمتلك وسائل و آليات المواجهة، ولهذا فهي تحاول التهدئة و عدم التصعيد مع إيران (هاغل، 2013).

من هنُا يجب إيجاد مقترح لإستراتيجية خليجية للتعامل مع إيران نظراً لكون العلاقات التي تربط دول الخليج بإيران ذات طابع استراتيجي دائم ومستمر وليس

مؤقتًا أو طارئاً ؛ وذلك بحكم المحددات الجيوسياسية والاقتصـــادية والديمغرافيـــة والثقافية التي سبق الإشارة إليها، فإنه قد يكون من الناجع إعادة هيكلة إستراتيجية لإدارة علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران في المجـــالات والقضـــايا كافة، على المدى المتوسط وطويل الآجل، وعليه فقد يكون من الأوفق أن ترتكـــز عملية إعادة هيكلة هذه الإستراتيجية المستقبلية على المحاور الرئيسة التالية: (عيد، 2015).

1. تطوير عامل ردع خليجي في مواجهة إيران، مـــن خـــلال عـــدة آليـــات ومقومات تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجـــي، وتتســـم بخصوصـــيتها الخليجية الدائمة ولا ترتهن بتقلبات المصالح وتغير أدوار القـــوى الدوليـــة والإقليمية المؤثرة في المنطقة، ويأتي في مقدمة هذه الآليـــات: الإســـراع باستكمال مسيرة التكامل والاتحاد الخليجي، لاسيما في جوانبها الدفاعيـــة، والعسكرية، والاقتصادية، وكذلك تعزيز التعاون والتنسيق على المســـتوى العربي كافه، وتبدو أهمية هذه الآلية فيما أثبتته تجربة التحـــالف العربـــي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، من فاعلية وجـــود مظلة أمنية عربية، مؤقتة أو دائمة، في حماية وتعزيـــز الأمـــن القـــومي العربي، على المستويين الوطني القُطري والقومي الجماعي.
2. تأطير العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران بصورة مؤسسية وبشكل جماعي يتجاوز الأساس الثنائي الذي يحكم هذه العلاقات في الوقت الراهن.
3. تعزيز علاقات الشراكة الخليجية–الأميركية ؛ حيث ستبقى الولايات المتحدة الأميركية الموازِن الأكفئ لإيران في الخليج خلال السنوات المقبلة، وذلـــك بالرغم من توقيع الاتفاق النووي مع طهران، فثمة مصالح حيويـــة دائمـــة لواشنطن في المنطقة، وهي حريصة على عدم الســـماح بـــانفراد إيـــران بالمنطقة العربية وتحديداً منطقة المياه الدافئة العربية (عيد، 2015).

وبالتالي فإن الاتفاق النووي أسهم بدرجة أو بأخرى في تحـــول العلاقـــة بـــين واشنطن وطهران من الصدام إلى التقارب النسبي، دون التفريط في تحقيق أمـــن

الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، حيث في هذا الصدد، أكدت واشنطن أنها ستُبقي على وجودها العسكري في الخليج وما حوله، والمُقدَّر بحوالي 35 ألف جندي، حتى مع توقيع اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني (زهرة، 2015).

مصر : موقف مصر لايزال متذبذباً تجاه إيران وأزمتها تجاه الأمن القومي العربي فقد أكدت مصر موقفها الرافض تجاه البرنامج النووي الإيراني بتأكيد ضرورة التوصل لحل دبلوماسي للازمة الإيرانية، كما أضافت أنها لا تقبل ظهور قوة نووية في المنطقة، إلا أن بعض القوى الداخلية أعلنت العكس باعتبار أن لا يوجد ضرر في تطوير إيران لأسلحتها النووية، ولا تهدد الأمن المصري والقومي العربي، بل تحقق سياسة الردع النووية في مواجهة إسرائيل الذي سيحقق التوازن بين الجانبين: الجانب العربي والإسلامي من ناحية والجانب الإسرائيلي من ناحية أخرى، لكن بعد الدعم السعودي – الخليجي لمصر إقتصادياً اتضح الموقف المصري الرافض للسياسة الإيرانية بشان هدا البرنامج لعدة اعتبارات أهمها أن إيران النووية ستزيد من ضعف مكانتها السياسية في العالم الإسلامي وستؤثر سلبياً على الأمن القومي العربي (مركز الأهرام، 2014).

أيضاً روسيا التي تقف حليفاً لإيران في سياستها تقف أيضاً حليفاً لمصر وتحاول أن تبدل موقف مصر من سياسة إيران، حيث أن العلاقات المصرية – الإيرانية تقف على اعتبارات متعددة كونها متشابكة في ملفات كثيرة في المنطقة، إلا أنه قد يكون هذا الاتفاق يدعم الانتقال إلى مستوي آخر للعلاقات التجارية والاستثمارية والتكنولوجية التي لم تنقطع قط في الفترات السابقة، بالإضافة إلى التعاون فيما يخص سياسة دول عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي(علي، 2015).

سوريا : موقف سوريا يأتي واضحاً مع إيران واتفاقها النووي مع الدول الكبرى حيث جاء التعامل السوري مع إيران بشان برنامجها النووي بشكل ايجابي، بحيث أشادت بالامتلاك الإيراني للتقنية النووية، فقد أكد وزير خارجيتها (وليد المعلم) أن التطورات التي تحدث على الساحتين الإقليمية و الدولية تؤكد صوب النهج التي

تسير عليه إيران و سوريا من شراكة سياسية واقتصادية، ليستند هذا الموقف المؤيد لإيران إلى عدة اعتبارات أهمها التحالف السوري الإيراني الذي قد يدفع إلى تعزيز الموقف السوري تجاه المجتمع الدولي والإقليمي المعادي للنظام السوري من بعد الثورة السورية. كما إن هناك أطراف عربية أخرى تدعم الامتلاك النووي لإيران في المنطقة أهمها حزب الله اللبناني الذي يرى أن هذه القوة قد تردع إسرائيل(البطنيجي، 2014).

ثانياً: استراتيجيات المواجهة للدفاع عن الأمن القومي العربي:

لقد تم بروز رؤية تكاد تكون " ميتافيزيقية " قائمة على تبني موقف يؤمن بمبدأ إعلان منطقة خالية من السلاح النووي، أما واقعياً فان الدول العربية يجب أن تنهج مجموعة من الاستراتيجيات للحفاظ على أمنها القومي : (الريسوني، 2014)

الإستراتيجية الأولى: وهي إنشاء آلية للتعاون العسكري بين الدول العربية، وتطوير منظومتها الدفاعية، مما سيساعد على دلك وجود دولة محورية مثل المملكة العربية السعودية التي تستطيع قيادة النظام الخليجي والعربي بعمقها الاستراتيجي وقدرتها السياسية والجغرافية والبشرية، إلا أن هذه الإستراتيجية قد تصطدم بصعوبات البطء الحاصل في التعاون الأمني وتنامي دور قوى أخرى لن تسمح للدول العربية بلعب دور فعال بعيداً عن الولايات المتحدة.

الإستراتيجية الثانية: و تتمثل في إيجاد دور عربي فعال في إرساء الأمن بالمنطقة، من خلال عودة مصر و سوريا لـِ لعب أدوار جديدة عن طريق دمج قوى جديدة إقليمية بالإضافة إلى إيران و تركيا، بدلاً من الاكتفاء بمصر وسوريا لإقامة صيغة حوارية فعالة لبناء جسور الثقة والتعاون. لكن هذا قد يكون مستبعداً نظراً للمعارضة الإيرانية لأي دور عربي فعال في بناء الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط(الريسوني، 2014).

إذاً من بعد كل ما تم دراسته عن العلاقات الإيرانية – العربية، اتضح الخطر الفارسي على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والأمن القومي العربي بشكل خاص، لتظهر جميع المؤشرات التي تدل على أن الأطماع والنوايا الإيرانية

لبناء مشروعها التوسعي الذي شكل تهديداً حقيقياً للأمن القومي العربـــي، والتـــي تمتثل في زرع بذور التشيع والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربيـــة، وفـــي حقيقة الأمر أن إيران باتت تشكل تهديداً ثانياً إلى جانب إسرائيل على الأمن القوي العربي بنهجهما سياسيات توسعية للسيطرة على المنطقة، فالمقارنة يمكن أن تكون جائزة بين هاتين الدولتين بشان ضربهما للوحـــدة العربيـــة، وبنـــاء مشـــروعهما التوسعي، وكل هذا يفرض على الدول العربية التصدي بشكل حازم وطارئ لدرئ الخطر الإيراني وغيره، خصوصاً بعد رفع الحظر عن البرنامج النووي الإيرانـــي دولياً، والذي يعتبر بالنسبة لها ورقة ضغط لسياستها الخارجيـــة علـــى المجتمـــع الدولي والإقليمي وتحديداً الأمن القومي العربي(أبو رمان، 2014).

الفصل الخامس

الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته

لقد شكل الاتفاق النووي الإيراني تطوراً مهماً في السياسة الدولية، الأمر الذي ترتب عليه تداعيات مهمه في تطور الأدوار، والأحداث في المنطقة العربية، مما يخلق معه مزيداً من التدخلات الإيرانية، وأدوار أكبر في النظام الإقليمي، الأمر الذي يزيد من تهديد أمن واستقرار الدول العربية، ويدفعها لتبني سياسات أكثر توافقية فيما بينها لمواجهة تداعيات السياسة الإيرانية وتأثيراتها على الأمن القومي العربي.

1.5 الاتفاق النووي الايراني.

1.1.5 نشوء وتطورات الاتفاق:

وقعت إيران ودول 5+1 (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا) في 14 يوليو 2015 الاتفاق النهائي الخاص بالملف النووي الإيراني، بعد مفاوضات استغرقت أكثر من عامين، علماً أن الطرفان توصلا إلى اتفاق مرحلي في 24 نوفمبر 2013، يقضي بتجميد بعض أنشطة إيران النووية، خاصة في مجال التخصيب، مقابل رفع محدود لبعض العقوبات، ثم تتبعه اتفاق في 2 ابريل 2015، أطلق عليه اتفاق " الإطار العام لخطة عمل شامله ومشتركه " كمسودة لصياغة الاتفاق النهائي، وبعد مفاوضات شاقة (خصوصاً فيما يتعلق بالتسليح، خاصة الصواريخ الباليستية التي اتفق على تجميدها لفترة ثماني سنوات)، وكذلك أسلوب التفتيش على المواقع العسكرية، وأنشطة إيران في الأبحاث لنووية (خاصة تطوير وحدات الطرد المركزي المتقدمة وتقييدها لمدة 15 عاماً) – حتى تم الإعلان عن الاتفاق النهائي في مقر الوكالة الدولية للأمم المتحدة بفينا في 14 يوليو 2015. والمفترض أن يخضع هذا الاتفاق لموافقات لاحقة من هيئات سيادية وبرلمانيه(خاصة في الولايات المتحدة) وقد تستغرق وقتاً (أبو شادي، 2016).

ورغم أن الاتفاق النهائي جاء مكتوباً تفصيلياً في وثيقة باللغة الانجليزية من 159 صفحة، متضمناً خمسة ملاحق منفصلة، وعدة مرفقات خاصة متعلقة بتفصيلات رفع العقوبات، وتفاصيل أخرى دقيقة وكاملة (وربما هنالك ملاحق سرية خاصة بأسلوب التفتيش على الأماكن العسكرية ولقاء العلماء)، ورغم أن تصريحات كل طرف عما يراه في الاتفاق النهائي يبدو أحياناً متناقضاً، فإنّ كل طرف بأجهزة إعلامه ركزَ في تصريحاته على الجوانب الإيجابية له وتغاضى عن الجوانب السلبية(البدائل، 2015).

أما بالنسبة لآلية فض النزاعات بين الأطراف يمكن لإيران أو أي طرف في الاتفاق أن يشتكي للجنة المشتركة من عدم التزام أي طرف بواجباته، طبقاً لهذا الاتفاق. وتحتاج اللجنة المشتركة على المستوى الوزاري لمدة 15 يوما لحل المشكلة، ويمكن مد هذه المدة، إذا تمت الموافقة على ذلك بالإجماع. ويمكن للشاكي أن يطلب تحويل الأمر لمجلس استشاري من ثلاثة أشخاص يشكل من ممثل لكل طرف مع عضو مستقل، ويقدم هذا المجلس رأيه خلال 15 يوماً. وفي حالة الفشل للوصول إلى حل خلال30 يوماً، تنظر اللجنة المشتركة ولمدة خمسة أيام في رأي المجلس الاستشاري. ولو لم يقتنع أي طرف بالحل، فيمكنه أن يبلغ وجهة نظره لمجلس الأمن (مصدق، 2016).

مجلس الأمن عليه اتخاذ قرار بالاستمرار في رفع العقوبات، أو في حالة عدم تمكن مجلس الأمن من اتخاذ قراراه خال 30 يوماً ن تاريخ الإخطار، يتم عندها إعادة فرض أحكام القرارات السابقة لمجلس الأمن، ما لم يقرر خلاف ذلك. ولا يتم تطبيق القرارات (أهمها العقوبات) بأثر رجعي، وأكدت إيران انه في حالة إعادة فرض العقوبات كلياً أو جزئياً، فإنها لن تلتزم بخطة العمل في هذه الاتفاقية، لقد أُصاغ هذا البند بصيغة ذكاء لمصلحة الغرب، ففي حالة عدم اتفاق مجلس الأمن على قرار خلال 30 يوماً – مثلاً بسبب الفيتو الروسي- فإن العقوبات السابقة على إيران ستعود أوتوماتيكياً، ولكن بدون أثر رجعي (أبو شادي، 2016).

إنّ إيران ترى أن كل أهدافها تحققت دون المساس بخطوطها الحُمر، فالعقوبات سترتفع كاملة، والتخصيب والأبحاث سيستمران، وفوردو ووحدات طرده المركزي ستستمر، ومفاعل أراك ومصنع الماء الثقيل سيستمران أيضاً. ورغم أن هذه التصريحات متفائلة للغاية، وتظهر وكأن إيران هي المستفيدة الأولى من هذا الاتفاق، فإن هذه التصريحات غير متناقضة مع نص الاتفاق، ولكنها غير مكتملة، والأمر نفسه ينطبق على تصريحات الطرف الآخر، الذي يرى انه حقق كل ما أراده من منع إيران من إنتاج أسلحة نووية، سواء من اليورانيوم عالي التخصيب، أو من البلوتونيوم، مع تطبيق أقصى درجات التفتيش الدولي، بما فيها التفتيش على المنشات العسكرية، وتغاضي عن الحديث أن إيران ستستمر في التخصيب، رغم كل القرارات السابقة لمجلس الأمن، وأنه سمح لإيران بالاستمرار في أبحاث وتطوير لوحدات التخصيب، رغم تقييدها، وأن رفع العقوبات ولو تدريجياً سيؤدي إلى انتعاش اقتصادي كبير في إيران، وزيادة قدراتها الاقتصادية والعسكرية(أبو شادي، 2016).

2.1.5 المكاسب من الاتفاق النووي الإيراني .

أولاً: مكاسب إيران من الاتفاق:

توجد مكاسب متعددة بالنسبة لبرنامج إيران النووي، وعلى ذلك سنقوم بحصرها بالنقاط التالية : (الخطاف، 2015).

1. استمرار تخصيب اليورانيوم (رغم القيود)، وهو أحد خطوط إيران الحمراء.
2. استمرار أبحاث وتطوير الأنواع المتقدمة من وحدات الطرد المركزي (فقط للمصرح بها وبدون تراكم يورانيوم مخصب).
3. الاحتفاظ بكافة وحدات الطرد المركزي الحالية (نحو 20 ألف وحدة) دون تفكيك، أو تدمير، أو شحن خارج البلاد (باستثناء عدد قليل من وحدات الطرد المركزي في مركز الأبحاث بناتانز).

4. استمرار منشأة فوردو في العمل في مجالات الأبحاث (غير النووية) مع الاحتفاظ بوحدات الطرد المركزي بها .
5. الاستمرار في كافة منشات دورة تصنيع الوقود النووي، خاصة مصانع تركيز خام اليورانيوم، وإنتاج الكعكة الصفراء ومصانع تحويل اليورانيوم للحالة الغازية، ومصنع التخصيب في ناتانز، ومصانع الوقود النووي في أصفهان (مع بعض القيود). (الخطاف، 2015).
6. الاستمرار في بناء ثم تشغيل مفاعل أراك للماء الثقيل (بعد تغيير تصميمه المقترح).
7. الاستمرار في إنتاج الماء الثقيل (مع تصدير أي كميه لاتحتاج إليها إيران للخارج).
8. الاستمرار في تشغيل مفاعلات القدرة لإنتاج الكهرباء (مفاعل بوشهر)، ومفاعلات الأبحاث القائمة وكذلك بناء المفاعلات ذات التصميم الإيراني والأجنبي (بشرط أن تكون مفاعلات ماء خفيف).
9. رفع العقوبات (في تفسير إيران أن رفع العقوبات سيكون فورياً وبالكامل بمجرد انتهاء إيران من تنفيذ الخطوات الأساسية في الاتفاق النووي النهائي)، وهي أهم النقاط التي ينتظرها الشعب الإيراني كله.
10. رغم موافقة إيران على إمكانية مفتشي الوكالة طلب التفتيش في أماكن غير معلنة، فإن الاتفاق أعطى إيران الحق في اقتراح وسائل أخرى بخلاف الدخول للمكان المطلوب، أو رفض الطلب، وتحويل الأمر للجنة المشتركة، ثم إلى جلس الأمن، وذلك بعد 24 يوماً من طلب الوكالة .
11. تثبت إيران أنها دولة ذات مسئولية سياسية قادرة على التفاهم مع الدول الكبرى حول ملفات شائكة .
12. بعد فترات من حظر الكثير من الأنشطة النووية تراوحت ما بين 10-15 عاماً، ستعود مرة أخرى وبدون قيود (الريني، 2016).

ثانياً: مكاسب الغرب من الاتفاق:

لم تقتصر المكاسب من الاتفاق النووي فقط على إيران إنما أيضاً يوجد مكاسب للغرب والمجتمع الدولي تتلخص فيما يلي :

1. بدون هذا الاتفاق، سيكون الطريق ممهداً لإيران لإمتلاك أسـلحة نوويـة، سواء عن طريق تخصيب اليورانيوم، أو إنتاج البلوتونيوم .
2. تقليص حاد في القدرات الإيرانية القالبة للإستخدام في إنتاج أسلحة نووية، سواء من اليورانيوم عالي التخصيب أو البلوتونيوم.
3. تخفيض عدد وحدات الطرد المركزي المركبة لإنتاج اليورانيوم المخصـب من أكثر من 20 ألف وحدة إلى 5060 وحدة، مع تحديد أقصـى درجـة تخصيب بـ 3,67% ما يقلص إنتاج اليورانيوم المخصب من طن سـنوياً لايكفي كوقود لمفاعل واحد مثل بوشهر لأكثر من عشرة أيام فقط في العام، أو لقنبلة نووية واحدة .
4. تقليص نسبة تراكم اليورانيوم المخصب الغازي من 8 أطنان حاليـاً إلـى 300 كغ فقط. (الخطاف، 2015).
5. إيقاف العمل بأي مواد نووية في منشأة فوردو للتخصيب ولمدة 15 عامـاً (وهي المنشأة التي تم بناؤها تحت الأرض بدون إعلان مسبق)، واستخدام جزء من وحدات التخصيب لإنتاج نظائر غير نووية، سيؤدي لتلوث هـذه الوحدات، وعدم صلاحيتها للإستخدام مع الـ UF6 مرة أُخرى .
6. منع إيران من إنشاء أية منشأة تخصيب جديد بخلاف ناتانز ولمدة عشـرة أعوام.
7. تحديد وتقليص أبحاث التطوير لوحدات الطرد المركزي من ثمانية أنـواع إلى أربعة أنوع فقط، ثم التركيز بعد ثمانية سنوات على نوعين فقط، ثم بعد عشرة سنوات على نوع واحد فقط (IR-8) وبمعـدل تصـنيع لـ 200 وحدة سنوياً فقط (وهو معدل ضعيف للغاية).

8. تغيير قلب مفاعل أراك الحالي وإتلافه، وتصميم مفاعل جديـد مـنخفض القدرة، ولا يستخدم وقود اليورانيوم، ولا ينتج سوى كميات محدودة مـن (IR-8)غير الملائم للاستخدام العسكري (سلامه، 2016).
9. تقييد إنتاج الماء الثقيل مع تقليص مخزونة، وتصدير الفائض للخارج .
10. منع إيران من إنشاء أي منشأة لمعالجة الوقود المستهلك بغرض فصـل البلوتونيوم، ولا حتى على مستوى الأبحاث .
11. يمكن للوكالة طلب التفتيش على أي مكان، حتى لو كان عسكرياً، ويحق لإيران الرفض وتحويل الأمر لمجلس الأمن الذي يمكنه إعـادة العقوبـات خلال 30 يوماً، حتى لو استخدمت الدول الدائمة العضـوية حـق لفيتـو (سلامه، 2016).

3.1.5 الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران:

مع توصل مجموعة (5+1) لاتفاق إطاري أولي مع إيران بشـأن ملفهـا النووي في بداية إبريل 2015، انتعشت التوقعات بانـدماج الاقتصـاد الإيرانـي مجدداً في جعبة النظام الاقتصادي العالمي، والذي أرهقته العقوبـات الاقتصـادية المفروضة عليه من قبل القوى الدولية منذ أكثر من تسعة أعوام. ويعـد الاتفـاق الأولي بمنزلة حجر الزاوية في الاتفاق النهائي الذي دخلـت مفاوضـاته أيامهـا الأخيرة عند إعداد هذا التقرير، وتشترط إيران لتوقيع الاتفاق النهائي رفـع كافـة العقوبات، بما فيها العقوبات الاقتصادية (أغوان، 2015).

تسببت العقوبات الاقتصادية التي طبقت على إيران منذ عام 2006في تأزم الأوضاع الاقتصادية بها، لاسيما بعـد تشـديدها عـام 2011، وأدت العقوبـات المستمرة إلى انكماش الاقتصاد الإيراني جراء تقلص إنتاج النفط وصـادراته دون مستوياتها في عام 2011، وكان طبيعياً مع خروج إيران من نظـام المـدفوعات الدولية SWIFT عام2012 أن تعاني كثيراً لتحصيل عوائد مبيعاتها النفطية، ممـا نتج عنه تراجع كبير في سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكـي، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وارتفاع مستويات التضخم.

يرى مراقبون أنه في ظل رفع العقوبات الإقتصادية علـــى إيـــران، بعـــد الاتفاق النووي النهائي، ستتحسن أوضاع الاقتصاد الإيراني تدريجياً، لا سيما مـــع التوقعات المتفائلة بتحسن القدرات الإنتاجية والتصديرية للنفط في غضون سنوات قليلة، ولن يكون قطاع النفط الإيراني المستفيد الوحيـــد مـــن إزاحـــة العقوبـــات الاقتصادية، فهنالك قطاعات أُخرى، مثل البتروكيماويات، والسيارات. تنتظر رفع العقوبات بدورها، لكي تتمكن من العودة مجدداً لطاقتها الإنتاجية المعهودة. وإلـــى أن يصبح الاقتصاد الإيراني أكثر استقراراً في وضعه المالي والنقـــدي، ســـتتاح فرص قوية أمام رؤوس الأموال الأمريكية والأوروبية للاســـتثمار فـــي مختلـــف القطاعات الاقتصادية، ولاسيما النفط والغاز الطبيعي، الذي يحتـــاج إلـــى أمـــوال الشركات الغربية لتحديثه، وتطوير آلياته (أغوان، 2015).

لكن مقابل ذلك، فإنّ زيادة إنتاج صادرات النفط الإيراني لا تمثـــل فوائـــد للجميع . فمنذ منتصف عام 2014، خسرت أسعار النفط العالمية أكثر من نصف قيمتها، وبذلك ستزيد عودة إيران مجدداً لسوق النفط العالمي من خســـائر أســـواق النفط، وستكون الدولة المنتجة الرئيسية للنفط الأكثر تضرراً، وتتهكن التقـــديرات العالية بأن سوق النفط ربما يخسر ربع قيمته الحالية مع انطلاق شـــحنات الـــنفط الإيراني للأسواق العالمية(أغوان، 2015).

مقابل ذلك، بدأ الطريق نحو تخفيف العقوبات الاقتصادية على إيـــران فـــي نوفمبر 2013، عندما وقعت إيران مع المجموعة الدولية (5+1) اتفاقيـــة جنيـــف الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني، والتي نصت على تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة عل إيران، وعدم فرض عقوبات جديدة عليها لمدة ستة أشـــهر تاليـــة، وذلك مقابل الحد من قدرات التخصيب النووية الإيرانية. وبموجـــب بنـــود هـــذه الاتفاقية، أصبح بإمكان إيران النفاذ إلى 4,2 مليار دولار من عوائـــدها النفطيـــة المجمدة بالخارج، وتم رفع العقوبـــات مؤقتـــاً علـــى صـــناعة البتروكيماويـــات، والسيارات، والمعادن النفيسة والذهب، والتي ذهبت توقعات صندوق النقد الـــدولي إلى أنها ستدر دخلاً يقدر بـــ 1,5 مليار دولار، وبجانب ذلـــك، ضـــمن الاتفـــاق تسهيل تدفق المساعدات الإنسانية للإيرانيين، ودفع المصروفات للطلاب الإيرانيين

بالخارج، فيما ظلت العقوبات المالية قائمة، كما هي على النظام المصرفي الإيراني، لكن لم تغير الاتفاقية من صادرات النفط الإيراني المسموح بتصديرها، وهي مليون برميل يومياً تقريباً (أبو رمان، 2015).

أيضا نتيجة لذلك، استطاع الاقتصاد الإيراني أن ينتعش مجدداً، وأن ينتقل إلى مرحلة النمو الإيجابي، ولكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه قبل 2011. فبلغ معدل النمو 2,2% في العام المالي 2015/2014. وبناء عليه، فإن الوضع المتدهور الذي لازم الاقتصاد الإيراني في السنوات القليلة الماضية سيتجه إلى التحسن في ظل عودة الصادرات النفطية لمستوياتها الطبيعية والإفراج عن أصولها المتجمدة بالخارج والمقدرة بـ 100 مليار دولار. على الجانب الأخر، كثير من الشركات الأجنبية و بمختلف جنسياتها (أمريكية، وأوروبية، وروسية)، تترقب توصل إيران إلى اتفاق نهائي مع القوى الدولية للاستفادة من الفرص الواعدة بالسوق الإيراني. ومنذ أكثر من عام، تستضيف إيران وفوداً أجنبية تجارية واستثمارية، كما أرسلت وفوداً للخارج للتفاوض مع مسئولي الشركات الغربية بشأن التعاون الاقتصادي مستقبلاً، وبالفعل أبدت عديد من الشركات النفطية استعدادها للعمل مره أُخرى في السوق الإيرانية، منها " لوك أويل" الروسية و "أيني" الإيطالية . وعقب الاتفاق الإطاري الأولي أعلن مساعد وزير النفط الإيراني عباس شعري، أن رجال أعمال أمريكيين سيزورون إيران لبحث فرص الاستثمار في قطاع الطاقة (أبو رمان، 2015).

ومن هُنا، تبدو خريطة العلاقات التجارية والإستثمارية لإيران بعد إلغاء العقوبات، معقدة ومتشابكة للغاية، في ظل تعدد اللاعبين الدوليين، وفي حين أخر تتطلع الشركات الغربية، الأمريكية والأوروبية إلى أن تحظى بدور مميز في مختلف قطاعات السوق الإيراني، حينها ستجد إيران نفسها مضطرة أيضاً لقبول مشاركة حلفائها التقليديين (روسيا، والهند، وتركيا والصين)، وهو ما يتطلب من السلطات الإيرانية إدارة حذرة تعمل على توافق الأطراف جميعها (زهرة، 2015).

2.5 تأثير الإتفاق النووي الإيراني على الأمن القومي العربي

من الطبيعي أن يستثير الاتفاق النووي بين إيران ودول الغرب أسئلة وتعليقات متناقضة على المنطقة العربية، فمن محذِّر من أخطار الاتفاق على الأمن القومي العربي، والتهويل بالأوضاع الصعبة المقبلة نتيجة إطلاق يد إيران في المنطقة بعد استعادة قوتها المادية، إلى ما يحلل بتراجع إيراني وانكفاؤها إلى الداخل، بما يساعد على تبريد الملفات الساخنة في المنطقة، والحدّ من التدخل الإيراني في دول الجوار.

إيران لم تنتظر نجاح الاتفاق النووي لتُصعِّد من تدخّلها في المنطقة العربية، ومدّ نفوذها إلى أكثر من قُطُر عربي، فالمشروع الإيراني مندفع منذ أكثر من عقد، وبالتحديد منذ الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، حيث قدّمت فيه الولايات المتحدة العراق بأسهل الطرق إلى النفوذ الإيراني، وأتت انتفاضات الربيع العربي لتزيد من هذا التدخل، في ظلّ الانهيارات البنيوية التي ترافقت مع الانتفاضات في أكثر من دولة عربية، فالمشروع الإيراني يحمل في جوفه عناصر التوسع موضوعياً كوسيلة لاقتحام المنطقة العربية، حيث كان ولا يزال يرى فيها المدى الحيوي للجغرافيا الإيرانية، أيضاً تسعى إيران في توسع نفوذها في المنطقة إلى وصفها دولة إقليمية "عظمى" وفق تصنيفها لنفسها(الدسوقي، 2016).

أما في الشأن العربي، فقد استقبلت القيادات العربية الاتفاق النووي بخليط من الترحيب والحذر، لكن السائد هو الارتباك في تحديد المواقف العملية من السياسة الإيرانية المندفعة. حيث يُدرك العرب أن الصراع مع إيران دفع إلى نزاع مذهبي مدمر لكل الأطراف، وفي حقيقة الأمر العرب لم يكونوا المتدخلين في الشؤون الإيرانية، ولا وجود لطموحات إقليمية لأي دولة من الدول العربية، لكن على العكس، إيران تمادت بالتدخل في الهوية الوطنية العربية وسيادتها وتهديد كياناتها، عبر تفجير البعد المذهبي الشيعي داخلها (أبو شادي، 2016).

وعلى هذا يجب الحذر من سياسة إيران المستقبلية بل يجب مواجهة هذه التحديات إن استدعى الأمر، لكن سيتطلب الأمر وقتاً حتى تتضح رؤية أبعاد التغيير الإقليمي وطبيعته الجيوسياسية، حيث ستلعب موازين القوى على الأرض

دورها في رسم مشهد الصراع في المنطقة، إضافة إلى أنّ هنالك تداعيات جيواقتصادية للاتفاق النووي تطال المنطقة أيضا (الطراونه، 2015).

لطالما كانت تنمية القدرات العسكرية عنوانا بارزاً للتصعيد العسكري. السعي قدماً نحو امتلاك برنامج نووي متكامل يمكن أن يتحول في أي وقت لأغراض عسكرية، حيث يصبح الهدف إيجاد القدرة على امتلاك السلاح وليس استخدامه الفعلي، وهو الأثر المتوخّى من الردع في العلوم العسكرية، الذي يتحقق بالوصول إلى امتلاك قدرات نووية تجلب معها آثارا سياسية قريبة من تلك التي يمكن أن تتحقق عبر امتلاك السلاح، وهو ما توصل إليه الإيرانيون عندما أصبح الاتفاق رهنا على احترامهم لتعهداتهم والالتزام بها (الطراونه، 2015).

إضافة لِما سبق، فقد اتّخذت إيران من تطوير صواريخها الباليستية ومناورات "الرسول الأعظم" المتعددة، و"الولاية 89" عنوانا للرفع من قدراتها. كما عمدت إلى تطوير إستراتيجية تواجدها في المنطقة عبر تشكيل ألوية عسكرية غير إيرانية تخضع لها مباشرة بفضل قيادات عسكرية تابعة لها تسهر على تدريبها، فضلا عن وجود قوات إيرانية في كل من سوريا والعراق ومستشارين في لبنان واليمن، حيث بات الجنرال قاسم سليماني يلعب دوراً محورياً في الإشراف على القوات الإيرانية في الخارج مثل فيلق القدس ودعم ميليشيات العراق الشيعية، كما اهتمت مرارا بتكوين شبكات تابعة لها وتعبئة قواعد شيعية في دول عديدة لتتحول إلى مراكز ضاغطة مثل "حزب الله" في لبنان، وجماعة "الحوثيين" في اليمن، فضلا عن إنشاء فروع لـ"المجمع العالمي لآل البيت" للعب على عواطف العلويين في سوريا وشيعة أفغانستان وشيعة دول الخليج، تحت ستار المقاومة أحيانا وضد ظلم الأنظمة القائمة أحيانا أخرى فيما سعت إلى استغلال إرهاب داعش وحركات إسلامية متطرّفة أخرى لتسويقه كإرهاب سني يهدد الأقليات الشيعية والطوائف الأخرى داعية إلى تحويل مواجهته إلى مواجهة إقليمية ودولية(ناجي، 2016).

وعلى هذا سوف يتم تناول تأثيرات الاتفاق النووي الايراني على الأمن القومي العربي ضمن محاوره المختلفة:

1. الأمن الخليجي(السعودية، الإمارات وقطر والبحرين).
2. أمن دول المشرق العربي(العراق، وسوريا، وفلسطين، ولبنان، ومصر)

1.2.5 تداعيات الاتفاق النووي على أمن الخليج العربي:

في الآونة الأخيرة تزايدت مؤشرات السلوك "التدخلي" لإيران تجاه بعض من دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما بعد توقيعها الاتفاق النووي مع مجموعة دول 5+1 والتي تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، حيث اتخذ الخطاب والسلوك السياسي الإيراني منحى نوعيا، وتمثّل أبرز مؤشرات هذا النهج التدخلي في توتر العلاقات بين إيران، ودولة الكويت على خلفية اتخاذ طهران إجراءات أحادية الجانب على حقل "الدرة" النفطي المشترك، وما كشفته مملكة البحرين، من ضبط كمية كبيرة من المتفجرات المهربة عبر البحر قادمةً من إيران.

حيث يُرى أن هذا السلوك التدخلي لإيران تجاه بعض دول الخليج العربية، يعد متغيرا ناتجا عن الاتفاق النووي الذي أبرمته طهران في شهر يوليو 2015؛ حيث أسهم جلوس الغرب على طاولة المفاوضات مع طهران في تحفيز، أو بالأحرى كَشَفَ عن الشعور الاستعلائي لديها، والقائم على منطق امتلاك القوة (الصمادي، 2016).

أولاً: محددات العلاقات الخليجية الإيرانية:

يوجد مجموعة من المحددات والمعطيات في العلاقات الخليجية – الإيرانية، الجيوسياسية والديمُغرافية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية الحاكمة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران سنقوم بوضعها كالآتي : (عيد، 2015)

1. الموقع الجغرافي: تعد إيران دولة جوار مباشر لدول الخليج، إذ تمتلك سواحل مترامية على طول الضفة الشرقية للخليج العربي، وقد أسهم هذا القرب الجغرافي في إثارة عدد من المشكلات بين الجانبين، خاصةً فيما يتعلق بالحدود البحرية وما تحتويه من ثروات طبيعية ولاسيما النفط والغاز، وتعد النزاعات

المرتبطة بحقل "الدرة" النفطي الواقع في المنطقة البحرية المشتركة بين كل من السعودية، والكويت، وإيران، مثالًا ذا دلالة في هذا السياق(درع الوطن، 2015).

أ. **الامتدادات السكانية والاجتماعية:** ساعد الجوار الجغرافي بين إيران ودول الخليج على سهولة التنقل والتواصل بين ضفتي الخليج، ومن ثم أصبحت هناك امتدادات ديمُغرافية وروابط اجتماعية بين الجانبين ؛ حيث يوجد العديد من العائلات والأسر الخليجية ذات أصول إيرانية، كما هي الحال في البحرين، والكويت، والإمارات، على سبيل المثال (درع الوطن، 2015).

ب. **الروابط التجارية والاقتصادية:** تُمثل إيران شريكا تجاريا مهما –وفي بعض الأحيان الشريك التجاري الأول– لبعض دول الخليج، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، فعلى سبيل المثال، تعد الإمارات شريكاً اقتصاديًّا لإيران من الدرجة الأولى، وتشير الإحصاءات الإيرانية إلى وجود نحو 8 آلاف شركة إيرانية تمارس أنشطة تجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية، شكَّلت الصادرات الإماراتية نحو 31% من إجمالي الواردات الإيرانية لعام 2011؛ حيث أصبحت إيران ثالث أكبر سوق تصديرية للإمارات مستحوذةً على ما يقارب 11% من إجمالي صادراتها(درع الوطن، 2015).

ج. **الروابط المعنوية "المذهبية":** وهي التي تتمثل في الارتباط المعنوي بين أبناء الطائفة الشيعية في عدد من الدول الخليجية وبين إيران باعتبارها أكبر دولة إسلامية شيعية في العالم(عيد، 2015).

2. أبعاد وملامح العلاقات بين ضفتي الخليج بعد الاتفاق النووي

يظهر إمعان النظر في مضمون الخطاب السياسي لكبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الإيرانيين تجاه دول الخليج في الأشهر الأخيرة، تغيرا لافتا في إدراك صنُاع القرار في طهران للدور الذي يمكن أو ينبغي أن تقوم به إيران في المنطقة، ولا يسع المراقب أن يفسِّر هذا النهج والسلوك التدخلي أحيانا والاستفزازي أحيانا أخرى لإيران تجاه بعض دول مجلس التعاون الخليجي، دون ربطه كمتغير تابع لدخول القوى العالمية الست الكبرى في مفاوضات مع إيران

بشأن برنامجها النووي، وهو ما ولد شعورا استعلائيا ارتكز إلى منطق امتلاك القوة لدى الجانب الإيراني، ويكفي للدلالة على ذلك، الإشارة إلى بعض التصريحات الرسمية، والتي من أهمها تصريحات الجنرال يحيى رحيم صفوي، المستشار العسكري للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي والقائد السابق للحرس الثوري، من أن "حدودنا الغربية لا تقف عند شلمجة على الحدود العراقية غرب الأهواز، بل تصل إلى جنوب لبنان. وهذه هي المرة الثالثة التي يبلغ نفوذنا سواحل البحر المتوسط" (أبو شادي، 2016).

لقد اعتبر بعض المحللين السياسيين الخليجيين أن الدول العربية، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي هي التي ستدفع ثمن الاتفاق النووي بين إيران والقوى الست الكبرى، وإذا كان من المعتاد أن تطلق طهران مثل هذه التصريحات بين الحين والآخر، فإن اللافت في هذه المرة أنها صعَّدت من لهجتها تجاه بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي طالما حافظت على علاقات متوازنة معها لعقود طويلة، انتقلت من مجرد التجاوز اللفظي إلى ميدان الفعل التدخلي، ويبدو المثال الأبرز والأحدث في هذا المقام، في إقدام السلطات الرسمية الإيرانية على اتخاذ إجراء أحادي الجانب، عبر السماح لشركات محلية بتوسيع أنشطة عمليات الاستكشاف في حقل "الدرة" النفطي الذي تتشارك فيه مع كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وهو ما هدَّد بتجدد النزاع حول هذا الحقل واندلاع أزمة سياسية ودبلوماسية خاصة بين إيران والكويت، لولا تحلّي الأخيرة بروح المسؤولية والحرص على علاقات حسن الجوار (مصدق، 2016).

من جهة أخرى، فقد شهدت الآونة الأخيرة معطيات ومؤشرات للتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لبعض دول الخليج العربية، وبما يعكس الازدواجية بين خطابها السياسي المُعلن وتصرفاتها على الأرض، ففي هذا السياق، صرّح وزير خارجية البحرين، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، بأن بلاده ضبطت كميات من المتفجرات المهرّبة عبر زوارق بحرية قادمة من إيران في يوليو 2015 حيث "كانت كافية لإزالة مدينة المنامة من الوجود"، كما وجه القضاء الكويتي الاتهام لـ24 شخصا، فيما عُرف إعلاميا بقضية "خلية العبدلي" الإرهابية، بـ"التخابر مع

جمهورية إيران الإسلامية وجماعة حزب الله التي تعمل لمصلحتها للقيام بأعمـــال عدائية ضد دولة الكويت من خلال جلب وتجميع وحيازة وإحراز مفرقعات ومدافع رشاشة وأسلحة نارية وذخائر وأجهزة تنصت بغير تـــرخيص وبقصـــد ارتكـــاب الجرائم بواسطتها"(البدائل، 2015).

3. تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على سوق النفط الخليجي

يشهد سوق النفط في العالم بدايةً من منتصـــف عـــام 2014م انخفاضـــات ملحوظة في الأسعار، الأمر الذي أثر على اقتصادات الدول المنتجة للنفط وخاصةً الدول التي تعتمد في مواردها بشكل كبير على النفط مثل دول الخليج، وقد بـــدأت تظهر مشكلة الانخفاض بدايةً من شهر يوليو حيث استمر الانخفاض التدريجي في الأسعار إلى أن بلغت خلال شهر مارس 2015م (أحدث بيانات متـــوفرة، البنـــك الدولي) نحو 55.8 دولار للبرميل محققةً معدل انخفاض بلغ 50% مقارنةً بشـــهر يونيو لعام 2014م، وتشير تقديرات (بلومبرج) إلى أن عقود 15 يونيـــو 2015م تبلغ 63.86 دولار للبرميل أي أنها ترتفع بمعدل 14% مقارنـــةً بأســـعار شـــهر مارس 2015م، وفي ظل هذه الأجواء، من المتوقع بعد اتفاقية ايـــران مـــع دول (5+1) ورفع العقوبات الدولية على إيران ومنها العقوبـــات المفروضـــة علـــى تصدير النفط، وسواء كان هذا الرفع تدريجياً أم مباشراً فإن مثل هذه المســـتجدات من المتوقع أن تفسح المجال لضخ مزيد من النفط الإيراني في الســـوق العـــالمي ومن ثم مزيد من الضغوط على توجه الأسعار نحو الهبوط، وبشكل عام يتوقـــف الأمر على مدى قوة تأثير عوامل العرض في تشكيل هيكل الأسعار الحالي، وعلى السياسات التي يمكن أن تقوم بها دول الخليج تحت مظلـــة الاوبـــك (المســـلمي، 2016)

ثانياً : تداعيات الاتفاق النووي على أمن الخليج العربي:

1. المملكة العربية السعودية:

على الرُغم من أننا تحدثنا بشكل عام عن المحور الخليجي وأثـــر الاتفـــاق النووي الإيراني عليه في السابق، إلا أنه يجب أن نتحدث عـــن دولـــة الســـعودية بشكل خاص وذلك لكثرة التصادمات بينهما، حيث كانت المملكة العربية السعودية

ولا تزال صاحبة التخوف الأكبر من المشروع النووي الإيراني، والمبني على إيديلوجية دينية شيعية، فقد رحبت بحذر بالاتفاق النووي الإيراني، فالسعودية لا تعترف بالنوايا الإيرانية كنوايا حسنة، حيث شددت على وجود آلية تفتيش صارمة مع آلية إعادة فرض العقوبات مرة أخرى في حالة أي انتهاك من جانب الإيرانيين، علماً أن تواصل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية قد حدث قبل الاتفاق النووي وبعده، وكان يحوي إشارات ورسائل تطمينيه نسبياً، ضمنت ترتيبات أمنية وإستراتيجية على المستوى القريب، لذا من المتوقع أن يكون هناك استقرار عسكري سياسي إيراني – خليجي منضبط إلى حد ما في ظل رعاية وضمانة أمريكية، بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المياه الدافئة (جاسم، 2016).

حكمَ "التنافس" معظم تاريخ العلاقات الإيرانية–السعودية، ولا تكاد ساحة فيها نفوذ للسعودية تخلو من تواجد إيراني مقابل ومنافس، ويأخذ هذا التنافس زخمه الكبير في المنطقة العربية. ومنذ العام 2005 تتصاعد حدَّة المنافسة ممثلة بصراع محورَي "المقاومة" و"الاعتدال". وأخذ هذا الصراع أبعادا جديدة مع الثورات العربية التي انطلقت شرارتها في تونس 2011، وازداد حدَّةً مع الثورة السورية، وتعاظمت حدَّته مع الأزمة اليمنية وتحالُف "عاصمة الحزم" ضد الحوثيين، وبهدف "مواجهة المدِّ الإيراني في اليمن، واعتُبِرت "عاصفة الحزم" "تخطِّياً لتقليد عدم المواجهة المباشرة بين الدولتين"، عقب قناعة بدأت تتشكَّل وسط صفوف صانعي القرار في السعودية بأن سياسة المواجهة غير المباشرة مع طهران باتت غير مجدية. وقد يكون الصراع بين البلدين مؤهَّلاً للوصول إلى مستويات أعلى إذا استمرت الأوضاع في سوريا والعراق على ما هي عليه، فضلًا عن عجز السعودية عن حسم وإنهاء ما بدأته في اليمن(عبدالله، 2015).

مِن الواضح أن الاتفاق النووي مع إيران، لن يجسر الفجوة بينها وبين جيرانها العرب وإن كان لا أحد يجادل في أن الاتفاق النووي، سيكون بمثابة صفقة يحقق فيها كل من طهران وواشنطن مكاسب كثيرة، وفي مقدمة ذلك أنها قلَّلت من احتمال نشوب حرب ضد إيران ويمكن أن تشكل ضمانة لعدد تطوير

إيران لسلاح نووي، فضلًا عن إعادة بناء الثقة وتطوير العلاقات بين البلدين. وتعتقد إيران أنها قدمت تنازلات في برنامجها النووي تمكِّنها من الحصول على مكاسب في المقابل، ويظهر أن إزالة العقوبات هي المقابل الذي تريده إيران بصورة أساسية، وإذا ما حصلت على مطلبها هذا فسينتعش اقتصادها، وتصبح سُوقها مقصداً للمستثمرين. وإن كان الاتفاق يخفِّف من حدَّة التهديد الأميركي بالنسبة لإيران، إلا أن الأمر لا ينطبق بالنسبة للتهديدات على المستوى الإقليمي؛ فالاتفاق من وجهة نظر جيران إيران في الخليج العربي سيعزِّز من قدرة إيران على الهيمنة، ولا يرون أن الاتفاق سيجبر إيران على التراجع عن سياستها الهجومية ؛ فالتأكيدات الأميركية والتعاون في مجال الدفاع ومساعدتهم على ردع إيران عسكريًّا، لم تساعد في وقف النفوذ الإيراني في محيطهم القريب(الدسوقي، 2016).

في المقابل، لم تقدِّم إيران ما من شأنه أن يخفِّف من مخاوف جيرانها العرب، وفيما كانت تخوض مفاوضات صعبة مع الغرب بشأن ملفها النووي، كانت تواصل بناء شبكة مصالحها في الشرق الأوسط في سوريا والعراق واليمن، ولا يبدو أن الاتفاق النووي سيُحدِث تغييراً في السياسة الإقليمية لإيران، ولن يثنيها عن مواصلة حضورها في ساحات تصنِّفها بالمهمة لها مثل سوريا والعراق وبدرجة أقل اليمن، من غير المفترض الإفراط بالتفاؤل على هذا الصعيد وتوقُّع دور إيراني أقل في جبهات الصراع هذه ؛ إذ ليس هناك أية مؤشرات على أن الاتفاق يتضمَّن بنودًا تصبُّ بهذا الاتجاه (الصمادي، 2016).

أمام التهديد الكبير الذي تمثله تنظيمات مثل "تنظيم الدولة الإسلامية" لإيران، قد تنتهج إيران سياسة ذات أبعاد صراعية أعمق، وستواصل دعمها للجماعات المسلحة واللاعبين غير الحكوميين. وفي مقابل هذه السياسة ستسعى دول الخليج العربية أيضًا إلى البحث عن وسائل جديدة لمواجهة إيران خاصة مع بدء تشكُّل قناعة لديها بأنه ما عاد بالإمكان الاعتماد على الحليف الأميركي كالسابق، وسيدفعها ذلك إلى تعزيز خيار "الحرب بالوكالة". وما يزيد من خطورة هذا الصراع الجيوسياسي، تحميله بحمولات طائفية، يقوم خلاله كل طرف باتهام

الآخر بأنه يمارس سياسة طائفية. وفيمـــا لا تبـــدو إيـــران مســـتعدة للاعتـــراف بتقصيرها على هذا الصعيد وخطورة ما يمكن أن يتركه ذلك مـــن نتـــائج علـــى مستقبل المنطقة، يرى جيرانها العرب في الخليج أن تراجـــع الصـــراع الطـــائفي مرهون بتراجع إيران كقوة إقليمية. وهذه الحمولات الطائفية تُعقِّد الصـــراع فـــي المنطقة وتجعل الوصول إلى تسويات في المعضلة الســـورية والعراقيـــة وكـــذلك اليمنية أمراً في غاية الصعوبة. وفي حقيقة الأمر ومن وجهة نظر أخـــرى ينظـــر بأنه ليس أمام السعودية والخليج خيارات أخرى سوى التهدئة مع إيـــران، وقبـــول الاتفاق النووي، نظراً لتراجع أهمية الخليج للغرب، خاصة بعدما فشلت الأنظمـــة الخليجية في احتواء خطر داعش، وتصدُر إيران دورا أكثر أهميـــة فـــي أزمـــات المنطقة، خاصة في العراق وسوريا (زاهر، 2015).

2. دولة قطر:

قطر تشترِك مع إيران في حيازة أحد أكبر حقول الغاز ويقع في حـــدودهما البحرية المشتركة، إلا أن العقوبات الاقتصـــادية حالـــت دون اســـتخدام إيـــران للتكنولوجيا المتطورة في استخراجه، لذا فمن المتوقع بعد رفع العقوبات عن إيران وعلاقتها المتحسنة مع الولايات المتحدة، استخدامها للتكنولوجيا المتطـــورة، ممـــا يقلص هامش مناورة التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها قطر، وعليه فـــإن العلاقـــة الجيواقتصادية بين قطر وإيران سوف تتعدل لصالح إيران(جلود، 2015).

3. البحرين:

شكّلت العلاقات بين البحرين وإيران في مرحلة ما بعد الاتفـــاق النـــووي مرحلة من التوتر والتصعيد، في ظل تدخلات إيران في تأجيج دور الشـــيعة فـــي البحرين، بل امتد الأمر إلى محاولة تقويض الاستقرار في البحـــرين، ممـــا دفـــع البحرين إلى اتخاذ اجراءات أمنية تحول دون أن يكون لإيران ايادي خفيـــة فـــي إثارة العامل الطائفي. وصل هذا الأمر إلى تدخل قوات " درع الجزيرة " والتـــي انبثقت عن مجلس التعاون الخليجي كقوات أمن الخليج العربي، في دخول البحرين لحمايتها. وبعد الاتفاق النووي وصلت العلاقات البحرينية الإيرانية لقطع العلاقات

الدبلوماسية بطرد البحرين للسفير الإيراني، نتيجة تدخلات ايران المستمرة في شأنها الداخلي(المجالي، 2015).

4. الإمارات:

العلاقات الإيرانية – الإماراتية تتميز بخصوصية أساسية، فعلى الرغم من وجود خلاف سياسي واضح في الرؤى السياسية، خصوصاً في ظل التنازع على وجود ثلاث جزر حدودية متنازع عليها بين الدولتين، إلا أن هناك أيضاً تعاون اقتصادي وثيق بين إيران وإمارة دبي، ففي ظل العقوبات المفروضة على إيران تضاعف حجم التبادل الاقتصادي بين الدولتين 3 مرات، إلا أن التناغم الاقتصادي بين الدولتين أصبح على المحك، حيث أن رفع العقوبات سيطلق يد إيران في تشكيل علاقتها التجارية، وإيجاد شركاء إضافيين، كما أعلنت إيران عزمها إنشاء ستة مناطق حرة على سواحلها الجنوبية مما يضع دبي في منافسة تجارية غير مسبوقة، بالإضافة إلى أن رفع العقوبات سيفعل خطة تحديث وتوسيع مطاراتها القائمة، وبناء مطارات جديدة، للصعود لمركز العقدة في الطيران التجاري الدولي بين شرق آسيا والشرق الأوسط، مما يهدد مكانة دبي في هذا المجال(عليو، 2015).

5. اليمن:

أصبحَ اليمن ساحة حرب جديدة حيث تشارك إيران والمملكة العربية السعودية في حرب بالوكالة، وتستغلّان الصراعات المحلية اليمنية وتعقيداتها، وفيما قد يؤدّي الاتفاق النووي إلى تفاقم التوتّر في اليمن، إلّا أنه قد يسفر عن نتائج إيجابية، إذ لاتزال هناك فرصة لتحويل اليمن إلى نموذج للتوافق بدلاً عن الصراع الإقليمي. فمنذ بدأ تحالف قوى بقيادة المملكة العربية السعودية بشنّ غارات جوية ضدّ المقاتلين الموالين للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح والفصيل الإسلامي الزيدي "أنصار الله"، المعروف باسم الحوثيين. وعلى الرغم من الجذور المحلية للحرب، فقد أصبحت الآن من دون أدنى شك جزءاً من صراع إقليمي أوسع، وهنا تحديداً يأتي دور الاتفاق النووي الإيراني(المسلمي، 2016).

أدّى الاتفاق النووي إلى تقليص حدّة التوتر وتحسين قـــدرة الغـــرب علـــى التواصل مع إيران، وإذا ما تم توسيع هذا الاتفاق ليشمل حلفاء الغرب في المنطقة، فقد يغيّر الأمور بصورة كبيرة وربما يمهّد الطريق لتحقيق سلام إقليمي في اليمن. وقد يكون من الممكن تسخير هذه الفرصة للضغط علـــى طهـــران لــــ"ترويض" حلفائها الحوثيين في اليمن، وربما أهم من ذلك توفير ضمانات تقضي بأن يلتـــزم الحوثيون بالاتفاقيات التي قد يتم إبرامها في المستقبل، وتبدو هـــذه النقطـــة أكثـــر أهمية أخذاً في عين الاعتبار أن نقض الحوثيين للعديد من الاتفاقيات السابقة كـــان منبعه عدم وجود جهة ضامنة يمكنها أن تضغط على الجماعة للامتثال إليها، نظراً إلى تراجع قوة الأطراف المحلية ولامبالاة الحوثيين بالقرارات الدولية، وطالما أن إيران كانت معزولة، لم يكن ثمّة ما يدعوها إلى الانخراط بصورة بنّاءة مـــع دول الخليج أو الغرب بشأن اليمن. أما الآن، فالأمور قد تتغيّر(المسلمي، 2016).

تتميّز السياسة الحالية للمملكة العربية السعودية تجاه إيران، ســـواء داخـــل اليمن أو خارجه، بكونها تستند إلى رد الفعل أكثر منه إلى الفعل، غير أنه وعلـــى الرغم من ذلك، لا تزال الغلبة للسعوديين في اليمن، ومـــع ذلـــك، فـــإن إصـــرار السعودية على ربط الحوثيين بإيران يمكن أن يقلّل من نفوذها عـــن طريـــق دفـــع جماعة الحوثي أكثر إلى أحضان إيران، فيما بدأت جماعة الحـــوثيين تـــدرك أن طهران هي نافذتها الوحيدة إلى العالم الخارجي (زهرة، 2015).

في المقابل سيؤدّي الاتفاق النووي إلى رفـــع العقوبـــات الدوليـــة، تنفـــتح إمكانيات جديدة أمام إيران، التي ربما وصلت بالفعل إلى حدود استعراض القـــوة من خلال الحوثيين، فجنوب اليمن سنّي شافعي في الغالب، ومـــن شـــأن محاولـــة إيران فرض نفسها في تلك المنطقة، باستخدام الميليشـــيات الزيديـــة ذات الـــنهج الطائفي، أن تنفّر السكان المحليين، كما أدّى تزايد الدور السعودي، والذي تكمّلـــه قوات إماراتية وبحرينية، والآن أيضاً قوات برية قطرية، إلى زيادة تكاليف الحرب الإيرانية بالوكالة في اليمن .لا يزال حلفاء إيران في اليمن أقويـــاء مـــن الناحيـــة العسكرية، إلا أن نفوذهم السياسي محدود ولديهم الكثير من الأعداء المحليين، فـــي حين يخضع قادتهم إلى عقوبات دولية، من خلال اختيارها نهجاً آخر وسعيها إلـــى

التوصّل إلى تفاهم مع السعوديين وحلفائهم اليمنيين بعد الاتفاق النووي، وسيكون في وسع إيران أن تؤدّي دوراً مؤثّراً، لكن من خلال قنوات رسمية سليمة. وهذا الأمر من شأنه أن يكون أكثر فائدة للبلدين. حتى اليوم، لم تتبنّ إيران مشروعاً واحداً لإعادة الإعمار في اليمن، ولا حتى في محافظة صعدة، معقل قيادة الحوثيين، التي مزّقتها الحرب، غير أن بإمكان إيران أن تقترح، بالأموال التي ستُتاح لها بعد تخفيف العقوبات، تنفيذ مشاريع اقتصادية بطرق رسمية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن يكسبها تأييداً شعبياً ثابتاً ويعوّل عليه(أبو رمان، 2015).

2.2.5 تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على أمن دول المشرق العربي:

تظهر تأثيرات السياسة الإيرانية على دول المشرق العربي وتدخلاتها بشكل كبير خاصة فترة الربيع العربي، حيث ظهر تقارب سياسة إيران وتدخلاتها في سياسات دول العراق وسوريا ولبنان، وزاد هذا الدور بعد الاتفاق النووي الإيراني، حيث منحها مزيد من الدور الإقليمي على حساب تأثر أوضاع الدول العربية وبشكل خاص مرحلة عدم الاستقرار السياسي في مصر.

أولاً: تداعياته على القضية الفلسطينية:

إن فصائل المقاومة كلها أو بعضها يستمد التمويل والتسليح اللازم من إيران، مما أوجد حالة من القلق أن يكون الاتفاق النووي يحمل بين طياته تسوية تشملهم، وقد جاءت كلمات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران لطمأنة حلفاء إيران في المنطقة ومنهم فصائل المقاومة، حيث قال "سواء تم التصديق على هذا النص (الاتفاق النووي) أم لا، فإننا لن نتخلى عن دعم أصدقائنا في المنطقة، وسيحظون بدعمنا على الدوام". مما يشير إلى تبني إيران لاستراتيجية قائمة على دعاية ممانعة وسلوك اندماجي، كما أن علنية الدعم الإيراني أو ازدياده بدرجة كبيرة لفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة هو أمر مستبعد، حيث أن إسرائيل التي تعد أحد أقوى الرافضين للاتفاق النووي، قد تجده المبرر لإثارة الغرب ضد إيران مجددا(عليو، 2015).

في مقابل ذلك تثير أكثر من علامة استفهام على علاقة إيران باسرائيل، والتي ظهرت حالة التوافق على الأزمة السورية، وعدم تبني إسرائيل في خطابها الرافض للإتفاق النووي أي ضغوطات حقيقية وملموسة على السياسة الأمريكية، مما يظهر تعاوناً خفياً في العلاقة الإيرانية الإسرائيلية على حساب القضية الفلسطينية(المجالي، 2015).

ثانياً: مصر:

على الرغم من وجود دوافع لدى الدولتين لاستعادة العلاقات الطبيعية بينهما، خاصة وأن هناك رؤية متقاربة لبعض لأزمات في الشرق الأوسط خاصة في سوريا، إلا أنه هناك أيضا معوقات تحول دون إتمام التقارب المتوقع بعد الاتفاق النووي، وأهم تلك المعوقات هو أمن الخليج، واستمرار النظرة الأمنية الاستخباراتية المتبادلة بين البلدين، والتي تسيطر على نظرة بعض المسئولين في الجانبين(سلامه، 2016).

ثالثاً: الحالة العراقية:

جمهورية العراق، ومنذ سقوطها بعد الغزو الأمريكي عام 2003 تدور بشكل كبير في الفلك الإقليمي الإيراني، حيث اتخذت الحكومات العراقية المتعاقبة نسبياً – عدا حكومة أياد علاوي الانتقالية عام 2005 – من إيران حليفاً استراتيجياً عميقاً، بيد أن إيران لم تكن تنظر للعراق من هذا المنظار بقدر ما كان العراق ساحة لتصفية الصراعات الإقليمية والدولية لتحقيق المصالح الإيرانية ومن بينها الضغط على القوى الكبرى عبر بوابة العراق للحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب الجيوسياسية وتعضيد الموقف الإيراني اتجاه القوى الدولية الكبرى، ناهيك عن أن العراق بالنسبة لإيران منجم من الذهب الذي يمكن أن يستثمر بكلف قليلة وبطرق سهلة للغاية. لذا فأن الاتفاق النووي الذي وقع قد يؤدي إلى تسوية الكثير من الخلافات الإقليمية الدائرة على ارض العراق وتحقق الانفراج في العديد من قضايا الصراع، علماً انه من المهم القول أن العراق كان البوابة الرئيسية التي جعلت إيران تقف على العتبة النووية، فالعراق كجغرافية وسياسة كان ساحة إستراتيجية عملاقة لتحقيق الطموحات الإيرانية النووية وللضغط عبر هذه الساحة

اتجاه القوى الكبرى. إن حدوث استقرار نسبي في العراق ليس آمر حتمي بقدر ما يتطلب هذا الآمر تتبع السلوك الإيراني السياسي الخارجي تجاه العراق والتزاماتها مع الولايات المتحدة لكي نستطيع صياغة رؤية لمـا يمكـن ان يكـون الوضـع مستقبلاً. ومن الجدير بالذكر أن الحرب الداخلية الجارية في العراق كانت احد أهم محاور المفاوضات النووية (الريني، 2016).

في حقيقة الأمر يبقى استفسار حول انعكاس هذا الاتفاق سلباً أم إيجاباً على العراق ; وللتفكير في هذا الطرح يجب وينبغي أن نحدد مجـال الأمـن القـومي الإيراني في العراق وحدوده، من ثم نُنقب عن إمكانية انعكاسات هذا الاتفاق حيال العراق. فإذا ما أردنا أن نحدد مساحات الأمن القومي الإيراني، فإنها تمتـد مـن منطقة الشرقاط شمال محافظة صلاح الدين حتى البصرة جنوباً، ومن ديالى شرقاً حتى حدود العراق مع الأردن غرباً بالتوازي مع منطقة جنوب نينوى. لـذا فـان انعكاس هذا الاتفاق سيكون واضح على هذه الجغرافية أكثر منه من باقي مساحات العراق الأخرى، بيد أن تحديد نوع الانعكاس إيجابياً أم سـلبياً هنـا هـو الأمـر الصعب. فمن خلال استقراء سريع للموضوع يمكن القول، أن انعكاس هذا الاتفاق سيكون ايجابياً نوعاً ما على وفق فرضية تكررت على ارض الواقع أكثر من مرة تقول بوجود علاقة طردية موجبة مؤداها انه كلما حصل تقدم بالمفاوضات النووية الإيرانية، كلما انعكس ذلك على طبيعة المعركة فـي العـراق إيجابـا (ادريـس، 2016).

خامساً: الأزمة السورية:

لا يُرتبط التأثير الإيراني المباشر في سوريا بإيران رسمياً، بقدر ما يرتبط الوضع في سوريا بالروس والصينيين، حيث تلعب إيران في سوريا دور الضاغط على الغرب من خلال الوظيفة الروسية الصينية الممنوحة لها، فما تقوم به إيـران في سوريا لا يمكن اعتباره إستراتيجية إيرانية خالصة نابعة من تصـور إيرانـي إقليمي حر لتحقيق المكاسب، بقدر ما تتصادم المصالح الروسية–الصينية من جهة مع طموحات الغرب لتحقيق التفوق على الجغرافية التي تمثـل امتـدادات الأمـن الاستراتيجي الروسي بالقرب من المياه الدافئة، لذلك فعنوان الأداء الاسـتراتيجي

الصيني الروسي يُمكن رؤية ملامحه عبر المعطى الإيراني اتجاه الجغرافية السورية(أغوان، 2015).

كما يتعدى الدور الوظيفي الإيراني في سوريا مصالح واستراتيجيات كل من روسيا والصين، فقد تمت ترجمة هذه المصالح بشكل انتشار إيراني جيواقليمي. لذا فأن الحالة السورية لا ترتبط بشكل مباشر وعميق بإيران واتفاقها النووي لوحدها، فالتغيير على الساحة السورية عنوانه روسيا والصين بالإضافة إلى القوى الكبرى الأخرى، حيث أن هذا الحديث لا يعني عدم وجود تصورات إيرانية ضمنية لما تريد أن يكون عليه الوضع في سوريا بالاتساق مع الرؤية الروسية الصينية، حيث أن لإيران مشروع إقليمي شرق أوسطي، يتفق هذا المشروع مع المشاريع الروسية الصينية بنسب معينة، لهذا نجد أن إيران هي صاحبة التأثير الأوضح والظهور الأبرز في سوريا نتيجة قربها الجغرافي وامتداداتها الإيديولوجية. لكن يبقى طرح مهم، حول تخلي إيران عن نظام الأسد مقابل هذا التوقيع، أم أن التوقيع كان من بين بنوده هو الإبقاء على الأسد كجزء من السلطة في سوريا. وللإجابة على هذا السؤال فان تصفح المشروع الأمريكي القديم حيال المنطقة والرامي لإعادة تشكيل الجغرافية الشرق أوسطية، قد يجيب جزئيا عن هذا السؤال، حيث بالإمكان تقبل بشار الأسد كقائم على السلطة في جزء معين في سوريا مقابل وجود جزئي ناخرين على اقل تقدير في سوريا خارج هذه السلطة، واحدة تابعة للقوى السورية ومعارضتها السياسية والعسكرية والأخرى للأكراد (أغوان، 2015).

هذه الوضعية قد تؤدي إلى إعادة رسم خريطة العلاقات الإقليمية، حيث تعد سوريا بمثابة منطقة حرب بالوكالة بين طهران والرياض، ومن المتوقع أن يزيد الاتفاق النووي من حدة الصراع، حيث أن رفع العقوبات من شأنه أن يزيد من الدعم الإيراني لنظام بشار الأسد، وهو ما سوف تقابله الرياض أيضا بزيادة في دعم وكلاءها والمعارضة في سوريا(ادريس، 2016).

سادساً: لبنان:

تعتبر لبنان إحدى ساحات التماس السعودية – الإيرانية، فمن المنطقي أن يصل صدى الاتفاق النووي إليها، خاصة وأن البلد الذي يعاني فراغا رئاسياً اقترب من عامه الثاني، ووجود مرشحين مدعومين من أطراف خارجية، تحديدا من إيران والسعودية، حيث أن لبنان أيضا هي منطقة تنافس سياسي بالوكالة بين طهران والسعودية، ويخشى المحسوبين على تيار 14 آذار من استغلال إيران لما قد يحققه لها البرنامج النووي من قدرات مادية وسياسية تمكنها من حسم صراعات حلفائها في دول الشرق الأوسط لصالحهم، ومن أزمة الشغور الرئاسي في لبنان، إضافة إلى ذكر نفوذ إيران من خلال "حزب الله" اللبناني والذي يعد جهه منفذه للقرارات الإيرانية في لبنان والمنطقة العربية، فمن المحتمل أن بعد الانفراج النسبي عن إيران عبر اتفاقها النووي أن تدعم حزب الله بكافة الوسائل والطرق لتكون نافذة في توسعها وتوغلها في الجغرافيا السياسية العربية عن طريق هذا الحزب السياسي – العسكري الموجه شيعياً تجاه أزمات المنطقة(زهرة، 2015).

3.2.5 الانعكاسات الأمنية للاتفاق النووي الإيراني من منظور مؤسساتي (جامعة الدول العربية)

شَهِدَ مقرُ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعلى مدى يومين (28 و29 فبراير 2016) أعمال المؤتمر المشترك الثاني بين جامعة الدول العربية والمنتدى العربي النووي بمشاركة المجلس المصري للشؤون الخارجية الذي عقد تحت عنوان الانعكاسات الأمنية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني مع (مجموعة دول 5+1)، الذي افتتح أعماله الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي بالمشاركة مع رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان وكان فرصة مهمة لتدارس التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي وبالذات من منظور علاقته بالنظام الإقليمي للشرق الأوسط، أي من منظور التحديات الإقليمية الشرق أوسطية للأمن القومي العربي، الأمر الذي فرض ضرورة التطرق إلى التحديات والتهديدات الإيرانية للأمن القومي العربي جنباً إلى جنب مع كل من التهديدات الإسرائيلية

والتركية، مع إعطاء خصوصية للتهديدات النووية، وما تفرضه هذه التهديدات من مسؤوليات على العرب للبحث في الخيارات العربية النووية ومستقبل الشراكة النووية العربية، وعلى الرغم من خصوصية قضايا هذا المؤتمر، وبالذات ما يتعلق بالتهديدات النووية الإقليمية للأمن العربي وعلى الأخص ما يمثله توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع "مجموعة دول 5+1" فإن التورط الإيراني في قضايا وصراعات عربية ظل يمثل هاجساً على رؤى وتحليلات المشاركين في المؤتمر، بسبب تشابك وتداخل تلك التهديدات الإيرانية للأمن العربي بين ما هو نووي وما هو عسكري وأمني وسياسي ومذهبي(الدسوقي، 2016).

فقد حظي الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الدولية الكبرى بأولوية في الاهتمامات والتحليلات من منظورين: الأول، حول ما إذا كان هذا الاتفاق يحمل تهديدات ظاهرة أو مستترة للعرب ولأمنهم القومي. والثاني، حول القيود المحتملة التي يمكن أن يفرضها هذا الاتفاق على المشروعات النووية العربية المستقبلية سواء كانت مؤكدة أم محتملة، وهنا أسهب مسيمو أبورا رئيس فريق عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران حول "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في متابعة تنفيذ الاتفاق ومداخلة الدكتور يسري أبو شادي كبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (السابق) أهمية كبيرة في تأكيد مجموعة من المفاهيم والرؤى (الدسوقي، 2016).

من أبرز هذه المفاهيم أن البرنامج النووي الإيراني لم يعد يمثل تهديداً نووياً للأمن العربي حيث أُخضعت - بموجب الاتفاق- المرافق النووية الإيرانية جميعها للتفتيش من جانب خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى عام 2040، والتزمت إيران بألا تتعدى نسبة تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها 3، 7% وتخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي تخفيضاً كبيراً، والالتزام بعدم إنتاج البلوتونيوم والماء الثقيل، في مقابل رفع العقوبات تدريجياً ضمن قيود وشروط صعبة، أبرزها عودة العقوبات بقرار من مجلس الأمن دون تمكين أية دولة من الدول دائمة العضوية في المجلس باستخدام حق الفيتو، لكن التهديد الإيراني للأمن العربي مازال وارداً في المجالين الأمني والسياسي على ضوء كيفية توظيف

إيران واستخدامها لمواردها المالية الهائلة التي سوف تحصل عليها ضمن رفع العقوبات (ابو شادي، 2016).

هناك أيضاً قيد آخر لا يقل أهمية وهو أن الاتفاق النووي مع إيران لم يشر من قريب أو من بعيد لا من جانب إيران ولا من جانب الدول الست المفاوضة معها إلى ضرورة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، علماً أنه على غرار هذا الموقف قديماً وافقت الولايات المتحدة والدول النووية الكبرى في مؤتمر المراجعة عام 1995 على إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مقابل موافقة الدول العربية ودول حركة عدم الانحياز على قرار المد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أُكِّد قرار إقامة تلك المنطقة في مؤتمر المراجعة الذي عقد عام 2000 ثم في المؤتمر الذي عقد في عام 2010 الذي استجاب للطلب العربي بعقد مؤتمر دولي لإقامة هذه المنطقة في نهاية ديسمبر 2012، وهو المؤتمر الذي كان من المقرر أن يعقد في هلسنكي لكن الولايات المتحدة أحبطت هذا المسعى استجابة للرفض "الإسرائيلي"، و أفشلت إصدار قرار من مؤتمر المراجعة الأخير في مايو 2015 كان يقضي بعقد هذا المؤتمر في أبريل 2016. فقد فضلت الولايات المتحدة ألا يصدر بيان نهائي عن المؤتمر عن أن يصدر متضمناً الفقرة الخاصة بتجديد الدعوة للمؤتمر التي أصرت مصر عليها بدعم من دول عربية وأخرى من دول حركة عدم الانحياز من بينها إيران(سلامه، 2016).

أولاً: آليات مواجهه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للتحديات النووية

وضع جدول أعمال عربي لمواجهة التحديات وأسئلة مهمة فرضت على المشاركين في مؤتمر مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعلى مدى يومين من مسئولين ومفكرين وخبراء سياسيين واستراتيجيين في وضع أجندة مهام وجدول أعمال لحماية الأمن القومي العربي، من خلال بلورة وصياغة استخلاصات لمجمل الأفكار والرؤى التي طرحت خلال المؤتمرات والتي يستوجب الالتزام بها من جانب كل الحكومات العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال الهيئة العربية للطاقة الذرية إضافة إلى مراكز البحوث

والدراسات الاستراتيجية العربية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة وفي المقدمة منها المجلس المصري للشئون الخارجية وما يناظره من مجالس ومؤسسات عربية مشابهة(الخطاف، 2015).

ويتضمن جدول الأعمال هذا خمسة عشر توصية تشمل كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر النووية التي تتهدد الأمن القومي العربي من ناحية وكيفية وسبل امتلاك القدرات العربية القادرة على مواجهة تلك التهديدات والتحديات، هي على الترتيب: (مصدق، 2016)

1. العمل على إرساء استراتيجية شاملة للأمن القومي العربي، تأخذ بعين الاعتبار مختلف التهديدات الخارجية والداخلية للدول العربية والقيام بمختلف الخطوات العملية في هذا الشأن.
2. التأكيد على أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم على التوازن بين ركائزها الثلاث، المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأن أي إخلال بهاذ التوازن يعتبر إخلالًا بنص وروح المعاهدة، وتهديدًا للسلم والأمن الدوليين.
3. التأكيد على أن عدم تنفيذ قرار الشرق الأوسط الخاص بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية الصادر عن مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995 أخل بالأساس الذي ارتكز عليه القرار الخاص بالمد اللانهائي للمعاهدة الصادر عام 1995، الأمر الذي يدعو إلى أهمية إعادة النظر في هذا القرار. (مصدق، 2016)
4. دعوة المراكز البحثية العربية بالنظر في الجانب القانوني المترتب على قرار المد اللا نهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الصادر عن مؤتمر مراجعة وتمديد المعاهدة لعام 1995، نظرًا لعدم تنفيذ الدول النووية لما تعهدت به في ذلك المؤتمر وفي مؤتمري المراجعة لعامي 2000 و2010، وتقاعسها عن تنفيذ المادة السادسة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

5. ضرورة انضمام إسرائيل بدون مزيد من التأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
6. التأكد من جدية التزام إيران ومجموعة الدول 5+1 في تنفيذ الاتفاق النووي، ووضع كل الخيارات الممكنة لمواجهة أية خروقات للاتفاق وفقًا لمقتضيات الأمن القومي العربي.
7. سعي الدول العربية لبذل الجهود اللازمة لإنهاء المماطلة والمراوغة التي تحول دون إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والتأكيد على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة الصادرة منذ عام 1974، وآخرها القرار رقم RES/A/70/24 بتاريخ 2015/12/7. (البدائل، 2016).
8. التأكيد على أن فرص نجاح مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020 ومستقبله تتوقف على: مدى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بنزع الأسلحة النووية، والتفاوض حول معاهدة حظر استخدام الأسلحة النووية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وصولًا إلى معاهدة عالمية لنزع الأسلحة النووية.
9. الإعراب عن القلق من إعاقة بعض الدول النووية تنفيذ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر عام 1996، الذي طالب بالتفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية وتدمير المخزون منه، والطلب من تلك الدول الكف عن رفض إدراج هذا الموضوع ضمن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح باعتباره الجهاز التفاوضي الوحيد لموضوعات نزع السلاح بالأمم المتحدة حتى يمكن إبرام تلك المعاهدة في أقرب وقت ممكن تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة وآخرها القرار رقم RES/A /70/52 بتاريخ 2015/12/7. (مصدق، 2016).

10. وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دعوة الدول النووية الخمس الحائزة على الأسلحة النووية لتحمل مسؤولياتها المنصوص عليها في المعاهدة، والتأكيد على أن استمرار دول حلف شمال الأطلنطي في سياساتها المتعلقة بالمشاطرة النووية "Nuclear Sharing"، تمثل انتهاكًا لأحكام المواد الأولى والثانية والسادسة من المعاهدة.
11. دعم "الهيئة العربية للطاقة الذرية" بما يؤمن لها القيام بالدور الإيجابي والفاعل في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في الدول العربية، وتفعيل الاستراتيجية العربية النووية التي تم اعتمادها خلال قمة الدوحة عام 2009، والطلب من الهيئة إعداد مخطط تنفيذي لمشاريع عربية مشتركة وسبل تمويل موازنتها بشكل مستقل عن موازنة الهيئة(أبو شادي، 2016).
12. إعادة التأكيد على أهمية تنفيذ الاستراتيجية العربية النووية في تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وعلى أهمية وجود برامج نووية عربية سلمية منها إنشاء دورة عربية للوقود النووي.
13. مطالبة مؤتمر نزع السلاح بأن يراعي في المفاوضات حول "معاهدة حظر الأسلحة النووية" برنامج عمل حركة عدم الانحياز المقدم لمؤتمر نزع السلاح عام 1996 وبرنامج عمل الحركة المقدم لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 كأساس للمفاوضات.
14. الإعراب عن القلق من الآثار الإنسانية الكارثية لاستمرار حيازة الأسلحة النووية في الدول الأطراف وغير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة إسرائيل، وفقًا لنتائج المؤتمرات ذات الصلة التي عقدت في النرويج والمكسيك والنمسا خلال عامي 2013 و2014، وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم RES/A /70/47 بتاريخ 2015/12/7.
15. التأكيد على أهمية مواصلة التنسيق والالتزام بالمواقف العربية خلال المحافل الدولية وأهمية الحفاظ على هذا التماسك في المواقف العربية في المؤتمرات القادمة ذات الصلة(الريني، 2016).

وفي النهاية الوعي بهذه التوصيات والالتزام بها يمكن أن يؤسس لقواعد مهمة لحماية الأمن القومي العربي من منظور المخاطر والتهديدات النووية على ضوء البيئة الإقليمية النووية غير المواتية وتنصل القوى النووية الكبرى من التزاماتها الواردة في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

ثانياً: السيناريوهات المستقبلية للأمن القومي العربي في ظل الاتفاق النووي الإيراني

في ضوء التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، وأخذاً بعين الاعتبار تعدد وتشابك ملفات وقضايا التعاون والنزاع، بين إيران والمنطقة العربية فإنه من الصعوبة التنبؤ باتجاه مسار هذه العلاقات على نحو دقيق. ومع ذلك، يمكن القول: إن ثمة ثلاثة سيناريوهات يمكن استشرافها لشكل العلاقات العربية-الإيرانية خلال المستقبل المنظور:

سيناريو التقارب والانفتاح: حيث يؤسَّس هذا السيناريو على إقامة حوار جاد بين الجانبين عبر قنوات اتصال دورية رسمية واضحة، بشأن قضايا الخلاف الرئيسية، وفي مقدمتها السلوك الإيراني التدخلي في شؤون بعض من الدول العربية، ويعد هذا السيناريو الأفضل من منظور الأمن القومي العربي، لكن تحققه يظل رهناً بمدى توافر الرغبة الصادقة والإرادة السياسية الحقيقية لدى إيران لتغليب مبادئ حسن الجوار والمصالح المتبادلة على مبدأ بسط الهيمنة والنفوذ الإقليمي المستند إلى منطق القوة وحده.

سيناريو الصدام المباشر: يقوم هذا السيناريو على احتمال تصاعد وتيرة التوتر الحالية في العلاقات بين إيران وبعض من الدول العربية وتحديداً الخليجية، وتجاوزها نقطة التوازن، لتصل إلى نوع من الصدام العسكري المباشر، وإن كان محدوداً. ورغم احتمالية حدوثه، تبقى نسبة تحقق هذا السيناريو عند مستوياتها الدنيا؛ نظراً لكون السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي لا تعتمد القوة منهجا لإدارة علاقاتها الدولية وحل قضاياها الخلافية مع دول العالم، إضافة إلى وجود كوابح دولية رادعة لأي سلوك إيراني غير حكيم، وفي مقدمة هذه الكوابح: الالتزام الأميركي بأمن الخليج والأمن القومي العربي .

سيناريو "المد والجزر": ويمثل هذا السيناريو استمرارا للحالة الاعتيادية التي تتسم بها العلاقات بين الدول العربية وإيران على امتداد العقود الأربعة الأخيرة، والتي تراوح، بين التقارب والتعاون تارة، والتباعد والنزاع تارة أخرى. ويعد هذا السيناريو هو المرشح للتحقق عملياً، في ضوء معطيات البيئة الإقليمية الراهنة، والتي لا تزال تعج بالملفات الخلافية بين الجانبين، وخاصة في كل من اليمن وسوريا والعراق.

3.5 الخاتمة :

ناقشت هذه الدراسة تتبع المسار التاريخي وتأثير العلاقات الإيرانية على الأمن القومي العربي، وما إذا كان الاتفاق بشأن برنامج إيران النووي سيقود إلى بناء حالة من الاستقرار يكون لإيران وقوى إقليمية أخرى دور مؤثر فيها، أم أنه سيؤدي إلى تعاظم الدور الإيراني مما يكون سبباً لمزيد من المعضلات الإقليمية، مع ارتفاع في وتيرة الصراع بصورة قد تقود إلى مواجهات عسكرية، وحروب في المنطقة العربية حيث تكون إيران ضالعة فيها بصورة مباشرة. وجادلت هذه الدراسة في الأسباب التي تعزِّز من موقع واحتمالية حدوث أي من الأمرين. ويمكن تسجيل عدد من الخلاصات والنتائج بشأن تأثيرات الاتفاق على موقع إيران وأيضاً انعكاسات هذا الاتفاق على الأمن القومي العربي:

أولاً: سينهي الاتفاق أزمة الملف النووي الإيراني، لكنه سيفتح ملفات أزمات أخرى، مما يوجد حاجة ماسَّة لبناء آليات لمواجهة هذه الأزمات والمخاطر.

ثانياً: على الصعيد الداخلي الإيراني: يرى فريق أن النتائج الاقتصادية الإيجابية للاتفاق النووي لن تكون مباشرة وسريعة. ستحقق إيران بعد إزالة العقوبات نموا اقتصاديا يتراوح بين 3-7%، لكنه لن يكون كافيًا لحل مشكلة البطالة (14%) وتجاوز المشكلات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن إيران خسرت الكثير من عائداتها نتيجة العقوبات، وأن الحكومة بحاجة إلى سنوات طويلة لجبر هذه الخسارة.

ثالثاً: لا يبدو أن الاتفاق النووي سيُحدث تغييرًا في السياسة الإقليمية لإيران، ولن يثنيها عن مواصلة حضورها في ساحات تصنِّفها بالمهمة لها، مثل: سوريا والعراق، وبدرجة أقل اليمن.

رابعاً:بالرغم من أن إنتاج النفط حالياً يحقق خسائر لدول الخليج المنتج الأكبر للنفط، إلا أنها قررت عدم تخفيض الإنتاج حفاظاً على حصتها في السوق العالمي، وقررت منظمة الأوبك عدم تخفيض الإنتاج.

خامساً: قد يفتح الاتفاق الطريق أمام تكوين تعاون إقليمي؛ مما يؤدي إلى تحقيق علاقات جيدة بين إيران وجيرانها، وذلك ينسحب على علاقة الجمهورية الإسلامية مع المملكة العربية السعودية ؛ وهذا من شأنه أن يعمل على ضمان تدفق مستقر للنفط، الذي هو في مصلحة الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها.

سادساً: قد يحدث عكس الاحتمال السابق؛ فالاتفاق سيمنح إيران فرصًا أكبر لزيادة نفوذها ويوسِّع من هامش تدخلها في عدد من الساحات التي لها موالون فاعلون فيها، مثل: سوريا، ولبنان، والعراق، واليمن، والخليج العربي، وسيأتي ذلك على حساب نفوذ عدد من الدول المؤثرة في المنطقة وفي مقدمتها السعودية وتركيا.

سابعاً: الاتفاق من وجهة نظر جيران إيران في المنطقة العربية سيعزِّز من قدرة إيران على الهيمنة.

ثامناً: في المحصلة يمثِّل الاتفاق ربحا استراتيجي لإيران، يعزز من مكانتها الإقليمية، وبدون إدارة واعية للأزمات فإن الاتفاق سيقود إلى مزيد من أقلمة الصراعات في المنطقة مما قد يزيد حدَّتها وامتدادها زمنيا وجغرافيا.

4.5 التوصيات:

أولاً: تفعيل آليات التعاون العربي المشترك في مواجهة كافة مصادر التهديد للأمن القومي العربي، بما فيها النفوذ الإيراني في المنطقة.

ثانياً: تفعيل دور إقليمي عربي لمواجهة الأدوار الإقليمية الأخرى، والعمل على معالجة الأزمات والمشاكل العربية.

ثالثاً: حل الخلافات العربية العربية، والمساهمة بتحقيق خيارات التقــارب، ونبــذ الصراعات الإقليمية والتصدي لمحاولات إثارة الصراعات الطائفية.

رابعاً: تعزيز المنظومة الأمنية العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، للتصدي لأي محاولة لاختراق أمن واستقرار الدول العربية.

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية :

أبو شادي، يسرى (2016) رؤية تقييمية لاتفاق ايران، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 203، 2016.

إحتشامي، أنور (2001)، "**مستقبل الدور الإيراني الجديد والتطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية**".

أحمد، ثابت (1991)، "**العرب وإيران هيمنة الأمن وفراغ القوة**" المؤتمر السنوي.

إدريس، محمد (2016)، توقعات متباينة: **الأمن القومي العربي ومخاطر التهديد النووي**، المركز العربي للبحوث والدراسات، السبت 26/مارس/2016 ص 12.

إدريس، محمد سعيد (2014) **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014.

آغا، أحمد (1980)، "**قضايا الخليج العربي**" **سلسلة دراسات ووثائق إستراتيجية**، دار النهضه، تونس 1980

أغوان، علي(2015)، رؤية في مقدمات الإستراتيجية الإيرانية حيال المنطقة العربية، **ساسة بوست**، تاريخ الاطلاع 11 مايو 2015، متوفر عبر الرابط التالي: http://www.sasapost.com/opinion/the-world-after-the-iranian-nuclear-deal/

آل هميل، خالد (1999)، "لماذا الغضب من التقارب السعودي الإيراني"؟ **جريدة الجزيرة السعودية**.

باديب، سعيد (1994)، "**العلاقات السعودية – الإيرانية 1932-1983**، ط1، مركز الدراسات الإيرانية العربية، لندن، ص116.

البراء، عبد القادر وحيد محمود العاني(2002)، **القدرات العسكري الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، 2002، ص166.

البطنيجي، عياد (2014)، التحالف السوري – الإيراني: تاريخه، حاضره، مستقبله، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، شتاء 2014.

بوقارة، حسين(2004)، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21، تموز 2004.

توفيق، سعيد حقي (2000)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار الأوائل للطباعة والنشر.

توهيل، محمد (2010)، "هذه هي العولمة: **المنطلقات والمعطيات والأفاق**"، الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح، 2002، ص229.

الجازي، محمود بريك محمد (2011)، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاة المنطقة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن .

جاسم، حمد (2016)، **رفع العقوبات عن ايران** . دراسة في الأسباب والنتائج، صحيفة النبأ الإخبارية، تاريخ النشر 2016/1/28، العدد 1120، العراق، بغداد، 2016.

الجاسور (2012)، ناظم عبد الواحد، "**موسوعة علم السياسة**"، الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2012.

جلود، ميثاق خير الله (2015)، موقف الدول الكبرى من الاتفاق النووي الإيراني، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 4010.

الجوهري، يسرى (2003)، "**جغرافيا العالم**" ، دار الوفاء للنشر والتوزيع والنشر، ط1.

جيمس دورتي، روبرت بالستغراف(1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليدعبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الاولى، ديسمبر 1985.

الحاج، علي (2005)، "**سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**"، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة 2005.

الحباشنة، صداح أحمد (2008)، "**محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1979-2007)**، سلسلة العلوم الاجتماعية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث والعشرون، العدد الخامس 2008.

الحباشنة، صداح أحمد (2012)، "محددات السياسة الخارجية السورية تجاه إيران للحقبة (1979-2009)، " **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية،** جامعة مؤتة، المجلد(4)، العدد(1)، صفر 1433، كانون الثاني 2012.

الحباشنة، صداح، (2013م)، إشكاليات العلاقات الروسية الإيرانية: مساحة الالتقاء وهامش الاختلاف للفترة(1992-2010)، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، المجلد5، العدد1

حسين، زكريا (2011)، "الأمن القومي"، **مجلة أكاديمية ناصر** العسكرية، العدد 44، 2011.

الخطاف، علي (2015)، **تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على سوق النفط في دول الخليج**، تاريخ الاطلاع 25 اذار2015، متوفر عبرا لرابط التالي : http://gulfstudies.info/ar/reports/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%

الدسوقي، أبو بكر (2016)، الثوابت والمتغيرات بعد "الاتفاق النووي الإيراني"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد203، 2016.

دغبار، عبد الحميد(2008)، **جامعة الدول العربية و القضايا المعاصرة**: قراءة في المواقف و القرارات، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2008.

دوفاي، ألكسندر (2007) , "الجيوسياسة: "، **دورية دراسات استراتيجية**، العدد الرابع، يوليو 2007، مركز البصرة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر .

ربيع، حامد (1985)، **نظرية الأمن القومي العربي و التطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة، دار الموقف العربي 1985.

الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت. ص219.

الريسوني، سمير زكي(2014)، **كيف يتعامل العرب مع إيران النووية ؟**رؤية عربية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الأهرام، عدد 71 يونيو 2014.

الريني، منال(2016)، تاثيرات الاتفاق النووي في السياسة الخارجية الايرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 203، 2016.

الزاز، سعد (2004) سوريا المعركة المقبلة، **مجلة الزمان الجديد** 17 /مايو/ 2004

زاهر، محمد (2014) ,قراءة في الملف النووي الإيراني وموقف الإدارة الأمريكية منه، صحيفة اللواء، متوفر على www.al-liwa.com, بتاريخ 2014/5/3

زهرة، عطا محمد (2015)، **البرنامج النووي الايراني**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، بيروت.

الزويري، محجوب (2013)، إيران والعالم العربي .. مشهد متحرك ما بعد الربيع العربي، **موقع المجلة**، متوفر عبر الرابط التالي : http://www.majalla.com/arb/04/2012/article55234396

السبكي، أمال (1999) **تاريخ ايران السياسي بين ثورتين 1906-1979، و دور رجال الدين المتأخر في الثورة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص 202- 207.

السرجاني، خالد (2015)، **هل بدأت الحقبة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط؟، رؤى عربية، مختارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الأهرام، عدد 88 يونيو 2014.

السعودي، هالة (1991)، "**أزمة الخليج ودول الجوار، تركيا وإيران**"، **في أحمد رشيدي: "الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج"**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ص302.

السعيد، عبد المؤمن (2010)، **إيران ومشكلاتها النووية، مختارات إيرانية**، العدد (37)، القاهرة، أب/ أغسطس، متوفر على: (www. Ahram.Org.eg).
سكوفيلد، ريتشارد (1993)، "**نحن وإيران**"، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، العدد (32)، ص21.
سلامة، معتز (2000)، "**التقرير الاستراتيجي الخليجي**"، دار الخليج، أبوظبي، ص258
سلامه، معتز (2016)، بعد الاتفاق النووي الايراني.كيف تصنع السياسة المصرية تجاه ايران، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 203، 2016.
سليمان، منذر (2011)، "**نحو صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته**"، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2011.
سمير محمود ناصر(2007)، **الحوار المتمدن**، العدد 1795، 2007/1/14
السيد، علاء الدين (2015)، البرنامج النووي الإيراني، بدأته الولايات المتحدة وانتهى إلى اتفاقية تاريخية، **مجلة ساسة بوست للشؤون الدولية**(العدد 16).
شعبان، عبد الحسين(1990)، "**الصراع الإيديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره على العالم العربي**"، سوريا: دار الحوار للنشر و التوزيع، 1990.
شوبين، شهرام (2013)، "توازنات جديدة: هل تراجع النفوذ الإقليمي لإيران بعد الربيع العربي ؟"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد191.
الشيخ، نورهان (2001) **إيران وروسيا.محور استراتيجي ضد الغطرسة الأمريكية، شؤون سياسية**، إسلام اون لاين، نشر بتاريخ 2001/6/7
الصمادي، فاطمة وآخرون، (2015) **التقارب الإيراني-الأميركي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، صص 168-173.
الصمادي، فاطمه (2016)، **ماذا بعد الاتفاق النووي الايراني ... حسابات الربحون والخاسرون**، مركز الجزيره للدراسات السياسية، 2016.
طاهر، علاء(2000) "**العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة**"، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 2000.

الطراونة، أنس (2015)، **الملف النووي الإيراني نشأته ومستقبله وانعكاسة على العلاقات الدولية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية الاستراتيجية والاقتصادية، متوفر عبر الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=24978

الطراونة، أنس (2016)، **محاكاة الإدارة الأمريكية بالوسائل السياسية والإقتصادية والدبلوماسية للملف النووي الإيراني**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية الاستراتيجية والاقتصادية، متوفر عبر الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=29900

طعمه، حسن (2010) "**نظرية إتخاذ القرارات** "، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والطباعة .

طلعت، أحمد مسلم(2000)، **التعاون العسكري العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

عبد الله، عبد الخالق (1998)، "التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد132 .

عبدالله، عمر أحمد (2015)، إيران ودورها في اليمن، **صحيفة القدس العربي**، نشر بتاريخ 2015/3/20

عز العرب، محمد (2005)، **مجلة البينة**، مختارات إيرانية، العدد 61 أغسطس 2005 م، ص 3-6.

عز العرب، محمد (2007)، "ملفات إيرانية – العلاقات الإيرانية العربية"، **مجلة البينة**، 2007/12/17، ص8-9 .

عشقي، أنور (2012)، "**التخطيط الأمني لمواجهة العولمة**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية"، 2006.

العفيفي، فتحي (1999)، "**الخليج العربي والنزاعات السياسية وحروب التغيير عن الاستقرار**، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية.

العقابي، علي عوده(1996)، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

علوي، مصطفى(2005) "**الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمــن العــالمي**"، سلسلة مفاهيم، العدد الرابع، السنة الأولى، المركــز الــدولي للدراســات المستقبلية و الإستراتيجية، ابريل، 2005

علي، محمود (2015) **كيف تبدو العلاقات المصرية من الاتفاق النووي الايراني**، موقع البديل الاخباري، تاريخ النشر 16 يوليو 2015 .

عليو أحمد، (2015م) الملف النووي الإيراني بــين الحقــائق العلميــة والوقــائع السياسية، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد434.

عنتر، عبد النور(2008)، "**محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي**"، شؤون عربية، العدد: 133.

عيد، محمد بدري (2015)، **مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية بعــد الاتفــاق النووي**، مركز الجزيرة للدراسات السياسية، 8/اكتوبر/2015، متوفر عبر : http://studies.aljazeera.net/reports/2015/10/2

الغرير، موسى (2011)، **العلاقات الايرانية العربية**، المركز العربــي للأبحــاث ودراسة السياسيات، كانون الثاني، 2011 .

فاضل، صدقة يحيى (2015)، **عن العلاقات العربية – الإيرانية**، صحيفة عكــاظ، العدد 5194، 6 سبتمبر 2015.

الفضل، مؤيد عبدالحسن (2004م). **نظرية اتخاذ القــرار (مــدخل كمــي)**، دار المناهج للنشر والتوزيع.

فهد، مزبان خزار(2012)، **البرنامج النــووي الإيرانــي قــراءة فــي الواقــع والمستقبل**، دراسات سياسية واستراتيجية، مركــز الدراســات الإيرانيــة، جامعة البصرة 2012، ص67.

قرم، جورج(2006)، "**انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق**" (1956-2006)، ترجمة: محمد علي مقلد، بيروت: دار الفرابي، 2006.

مازندي، يوسف (2006)، "**تحول إيران إلى القوة العظمى للقرن**" **في: محمــد الرميحي**، "ماذا تريد إيران من حرب لبنان؟" الحياة، 2006/8/16

ماكنامارا، روبرت(1970) **جوهر الأمــن**، ترجمــة: يــونس شــاهين، (1997) القاهرة: دار القومي للنشر و التوزيع، (1997).
المالكي، لفتة (2012) **القدرات الإيران العسكرية ومصــادر التسـلح** (1971-2012)، دراسات استراتيجية، العدد (1-2)، مركز الدراسات الإيرانيــة، جامعة البصرة، 2012، ص16 .
مأمون، الباقر(2003)، البرنامج النووي الإيراني واحتمالات الضربة الأمريكيــة، الملف السياسي، **صحيفة البيان**، العدد (631)، دبي، 2 يونيو 2003
المانع، صالح (1996)، "**البعد الايدولوجي في العلاقات الســعودية الإيرانيــة**"، دار بيروت للنشر .
المجالي، رضوان(2015). **حقيقة السياسة الإيرانية في المنطقة العربية**، موقــع سرايا الإخباري، سلسلة مقالات، http://www.sarayanews.com/
محمد، أبو رمان (2014)، **السياسة الخارجية الإيرانية وتوظيف العامل الشيعي**، موقع جدران: متوفر عبر http://www.judran.net/p=195
محمود، احمد إبراهيم(1998)، **البرنامج النــووي الإيرانــي**، **مجلــة السياســة الدولية**، العدد (131)، القاهرة، 1998، ص312
مسعد، نيفين (2002)، السياسات الخارجية العربية تجاه إيران، **مجلة المســتقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 279، 2002.
مسعد، نيفين عبدالمنعم (2004)، "**صنع القرار في ايران والعلاقــات العربيــة الايرانية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ديسمبر، ص21.
المسلمي، فارغ (2016)، **ماهي انعكاسات الاتفاق النووي فــي الــيمن**، **مركــز كارنيغي لدراســات الشــرق الأوســط**، متــوفر عبــر الــرابط التــالي: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=61630
المشاط، عبدالمنعم (1994)، "**أمــن الخلــيج العربــي**"، دراســة فــي الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات، القاهرة، ص292.

المشاط، عبدالمنعم(1987)، **نظرية الأمن القومي العربي**، دار الموقف العربـــي، القاهرة.
مصدق، حسين (2016)، **تداعيات الاتفاق النووي: إيران ماضـــية فـــي تنفيـــذ الكومنويلث الشيعي**، صحيفة العرب اللندنية، تاريخ النشر 2016/3/12.
مطر، جميل(1985) هلال علي الدين، **النظـــام الإقليمـــي العربي:دراســـة فـــي العلاقات السياسية العربية**، الطبعة الخامسة، بيـــروت: مركـــز دراســـات الوحدة العربية، 1985.
معتز احمد إبراهيم (2011)، **الازمة النووية الجديـــدة بـــين إيـــران والولايـــات المتحدة الأمريكية**، مختارات إيرانية,السنة الثالثة، العدد (70)، القـــاهرة، يناير 2011، ص82
معوض، جلال (2000)، "**غزو الكويت وحرب الخليج الثانية 1990**، **موسوعة أحداث القرن العشرين**، دار المستقبل العربـــي، القـــاهرة 2000 م، ج 4، النزاعات المسلحة، ص 565-572
مقلد، إسماعيل صبري (1984)، "**أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**" شركة
مقلد، إسماعيل صبري (1991م) "**العلاقات السياسية الدولية**"، دراسة في الأصول والنظريات .المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
ملحق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية وملحقها العسكري، في: ميثاق جامعة الدول العربية، ص73.
منتدى البدائل العربي، (2015) **الاتفاق النووي الإيرانـــي ومســـتقبل المنطقـــة**، تاريخ النشر الاثنين، 07 سبتمبر 2015، متوفر عبر الـــرابط التـــالي : http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item
منعم، العمار(2006)، **رغم سعيها الحثيث لاكتساب القدرة النووية هـــل تمتلـــك إيران إستراتيجية نووية** ، قضايا دولية، العـــدد(7)، مركـــز الدراســـات الدولية, جامعة بغداد , 2006 , ص 22.

ميثاق جامعة الدول العربية(2009)، مطبعة جامعة الدول العربية، مـــارس/آذار، 2009، ص36.

ميلاني، محسن (1996)، "**سياسة إيران في الخليج من المثاليـــة والمجابهـــة إلى**.

ناجي، محمد(2016)، كيف أدارت إيران والقـــوى الدوليـــة "الاتفـــاق النـــووي الايراني، مجلة السياسة الدولية، العدد 202، 2015.

نومكن، فيتالي (2013م) "**العلاقات الإيرانية مع الدول الكبرى** "، ابو ظبي، الإمـــارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث السلسلة: محاضرات الإمارات.

هاغل، تشاك(2013)، **وزير الدفاع الأميركي السابق أمام "منتدى أمن الخلـــيج"** في البحرين، وكالة الأنباء الفرنسية (أ.ف.ب)، 7 ديســـمبر/كانون الأول 2013.

هلال، على الدين (2002)، "**النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2002.

همام، سامح (2007) **الملف النووي الإيراني متغير جديـــد فـــي معادلـــة امـــن الخليج**، مختارات إيرانية، مركز الدراســـات السياســـية و الإســـتراتيجية الأهرام العدد76، 2007.

هيئة تحرير، درع الوطن (2015)، "**دراسة بعنـــوان :العلاقـــــات العربيـــــة-الإيرانيـــة:** تشابكات الســـياسة والدين والتاريخ والجغرافـــيا"، صادرة عن مجلة درع الوطن في تاريخ 2015/7/9، الامارات العربية، أبو ظبي.

ودوده، بدران(2003) "**مدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإســـتراتيجية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003.

ياسين، السيد (1992)، "**أمن الخليج في الإطار الإقليمي: رؤى إيران وتركيـــا**"، التقرير الاستراتيجي العربي، ص 134.

ب- المراجع الأجنبية:

Clawson, P., (1993). **Iran's Challenge to the West: How, When and Why**, Washington DC: Policy Paper No. 33, Washington Institute for Near East Policy.

Kori Schake, Judith, Yaphe, (2001)"**The Strategic Implications Of a Nuclear Armed Iran**" First Printing, Institute for National Strategic Studies-National Defense University, Washington ,D,C.

Maclle and, c (1967). **Theory and the international system**. Macmillan, New York.

Rafati, Naysan. (2013) "**Iran and the Arab Spring**". London School of Economics and Political Science.

Snyder, I (1962). Foreign policy decision making. **The free press, glenoe**.

Zweiri, Mahjoob, (2012). "**Revolutionary Iran and the Arab Revolts". Doha Institute.** September.

Knrao,(2010), iran :**the target of usa.journal of astrology**. 1 May.

دليل المعلومات الخاص بقرارات القمم العربية، جامعة الدول العربية (2015)

القمة العربية	الزمن	أهم القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة والمتعلقة بإيران
تونس	**22 ايار2004**	❖ التأكيد على وحدة الأراضي العراقية واستقلالها. ورفض التدخل الايراني. ❖ الدعوة لإيجاد دور فعال للأمم المتحدة في العراق من اجل انهاء الإحتلال الأمريكي. ❖ تكليف الترويكا العربية بدور أكبر في العراق.
الجزائر	**22 مارس 2005**	❖ التأكيد على وحدة الأراضي العراقية واستقلالها، ورفض التدخل الايراني. ❖ عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية.
الخرطوم	**28مارس 2006**	❖ التأكيد على احترام سيادة العراق، وضرورة سرعة تشكيل حكومة عراقية، وإدانة استهداف الأماكن المقدسة فيه. وضرورة لعب دور أكبر في العراق للعمل على الحد من التأثير الأمريكي والايراني في العراق.
الرياض	**28 مارس 2007**	❖ والتأكيد على ضرورة تحقيق الاستقرار في العراق ومنع التقاتل الطائفي، ورفض تدخل ايران في شؤونه. ❖ التأكيد على حق الامارات في استعادة جزرها المحتلة من ايران.
دمشق	**29 مارس 2008**	❖ التأكيد على وحدة أراضي العراق واستقراره، ومنع إراقة دم الأبرياء. ❖ عدم تطرقها للشان الايراني.
الدوحة	**1 مارس 2009**	❖ التأكيد على وحدة العراق وسلامة اراضيه، ورفض تقسيم العراق، ورفض التدخلات في شؤونه. ❖ نبذ العنف والعمليات الارهابية والطائفية.
سرت/ليبيا قمة استثنائية	**9 اكتوبر 2010**	❖ احترام وحدة واستقلال العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. ❖ نبذ العنف والارهاب والفتنة الطائفية.
بغداد	**29 مارس 2012**	لا يوجد اي قرارات بشأن ايران.
الدوحة	**26 مارس 2013**	❖ احترام سيادة الدول العربية ورفض التدخلات الايرانية في شؤونها.
الكويت	**25 مارس 2014**	❖ رفض تدخل ايران في شؤون عدد من الدول العربية. ❖ رفض احتلال ايران للجزر الاماراتية.

المعلومات الشخصية

الاسم: عبدالله شهـــاب أبو ونـــدي

الكلية: كلية العلوم الاجتماعية / قسم العلوم السياسيـــــة

التخصص: الماجستير فـــي العلاقات الدولية

السنة: 2016م